المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

دار العين للنشر

قانون القيمة المعولمة

سمير أمين



2154

قانون القيمة المعولمة

المركز القومي للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: فيصل يونس

قانون القيمة المعولمة

العدد: ٢١٥٤
تأليف: سمير أمين
ترجمة: سعد الطويل
الطبعة الأولى: 1433 هـ – 2012م

دار العين للنشر
الإدارة : 97 كورنيش النيل – روض الفرج – القاهرة
تليفون: 24580360 2+ فاكس: 24580955 2+
المدير العام: د. فاطمة البودي
www.elainpublishing.com

المركز القومي للترجمة
شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة
ت: 27354524 – 27354526 فاكس: 27354554
E-mail:egyptcouncil@yahoo.com

هذه الترجمة العربية لكتاب:
LA LOI DE LA VALEUR MONDIALISÉE:
Pour un Marx sans rivages
Par: Samir Amin

يصدر بالتعاون مع دار العين

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: 27354524 – 27354526 فاكس: 27354554
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
Email: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 – 27354526 Fax: 27354554

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 16046 / 2012
ISBN: 978 - 977 - 490 - 187 - 4

قانون القيمة المعولمة

تأليف
سمير أمين

ترجمة
سعد الطويل

دار الكتب والوثائق القومية

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

أمين، سمير

قانون القيمة المعولمة/ تأليف سمير أمين؛ ترجمة سعد الطويل.

دار العين للنشر: الإسكندرية، ٢٠١٢

ص؛ سم.

تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٤٩٦ ١٨٧ ٤

١- الماركسية.

أ- الطويل، سعد (مترجم)

٣٣٥,٤

رقم الإيداع / ٢٠١٢/١٦٠٤٦

المحتويات

تقديم

مؤلف هذا الكتاب الأستاذ سمير أمين من أبرز أساتذة الاقتصاد في جامعات فرنسا، والذى عمل أستاذًا، ثم مديرًا لمعهد التخطيط والتنمية التابع للأمم المتحدة في داكار.

وهو في الوقت نفسه رئيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة، ورئيس منتدى العالم الثالث بداكار، ورئيس المنتدى العالمي للبدائل. وقد قضى أكثر من ستين عامًا أكاديميًا ومناضلًا بامتياز.

وهو يؤكد في هذا الكتاب، أن التحليل الانتقادي للعالم الرأسمالي المعاصر، وكذلك الخطاب الدائر حوله، يجب أن يبدأ من قراءة لماركس "بلا ضفاف"، الأمر الذي يدعو الماركسيين إلى تعميق وإثراء، بل تصحيح، هذا العمل الذي بدأه ماركس فقط، بإدخال جميع ما أضافه تاريخ العالم الحقيقي من اكتشافات واختراعات منذ أيام ماركس.

فقد فتح تطور العالم والعلوم مجالات للفكر لم تكن معروفة في أيام ماركس، مثل التحليل النفسي وغيره. كذلك فما حققه العلم الحديث عن تاريخ المجتمعات السابقة لا يقاس بما كان معروفًا عنه في القرن التاسع عشر، أما علوم الذرة والعلوم البيوتقنية فلم تكن قد عرفت بعد في أيامه. والماركسية بلا ضفاف لا يمكن أن تتجاهل ذلك جميعه، بل عليها أن تعطي جميع هذه المعارف قيمتها ومداها، وأن تثري الماركسية بذلك، بل أن تصححها إن لزم، أي أن "تخضع الماركسية للانتقاد الماركسي الدائم". والماركسية بلا ضفاف – أي المادية الجدلية – لا تتجاهل أي واقع، أو أي تأثير من هذا الواقع على المجال الفكري، فالجدلية تبدأ من الواقع ولا شيء غير الواقع.

وهو في هذا الكتاب يشرح أن ماركس عندما وجه انتقاده الجذري لعلم الاقتصاد الشائع، كان يثبت أن هذا العلم، الذي لم ينشأ إلا في ظل الرأسمالية، كان الهدف الرئيسي منه هو تبرير ممارسات الرأسمالية، وتغطية الاستغلال الذي تمارسه على الطبقة العاملة وبقية الطبقات الشعبية.

والفرضيات الرئيسية التي يقدمها المؤلف هي أن المادية التاريخية هي جوهر الماركسية؛ وأن قوانين الاقتصاد الشائع لم تظهر إلا في ظل الرأسمالية؛ وأن هذه القوانين الرأسمالية لها وجود حقيقي في الواقع؛ وأن قانون القيمة هو في نهاية المطاف الذي يتحكم في هذه القوانين.

ولم يجد المؤلف عند ماركس إجابات مُقنعة بشأن قضية عولمة الرأسمالية، وقد حاول مواجهة التحدي بالاعتراف بالحقيقة غير العادية بأن الرأسمالية كما هي اليوم، في توسعها المعولم، قد أنتجت، وأعادت إنتاج، وعمقت بشكل كبير الاستقطاب بين المركز والتخوم.

والسؤال الصعب يتعلق بالمستقبل الذي تفتحه أو تغلقه صراعات الشعوب، والأمم، والدول، فهل يفتح الباب لمستقبل يمكن فيه "اللحاق" بالرأسماليات المتقدمة في إطار الرأسمالية وبأساليب رأسمالية؟ لو كان ذلك ممكنًا لما استطاعت أية قوة منعه.

ويقدم المؤلف النتائج التي توصلت إليها مجموعة من المناضلين من بعض بلدان العالم الثالث، في خمسينيات القرن الماضي، وشارك هو فيها، وهي النتائج التي ما زالت صحيحة إلى اليوم، وهي أن النضال ضد الإمبريالية على الصعيد العالمي (والدور الأساسي فيه لشعوب العالم الثالث) يجمع القوى الاجتماعية والسياسية التي سيؤدي انتصارها إلى فتح الطريق أمام التقدم نحو الاشتراكية في العالم المعاصر.

وتركت هذه النتيجة الباب مفتوحًا أمام التساؤل: من الذي "سيقود" هذه المعارك ضد الإمبريالية؟ أو بعبارة أخرى: هل ستقودها البرجوازية (المسماة أيامها بالوطنية) وبالتالي على الشيوعيين تأييدها، أو جبهة من الطبقات الشعبية "يقودها" الشيوعيون لا البرجوازية (المعادية للوطنية بالفعل)؟ وبقيت الإجابة عن هذا السؤال متراوحة بل ملتبسة أحيانًا. وفي عام 1945 انتظمت الأحزاب الشيوعية المعنية وراء النتيجة التي توصل إليها ستالين، وهي أن البرجوازية في جميع أنحاء العالم (في أوروبا المرتبطة بالولايات المتحدة، كما في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة – طبقًا للتعبير السائد أيامها) قد "ألقت بعلم الوطنية في الوحل" (طبقًا لتعبير ستالين)، وأن الشيوعيين وحدهم هم القادرون على تجميع جبهة متحدة من القوى التي ترفض الخضوع للنظام الأمريكي.

وهكذا تبرز على السطح المنافسة على قيادة الجبهة المعادية للإمبريالية بين من جهة،

القوى الطبقية المسيطرة التي تصبو بشكل "طبيعي" للازدهار كبرجوازية قومية تفرض مشاركتها في تشكيل مستقبل العالم، ومن جهة أخرى، الكتل التاريخية المركبة البديلة المرتكزة بدرجات متفاوتة على الطبقات الشعبية التي تعبر عن نفسها بطرق متنوعة.

وكانت الاقتراحات الطليعية بمبادرات "لشعوب آسيا وأفريقيا" مستقلة ومعادية للاستعمار، التي قدمتها المجموعات الشيوعية المشار إليها مبكرة ودقيقة، وظهرت في برنامج باندونج وعدم الانحياز، والتي عبر عنها المؤلف في كتابه "صحوة الجنوب". وتركزت هذه المقترحات حول ضرورة استعادة السيطرة على عملية التراكم (عن طريق التنمية المرتكزة على الذات، وفك الارتباط مع الاقتصاد الإمبريالي، مع الاعتماد على بلدان الجنوب).

و لم تقدر موسكو هذه التغييرات حق قدرها إلا بعد باندونج، حيث أدت مساعداتها للبلدان التي تناضل ضد الإمبريالية إلى كسر طوق العزلة حولها، وإلى تحولها إلى لاعب رئيسي في الشئون العالمية. وهكذا يمكن القول دون مبالغة، إن التحول الرئيسي في النظام العالمي قد جرى بفضل هذه "الصحوة الأولى للجنوب"، والتي بدونها لا يمكن تقدير عملية ظهور القوى الجديدة "البازغة".

وماذا بعد؟ كانت النتيجة التي بدت منطقية هي أن "البرجوازية الوطنية" لم تستنفد بعد كل طاقتها للنضال ضد الإمبريالية. وتوصل الاتحاد السوفييتي هو أيضًا لذات النتيجة وقرر دعم جبهة عدم الانحياز في حين أعلن الثالوث الإمبريالي الحرب المفتوحة ضدها.

واختلفت مواقف الشيوعيين في البلدان المعنية فاتخذ بعضهم موقف "تأييد" السلطات القائمة التي تناضل ضد الإمبريالية مع اتخاذ المواقف "الانتقادية"، ودعمت موسكو هذا التوجه باختراع نظرية "الطريق غير الرأسمالي". أما الآخرون فتمسكوا بجوهر النظرية الماوية التي تقول بأن الطبقات الشعبية المستقلة عن البرجوازية هي وحدها القادرة على السير في النضال ضد الإمبريالية. ودعم الصراع بين الحزب الشيوعي الصيني والاتحاد السوفييتي، الذي ظهر رسميًا إلى العلن في عام 1960 هذا الاتجاه الثاني في صفوف الشيوعيين الآسيويين والأفريقيين.

ويؤكد المؤلف أن الأزمة المتأخرة لبلدان الإمبريالية للاحتكارات المعممة المأمولة

والمعولمة باتت مفتوحة. ولكن حتى قبل أن تدخل المرحلة الجديدة التي أنتجها الانهيار المالي في عام 2008، كانت الشعوب قد بدأت تنفض عنها حالة السبات التي رزحت تحتها بعد استنفاد زخم الموجة الأولى من نضالها لتحرير العمال والشعوب.

وتبدو أمريكا اللاتينية (التي غابت عن مرحلة باندونج رغم جهود كوبا وحركة القارات الثلاث)، وقد حققت سبقًا ملحوظًا في هذا الاتجاه.

ويصل المؤلف إلى أن النتائج التي توصلت إليها مجموعات النقاش في الخمسينيات، والتي لا تختلف كثيرًا عن تلك الصحيحة اليوم، وهي: على شعوب التخوم أن تقوم ببناء اقتصادها الوطني بالاعتماد على الذات مع فك الارتباط (مستندة إلى التجمعات الإقليمية وإلى الجنوب ككل)؛ وأنها لا يمكن أن تحقق ذلك إلا في إطار التوجه نحو الاشتراكية؛ وأنه في سبيل ذلك، عليها أن تتحرر من الوهم البديل وهو "اللحاق" في إطار النظام الرأسمالي المعولم.

ويتحدث المؤلف عن المنهج الماركسي في التحليل قائلًا: هذا الفكر إنما يعطينا الأدوات التحليلية التي تفوق جميع الأدوات الأخرى. لقد علمنا ماركس أن مسارات التاريخ ترسمها نتائج الصراعات، فالتاريخ لا يُكتب قبل حدوثه. كذلك علمنا ماركس أن حل أعنف التناقضات يجري إما بتجاوز النظام الاجتماعي الذي عفا عليه الزمن، وإما بالتدمير الذاتي لهذا المجتمع. واليوم أكثر من أي وقت مضى، ينحصر البديل بين الاشتراكية أو البربرية. واليوم تظهر بوضوح حقيقة الرأسمالية كمرحلة عابرة في التاريخ لا يؤدي استمرارها إلا إلى الموت.

وهناك من الأسباب ما يدفعنا لتوقع أن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (وهم أقلية تشمل 80 % من الجنس البشري!) ستحمل الرسالة وتصل عبر ما يسميه المؤلف "الموجة الثانية لصحوة الجنوب" إلى وضع حد للريع الإمبريالي. كذلك هناك من الأسباب ما يجعلنا نتوقع أن شعوب الشمال، سوف تشارك في هذه المعركة بعد نجاح شعوب الجنوب في استقطاع جزء كبير من الريع الإمبريالي الذي يوجه جانب منه لإعادة إنتاج مجتمعات الشمال.

ويصف المؤلف تطور الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم فيقول: تاريخ

القرن التاسع عشر هو تاريخ قيام الرأسمالية في شكلها النهائي الذي انتشر في إطار تغلب ممارسات المنافسة على الممارسات الاحتكارية، وهذا كان سر النمو السريع في الاقتصادات المركزية للنظام. وذلك إلى حين أن فرض منطق تركيز رأس المال اللصيق بالنظام، أن تلغي الاحتكارات نظام الرأسمالية التنافسية القديم. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وظهور الرأسمالية الاحتكارية الأولى أظهر الاتجاه للركود آثاره العنيدة، التي لا يمكن التغلب عليها إلا بالنمو الطفيلي للقطاع الثالث الذي يمتص الجزء الكبير من الإنتاج الذي لا يمكن توجيهه لأي من القطاعين الأول والثاني (إنتاج أدوات الإنتاج، وسلع الاستهلاك) بسبب استحالة استمرار التوازن المفتعل بين القطاعين.

وينتقل المؤلف للمقارنة بين الأزمتين الطويلتين للرأسمالية (1871 – 1945)، و(1971 – وحتى اليوم)، فيقول إن كلًا منهما بدأت بمرحلة قصيرة من التطور السريع بتعميق الاحتكارات والعولمة والأمولة، لكنها ما لبثت أن تلتها الأزمات المتلاحقة. فبين عامي 1914 و1945، قامت حربان عالميتان، مرورًا بالثورة الاشتراكية في روسيا، وأزمة الثلاثينيات الخانقة، وظهور النازية، وكانت النتيجة هي عشرات الملايين من القتلى والمعاقين، والتدمير المنظم لنسبة كبيرة من أدوات الإنتاج ممثلة في المصانع والهياكل التحتية المدمرة. وكان لا بد من إعادة بناء ما خربته الحرب العالمية الثانية، وذلك لتعويض شعوب البلدان المتحاربة عن تضحياتها الجسيمة في أثناء الحرب. ومن هنا نظام دولة الرفاهية التي تولت القيام بالكثير من الخدمات الأساسية لشعوبها، والتي زادت من الجزء من الناتج القومي الذي يدفع في مقابل العمل، ومن هنا استمر تزايد الإنتاج بوتيرة مرتفعة نسبيًا حيث كان من الممكن امتصاص هذا الإنتاج المتزايد بسبب ارتفاع دخول العمال.

وبدأت الأزمة الطويلة الثانية بوقف أمريكا لقاعدة الذهب في عام 1971، وتلت ذلك فترة من التوسع الكبير في تركيز رأس المال على المستوى الدولي بقيام الاحتكارات المجمعة للثالوث (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان)، والتوسع في العولمة والأمولة. وبعد فترة قصيرة من التوسع عادت ظاهرة الركود الأصيلة إلى الظهور والتي وصلت إلى انفجار الأزمة المالية في 2008.

ورغم التشابه بين هاتين الأزمتين يحدد المؤلف الاختلافات المهمة بينهما، وأهمها أنه في حين كانت الاحتكارات القومية في خلال الأزمة الأولى تتصارع فيما بينها على

استغلال شعوب الجنوب ومواردها الطبيعية، تحولت في فترة الأزمة الثانية إلى الاحتكارات المجمعة للثالوث التي تصارع بلدان الجنوب وشعوبها من أجل مزيد من الريع الإمبريالي، ومصدره الأساسي الفرق بين القيمة الاجتماعية للعمل وبين ما تحصل عليه الطبقات العاملة في بلدان الجنوب، ومن أجل الاستحواذ الكامل على الموارد الطبيعية الموجود أغلبها في بلدان الجنوب.

ويصل المؤلف إلى الاعتراف بالمواجهة الحاسمة بين إمبريالية الثالوث وبين صحوة أمم الجنوب التي ظهرت أولًا من خلال الموجة الأولى من الثورات الاشتراكية (من روسيا شبه التخومية إلى بلدان التخوم: الصين، وفيتنام، وكوبا)، وانتشار مشروعات باندونغ (1955 – 1985)، والتي تواجه صحوة جديدة تأخذ شكل الأمم البازغة في آسيا وأفريقيا وبصفة خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية، والتي عليها أن تستعيد أكبر جزء ممكن من الريع الإمبريالي حتى توفر الشرط اللازم لاجتذاب شعوب الشمال إلى المعركة الحاسمة ضد الإمبريالية.

ويختتم المؤلف تأملاته السياسية بالقول بأن الاشتراكية (ومن باب أولى الشيوعية) تمثل مرحلة أرقى من الحضارة الإنسانية أمكن تصورها بعد الانتقاد الأساسي للرأسمالية الذي بدأه ماركس. ولما كان اختراع مرحلة الرأسمالية من الحضارة قد تعثر لعدة قرون قبل اكتشاف الشكل الخاص الذي ضمن لها النجاح، لماذا لا يكون اختراع الاشتراكية ذاته نتيجة عدد من الموجات المتتابعة؟ وقد اقترح قراءة لتاريخ القرن العشرين –بما فيه الثورات (الروسية والصينية)، والموجة الأولى من صحوة الجنوب (أمم آسيا وأفريقيا) – على أنه التأكيد الأول على الضرورة الموضوعية للاشتراكية. ذلك أنها البديل الوحيد في مواجهة الانحدار نحو البربرية وهي المصير الحتمي لتوسع الرأسمالية التاريخية الإمبريالية بطبيعتها.

وبقانون القيمة المعولمة، يضيف الدكتور سمير أمين مساهمة من الوزن الثقيل لإثراء الماركسية في ظل المرحلة الحالية للرأسمالية الاحتكارية المعممة والمأمولة.

سعد الطويل

مقدمة

ماركس بلا ضفاف

ماركس ليس فيلسوفًا، ولا مؤرخًا، ولا عالمًا في السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع، بل إنه ليس أستاذًا من الدرجة الأولى في أي من هذه الفروع. كما أنه ليس أستاذًا بارعًا حضر طبقًا شهيًا يشمل جميع هذه المكونات. ويبقى مكان ماركس في التاريخ فوق كل هذا، فماركس هو أول من وجه انتقادًا راديكاليًا للعالم الحقيقي في زماننا هذا. وهذا الانتقاد الراديكالي للرأسمالية يسمح، بل يتطلب، اكتشاف أساس الاستلاب السلعي واستغلال العمل اللصيق به. وتتبع القيمة الأساسية لمفهوم القيمة من ذلك الانتقاد الجذري. وهو وحده الذي يسمح باستيعاب القوانين الموضوعية التي تتحكم في إعادة إنتاج النظام، والقائمة تحت تلك التحركات فوق السطح التي نشاهدها عند متابعة الواقع. ويضيف ماركس إلى انتقاده للعالم الواقعي، انتقاد الخطابات بشأن هذا الواقع سواء منها الفلسفية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو التاريخية، أو السياسية. وهذا الانتقاد الجذري يكشف طبيعتها المدافعة، في نهاية المطاف، عن شرعية ممارسات قوة رأس المال المسيطرة.

أن يكون المرء ماركسيًا يعني استكمال العمل الذي بدأه ماركس، حتى وإن كانت تلك البداية في منتهى القوة، إنه لايعني التوقف عند ماركس، بل البدء من عنده(*). وماركس ليس نبيًا استنتاجاته جميعها "صحيحة" و"نهائية"، وعمله ليس نظرية مقفلة، فماركس "بلا ضفاف"، لأن الانتقاد الذي بدأه بلا ضفاف، يحتاج دومًا للاستكمال والانتقاد ("الماركسية كما تتشكل في لحظة معينة يجب أن تخضع للانتقاد الماركسي"). والماركسية يجب أن تغني نفسها دائمًا بالانتقاد الجذري، وأن تعتبر أية تجديدات ينتجها النظام كميادين جديدة للمعرفة الإنسانية.

(*) La Crise, sortir de la crise, ou sortir du capitalisme en crise? Pp 195 et suivantes. S. Amin.

ولكن ماركس ترك مدرسة، وقد سارت المدارس الماركسية التاريخية على خطاه، ولكنها تواجهت وتقاتلت (بضراوة أحيانًا) كما يحدث بين المدارس الدينية، ولكن تأويلاتها بطبيعتها "ضد الماركسية". والماركسي لا يمكن إلا أن يكون ماركسيًا مستقلاً، ولكن حتى وقت قريب كان هؤلاء الذين يحاولون أن يكونوا مستقلين تصفهم مدارس الماركسية التقليدية بأنهم منحرفون، ولعل وضعهم لم يعد بهذا السوء حاليًا.

وهذه الماركسيات التاريخية التي أصفها بالشائعة والتي احتلت واجهة المسرح كانت توجه بصفة عامة خطابين:

فهناك من جهة علم الاقتصاد الصحيح الذي ينتقد ويكمل العلم الاقتصادي الريكاردي الذي يُعتبر غير كاف، ويعارض بشكل مطلق علم الاقتصاد المسمى بالنيوكلاسيكي، وهو خطاب أيديولوجي لا قيمة له. وهناك من الجهة الأخرى علم المجتمعات وهو المادية التاريخية مبني على مفهوم أساسي وهو أن صراع الطبقات هو المحرك للتاريخ. وهذان الجناحان للماركسية مكملان الواحد للآخر، وتنبع وحدتهما من الفلسفة المادية الجدلية. ولا ننوي هنا أن ندحض هذه القراءة للماركسية وأن نقدم قراءة بديلة لها، وإنما سنكتفي بدراسة كيف ترتبط قوانين الاقتصاد وصراع الطبقات في إطار الرأسمالية.

والعنوان الفرعي لكتاب رأس المال، وهو: "انتقاد للاقتصاد السياسي" لا يعني أنه انتقاد لاقتصاد سياسي سيئ (ريكاردي) ليحل محله اقتصاد سياسي جيد (ماركسي)، بل هو انتقاد لما يسمى بعلم الاقتصاد، وإظهاره على طبيعته الحقيقية (أي ما تقوله البرجوازية عن طبيعة ممارساتها). وهو انتقاد كذلك لقيمة هذا الاقتصاد من الناحية المعرفية، وكشف لمحدوديته، ودعوة لفهم أن هذا العلم المزعوم المدعى بأنه مستقل عن المادية التاريخية، لا يمكن أن يكون مستقلًا عنها.

وأطروحتي هي الآتية: أ) أن المادية التاريخية هي جوهر الماركسية، ولذلك: ب) فالوضع المعرفي لقوانين الاقتصاد الرأسمالي يجعلها خاضعة لقوانين المادية التاريخية؛ ج) وأنه في ظل الأسلوب الرأسمالي للإنتاج، تتخذ قوانين الاقتصاد وضعًا نظريًا يختلف عنه في ظل الأساليب السابقة على الرأسمالية؛ د) بل إن قوانين الاقتصاد لم تظهر إلا مع النظام الرأسمالي للإنتاج؛ هـ) وأن قوانين الاقتصاد الرأسمالي لها وجود موضوعي؛ و) وأن هذه القوانين تخضع، في التحليل الأخير، لقانون القيمة.

وهكذا في رأيي أن الصراع الطبقي في ظل الرأسمالية عامة، وفي العالم الإمبريالي خاصة، يعمل على أساس اقتصادي محدد، وبدوره يغير ذلك الأساس.

وسنعالج هذه المفاهيم في الكتاب بالترتيب العام التالي: 1) التراكم في نظام الإنتاج الرأسمالي (الفصل الأول)؛ 2) التوازن النقدي ونظرية معدل الفائدة (الفصل الثاني)؛ 3) تقاسم الناتج الفائض بين الرأسماليين والملاك العقاريين ونظرية ريع الأرض (الفصل الثالث)؛ 4) التراكم على المستوى العالمي في النظام الإمبريالي، وتراتب أسعار قوة العمل والريع الإمبريالي (الفصل الرابع).

بدأت قراءتي المدققة لكتاب رأس المال وغيره من أعمال ماركس وإنجلز مبكرًا في خلال دراستي الجامعية (1948 – 1955). كذلك قرأت أعمال الاقتصاديين الذين انتقدهم ماركس (سميث وريكاردو وباستيات وساي وغيرهم) بعناية مفضلًا ذلك على الاكتفاء بالاطلاع على أطروحاتهم كما ترد في الدراسات الجامعية للاقتصاد.

وقراءتي لماركس كانت بالتأكيد مصدرًا لكثير من الرضا، كما أكدت قوة هذا الفكر، ولكن بقي شعور بعدم الاكتفاء لأنني لم أجد لدى ماركس إجابة شافية بشأن "تخلف" مجتمعات آسيا وأفريقيا المعاصرة. كذلك لم يشف غليلي قراءة تلك الأعمال التي لم تنشر بالفرنسية إلا متأخرة في عام 1960 (الجروندريسي).

وبدلًا من الابتعاد عن ماركس واعتباره متخلفًا عن زمننا، توصلت إلى النتيجة بأن عمله لم يكتمل، وأنه لم يجمل البعد العالمي في تحليله. وذلك من جهة لأنه لم يدخل في تحليله البعد العالمي للرأسمالية، ومن جهة أخرى لم يربط بين مسألة السلطة (السياسي) وبين الاقتصاد (الرأسمالي وما سبقه من أشكال). وأستثني من هذا النقص الأخير عرضه الرائع للثورات الفرنسية بدءًا من الكبرى حتى ثورة 1971، مرورًا بثورة 1948.

وقد تركز تفكيري على قضية التنمية (غير المتكافئة) التي تميز واقع الرأسمالية العالمية كما تشهد على ذلك رسالتي للدكتوراه المقدمة في عام 1957 وعنوانها "التراكم على المستوى العالمي". وكانت هذه نقطة البداية لأعمالي في خلال الخمسين عامًا التالية، ولن أعدد هنا مراحل هذا التفكير، مكتفيًا بالإشارة لكتبي التالية: "التنمية غير المتكافئة" (1973)، و"المبادلات غير المتكافئة" (1973)، و"قانون القيمة والمادية التاريخية" (1977).

ومستفيدًا من أسلوب ماركس الصارم، قرأت بعناية الأعمال الأساسية للاقتصاد الشائع المنتجة بعد ماركس وخاصة لبوم بافيرك، وفالراس، إلى كينز، ممن وضعوا أسس الاقتصاد الشائع "الذاتي". وبدأت هذه القراءة الانتقادية أولًا في أطروحة "التراكم" في 1957، ثم في "التنمية غير المتكافئة". وأقنعتني قراءة هذه الأعمال بالطبيعة الأيديولوجية، بالمعنى الوظيفي، للاقتصاد البرجوازي، التالي للماركسية والمعادي لها.

لم يكتفِ ماركس بالرد النظري على سابقيه، ولكنه واجههم بكمية كبيرة من الوقائع المرتبة. ولذلك رأيت أن الرد النظري على الاقتصاديين البرجوازيين غير كافٍ، وأنه من الضروري التجميع المنظم للوقائع التي تكشف المسار المعولم للرأسمالية. وقد بدأت بجمع هذه المواد في كتاب "التراكم" ثم تابعتها مع كتب السبعينيات. وقد أعطيت عناية خاصة للتطورات الجارية في تلك الفترة، والخاصة بالصحوة الأولى لبلدان الجنوب، والمتمثلة في مرحلة باندونج (1955 – 1980).

وبعد ذلك توجهت دراساتي في اتجاهين: الأول هو اقتصاد التنمية من جهة، وتعميق تحليل الأسواق (ودور التوقعات) من جهة أخرى. وبدا لي الاتجاه الأول باهتًا لا يتجاوز بالكاد مفهوم "المراحل الضرورية للنمو والتي لا يمكن تجاوزها". وقد قدمت انتقادًا جذريًا لهذه الرؤية الميكانيكية الشائعة حتى قبل أن يعبر روستوف عن انتقادها في عام 1960. و لم يحدث أبدًا بعد ذلك أن تجاوزت الهيئات المنوطة بخدمة هذه السياسات (البنك الدولي، وبرامج "التعاون"، أو الجامعات) هذه الترهات.

أما الاتجاه الثاني فقد كان متابعة هذا الانحراف الشائع حتى نهايته المنطقية – وهي مفهوم "الأسواق المعممة" – وهي بناء اقتصادي خيالي لا علاقة له بالرأسمالية كما هي في الواقع. والنهاية الضرورية لهذا الانحراف هي الوصول للمفهوم الفارغ، والخيالي عن "التوقعات". وفي الوقت نفسه يجمع هذا الانحراف الذي يدعي أنه تجريبي كمية متزايدة من الوقائع غير المتجانسة ليضمنها في أطروحاته. واستخدام المعالجة الرياضاتية ليس مرفوضًا في ذاته، ولكن التعقيد المتزايد لهذه المعالجات لا ينفي الطابع غير المنطقي والفارغ للمسائل التي يثيرها مستخدموها، وهي "التوقعات".

ومع ذلك، فلا الانتقاد الذي وجهته للنظريات الشائعة و"تطبيقاتها"، ولا الأطروحات المضادة التي وجهتها في المقابل بإدخال الوقائع المرتبة المجمعة في نظرية عامة تصف

الرأسمالية المعولمة كما هي في الواقع، بدت لي كافية لفهم حقيقة التنمية غير المتكافئة بشكل كامل.

والواقع أن الربط بين البعد السياسي/ الأيديولوجي/ الثقافي والبعد الاقتصادي هو المحور الأساسي للقراءة المادية التاريخية التي لا مهرب منها. وفي هذا المجال، فإن قراءتي لماركس أقنعتني بأن قراءة هذه الصياغات المبكرة تدعو للتجرؤ على التقدم للأمام. وقد حاولت ذلك، أولًا باقتراح مفهوم "نظام الإنتاج الخراجي"، كالأساس لعائلة كبيرة من المجتمعات الطبقية المتقدمة السابقة للرأسمالية، حيث يقف الارتباط السلطة السائدة/ الاقتصاد المسود، في مواجهة الارتباط العكسي في المجتمعات الرأسمالية. واستنتجت من ذلك بعض النتائج المهمة بشأن أشكال التغريب في المجتمعات التاريخية القديمة، والمجتمع الرأسمالي الحديث. وللبحث عن حركة التناقضات الملموسة التي تعمل داخل هذه المجتمعات لتسريع أو إبطاء التقدم نحو الرأسمالية، حاولت الربط بين المسائل المثارة في المادية التاريخية وتلك المتعلقة بالبعد الاقتصادي، وهذا هو ما يكتشفه قراء الكتابين "التنمية غير المتكافئة"، و"قانون القيمة والمادية التاريخية". وذلك يؤكد ما سبق أن قلته من أنني كماركسي لا أتوقف عند ماركس أو عند لاحقيه الرئيسيين (لنين وماو) من بناة الماركسيات التاريخية، بل أبدأ من عنده.

والمحور الأساسي لنتائج محاولتي هو وضع "قانون للقيمة المعولمة" يتمشى من جهة مع أسس قانون القيمة الخاص بالرأسمالية كما اكتشفه ماركس، ومن الجهة الأخرى مع واقع التنمية المعولمة غير المتكافئة.

وما أجرؤ أن أصفه – دون تواضع كاذب – بمساهماتي في إثراء الماركسية بلا ضفاف متعددة، خاصة فيما يتعلق بأهميتها بالنسبة لإدراك طبيعة وحجم التناقضات الرئيسية والصراعات المرتبطة بها في إطار الرأسمالية المعاصرة.

وفي إطار هذه المساهمات المتناثرة لم أتردد في "استكمال" أطروحات ماركس، بل حتى في "تصحيحها". وأشير هنا لدراستي لدور الائتمان في تحقيق التراكم (ردًا على تساؤل روزا لوكسمبورج بشأن تحقق فائض القيمة)، وكذلك لتحليلي بشأن تزايد دور القطاع الثالث في امتصاص فائض القيمة، وكذلك انتقادي لنظريات ماركس بشأن تحديد معدل الفائدة وريع الأرض واقتراحاتي البديلة في هذا المجال. وأحيل القارئ فيما

يتعلق بهذه القضايا إلى كتابي "التنمية غير المتكافئة".

وإضافتي الرئيسية تتعلق بالانتقال من قانون القيمة إلى قانون القيمة المعولمة على أساس التراتب المعولـم لأسعار قوة العمل حول قيمتها. وعولمة القيمة هذه، وبجانبها الممارسات المتعلقة بالحصول على الموارد الطبيعية، هي أساس الريع الإمبريالي. وأدعي أن هذا هو المحرك للتناقضات الفعلية للرأسمالية/ الإمبريالية كما هي في الواقع، والصراعات المرتبطة بها التي تشتبك فيها الطبقات والأمم بكل الارتباطات المركبة الخاصة بها. وأدعي أن قراءتنا لتاريخ القرنين العشرين والواحد والعشرين لن تخرج عن تاريخ ظهور أو "صحوة" شعوب وأمم تخوم النظام الرأسمالي الإمبريالي المعولم.

وهناك، ولا شك، مساهمات أخرى كثيرة لماركسيين غيري تغني مفهوم ماركس بلا ضفاف، ولكن هذا ليس المجال لتعدادها.

ولتقديم عرضي لماركس بلا ضفاف، عدت مرة أخرى لكتابي السابق "قانون القيمة والمادية التاريخية" الصادر في عام 1977، بعد تنقيحه وتوسيعه، وكتاب التبادل غير المتكافئ (1973)، وقد احتفظت بجوهر الفكرة.

والمعالجة الرياضاتية يجب ألا تزعج القارئ فهي لا تتجاوز معارف طلاب الثانوية، والنموذج الرقمي الوارد في ملحق الفصل الأول يجعل القراءة أكثر يسرًا. والإضافات الجديدة توجه نظر القارئ إلى القضايا المتحدية في الفكرة الأصلية، وقد حاولت شرح هذه القضايا بشكل كافٍ ولكنه لا يستبعد إعادة القراءة المتأنية، بل يشجعها.

والعمل الحالي لا يعود لأعمال أخرى للمؤلف لا ترتبط بشكل مباشر بموضوع الكتاب وهو القيمة وقانون القيمة، ولكن من المفيد الإشارة إليها. وهذه الأعمال تتعلق بموضوعين: 1) تتابع نظم الإنتاج السابقة للرأسمالية، وفي هذا المجال اختلفت بشكل صريح مع الماركسيات التاريخية (انظر كتاب التنمية غير المتكافئة)؛ 2) التحديات التي تواجه عملية الانتقال من الرأسمالية المعولمة للاشتراكية، وهو المسألة السياسية الرئيسية لعصرنا (انظر كتاب "الأزمة: الخروج من أزمة الرأسمالية أو الخروج من الرأسمالية المتأزمة؟")

ويبدأ تحليلي النظري للنظام الرأسمالي المعولم كما هو في الواقع من قانون القيمة

كما وضعه ماركس في الجزء الأول من كتاب رأس المال(*). وهذه هي نقطة البداية الوحيدة الصحيحة؛ إذ بدون مفهوم القيمة لا يكون هناك معنى لمفهوم تراكم رأس المال. وهكذا لا يمكن الهروب من الالتفاف عن طريق القيمة، والاكتفاء بمراجعة الواقع المباشر (الأسعار الفعلية) كما تقضي أساليب الدراسة الوضعية/ التجريبية.

وهكذا فالتحليل الذي سأقدمه سينظر في المراحل الثلاث لتحول القيمة: 1) إلى "أسعار الإنتاج"؛ 2) ثم إلى "أسعار السوق" (وهي الأسعار الاحتكارية في ظل الرأسمالية المعاصرة)؛ 3) ثم إلى "الأسعار المعولمة" (في ظل النظام الإمبريالي المعولم).

وأول هذه التحولات، وهو الذي ورد في الفصول الأولى من الجزء الثالث من كتاب رأس المال، لا غنى عنه لفهم الاستلاب السلعي الذي يتحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الرأسمالية، والذي يعطي القوانين التي تتحكم في إعادة إنتاجها مكانتها الحقيقية.

أما ثاني هذه التحولات المتعلق بتحول أسعار الإنتاج إلى أسعار السوق، فقد عالجه ماركس جزئيًا في الجزء الثالث من رأس المال، عندما تحدث عن توزيع فائض القيمة في حالة ملكية الأرض الزراعية.

علينا بعد ذلك أن ندرس تشوه نظام الأسعار الناتج عن ظهور الاحتكارات، وبصفة خاصة أن نأخذ في الاعتبار التحول الخطير في نظام إعادة الإنتاج الموسع الذي نتج بعد الحرب العالمية الأولى، وأكثر بكثير بعد الحرب العالمية الثانية، من التوسع الكبير في قطاع ثالث لامتصاص فائض القيمة الفائض. وقد رد باران وسويزي بمفهوم الفائض الذي قدماه على التحدي، وأغنيا النظرية الماركسية ووسعاها بلا تردد. وأدعي أن أولئك الماركسيين الذين يرفضون الاعتراف بالأهمية المركزية لمساهمة باران وسويزي تنقصهم القدرة على التقدم بانتقاد فاعل للرأسمالية المعاصرة، وتبقى ماركسيتهم محصورة في التعليق على نصوص ماركس، وشرحها.

والهدف المركزي لتأملاتي هو التحول الثالث الذي يسمح لنا بالانتقال من قانون

(*) الجزء التالي من المقدمة وحتى الفقرة قبل الأخيرة، لم يرد بالطبعة الفرنسية، ولكن المؤلف أضافه لمقدمة الطبعة الإنجليزية، ورأينا إضافته استكمالًا للفائدة – المترجم.

القيمة في أعلى مستويات التجريد (أي النظام الرأسمالي للإنتاج) إلى ما أسميه قانون القيمة المعولمة الذي يعمل على مستوى نظام الرأسمالية/ الإمبريالية المستقطب والقائم بالفعل. وهذا التحول وحده هو الذي يسمح لنا بقياس حجم الريع الإمبريالي الذي هو أساس الاستقطاب الذي يعمقه ويعيد إنتاجه التوسع المعولم للرأسمالية.

ومن المستحيل "فهم العالم" عن طريق تحليل واقعي للرأسمالية كما هي في الواقع بعيدًا عن إطار معالجة هذه التحولات في مفهوم القيمة. وكذلك لا يمكن وضع استراتيجية "لتغيير العالم" دون الاستناد لهذه الأسس. وفي المقابل لا تسمح أساليب الوضعية/ التجريبية للاقتصاد الشائع بفهم العالم وتقدير التحديات التي تواجه العمال والشعوب، ولا من باب أولى بتغييره. وفضلًا عن ذلك فالاقتصاد الشائع لا يحاول تجاوز الرأسمالية التي يعتبرها "نهاية التاريخ"، بل يحاول فقط إسباغ الشرعية على المبادئ الأساسية للرأسمالية، ووصف كيفية إدارتها.

وأعتقد أن هذا العمل الذي يعتمد كثيرًا على كتابي "قانون القيمة والمادية التاريخية"، يأتي في الوقت المناسب، لأن الأزمة الحالية تدور أساسًا حول التطورات المختلفة الممكنة للعلاقات الاجتماعية والدولية التي تتحكم في شكل قانون القيمة تحت التأثير المجمع للصراعات في مجتمعات الرأسمالية المعاصرة في بلدان المركز والتخوم. وكذلك تحت تأثير الصراعات بين مجتمعات الإمبريالية السائدة ومجتمعات التخوم المسودة، وهي الصراعات التي تطعن في السيطرة المستمرة لما أسميه "الرأسمالية المتأخرة (المعاصرة) للاحتكارات المعممة والمأمولة والمعولمة".

سمير أمين

الفصل الأول

الوضع الأساسي لقانون القيمة

بعد أن خصص ماركس الجزء الأول من كتاب رأس المال لأسس قانون القيمة، يعود في الجزء الثاني لما يبدو أنه جدل "اقتصادي" صرف، فهو يحاول في الواقع، أن يثبت أن التراكم يمكن أن يحدث في نظام رأسمالي "نقي"، وأن يحدد الشروط التقنية للتوازن الدينامي.

وفي أمثلة ماركس التوضيحية يتميز النظام بعدد من القيم أو المعطيات وعدد من النسب، تنتمي جميعها لمجال الاقتصاد. وهذه المعطيات والنسب هي: أ) نسبة توزيع قوة العمل وأدوات الإنتاج بين القطاعين الذين يحددان أساس التقسيم الاجتماعي للعمل، بما يسمح بإنتاج أدوات إنتاج وسلع استهلاك <u>في الوقت نفسه</u>؛ ب) النسب التي تحدد في كل من القطاعين، كثافة استخدام أدوات الإنتاج بمعرفة العمل المباشر، وهي الكثافة التي ترفع من مستوى تطور قوى الإنتاج؛ ج) وتطور هذه النسب الأخيرة من مرحلة لأخرى وهو ما يحدد سرعة واتجاه تقدم قوى الإنتاج؛ د) معدل استغلال العمال (أي معدل فائض القيمة).

ويعطي ماركس سلسلة من الأمثلة يعبر فيها جميعًا عن المعطيات بمقادير القيمة، وهو محق في ذلك. وهو يستخلص من ذلك الشروط الاقتصادية لإعادة الإنتاج الموسع، ولكن هذه الشروط ذاتها يمكن استخلاصها بنفس الطريقة تقريبًا باستخدام نموذج مبني على مقادير أسعار الإنتاج، حيث يُنسب الربح إلى رأس المال المستخدم لا العمل المستغَل. وفي إطار هذا السياق المحدد تتساوى الفكرتان وكلتاهما اقتصاديَة.

وبالتالي فلا مانع من التعبير المباشر – بمقادير القيمة أو السعر – عن شروط إعادة الإنتاج الموسع بوضع مجموعة من المعادلات الخطية ترتبط فيها المقادير المختلفة المخصصة لكل قطاع – والتي تتحدد بدقة طبقًا لمعايير التوزيع بين القطاعات، والتطور من مرحلة لأخرى – على أساس المساواة في القيمة من مرحلة لأخرى بالنسبة للعرض والطلب لكل من سلع الاستهلاك وأدوات الإنتاج.

وقد قمت بذلك مستخدمًا الحد "تق" كمعيار لتقدم قوى الإنتاج من مرحلة لأخرى في القطاع الأول، والحد "تم" كمعيار مماثل في القطاع الثاني. وعبرت عن هذا التقدم بالزيادة في كمية القيم الانتفاعية المنتجة بكمية أقل من العمل. بناء عليه وضعت نموذجًا

لإعادة الإنتاج الموسع (مع التقدم في قوى الإنتاج) يتحدد كالآتي:

المرحلة الأولى:

القطاع الأول: إنتاج أدوات الإنتاج:

1 ج + أ ع = س ج

بمعنى أن " أ " ساعة من العمل المباشر باستخدام وحدة واحدة من أدوات الإنتاج والمواد الخام تنتج "س" من وحدات أدوات الإنتاج.

القطاع الثاني: إنتاج سلع الاستهلاك:

1 ج + ب ع = ص ك

بمعنى أن "ب" ساعة من العمل المباشر باستخدام وحدة واحدة من أدوات الإنتاج والمواد الخام تنتج ص من وحدات سلع الاستهلاك.

المرحلة الثانية:

تقدم قوى الإنتاج يعني أن نفس كمية العمل المباشر ("أ" و"ب") تستطيع تشغيل كمية أكبر من أدوات الإنتاج والمواد الخام، وتنتج كمية أكبر من أدوات الإنتاج وسلع الاستهلاك. فإذا كانت "تق" و"تم" تقيسان تقدم قوى الإنتاج (أي أن تق وتم < 1)، نجد:

1 ج + أ تق ع = س ج

1 ج + ب تم ع = ص ك

وفي ظل هذا الإطار العام توصلت للمجموعة التالية من الافتراضات:

1) التوازن الدينامي ممكن بشرط توزيع قوة العمل (أ + ب) بين القطاعين بطريقة مناسبة؛

2) سرعة التراكم (مقاسة بزيادة إنتاج أدوات الإنتاج) تتحكم في مستوى العمالة (وهي نتيجة مضادة لتلك التي يفترضها الاقتصاد التقليدي)،

3) يفترض التوازن الدينامي أن سلع الاستهلاك المنتجة في مرحلة معينة تُشترى

في خلال ذات المرحلة، وأن أدوات الإنتاج المنتجة في مرحلة معينة تُشترى في أول المرحلة التالية. ونظرًا لأن فائض القيمة المنتج في مرحلة ما لا يتحقق إلا في المرحلة التالية، فإن التوازن الديناميي يحتاج إلى وجود إدارة مركزية سليمة للائتمان؛

4) إذا اقتصر الاقتصاد بالكامل على هذين القطاعين، فإن التوازن الديناميي يقتضي ارتفاع الأجور بنسبة تدخل في حسابها تق وتم. ويتطور معدلا فائض القيمة والتركيب العضوي مع تق وتم. أما معدل الربح فثابت بصفة عامة.

5) إذا لم ترتفع الأجور الحقيقية بالنسبة الضرورية، لا يمكن أن يتحقق التوازن الديناميي إلا بقيام قطاع ثالث يستهلك فائض القيمة بشكل غير منتج إلى جانب القطاعين 1 و2.

1. عرض توضيحي مع استخدام نموذج بسيط للتراكم

يمكن التعبير عن العلاقة بين قطاعي الإنتاج باستخدام كميات ملموسة:

القطاع 1: 1 ج + 4 ع ⟵ 3 ج

القطاع 2: 1 ج + 4 ع ⟵ 6 ك

ويعبر عن مدخلات رأس المال الثابت بالوحدات "ج"، ومدخلات العمل المباشر بالساعات "ع". أما المخرجات فيعبر عنها بوحدات أدوات الإنتاج "ج" في القطاع 1، ووحدات سلع الاستهلاك "ك" في القطاع 2. ويلاحظ في هذا المثال أن التركيب العضوي متماثل في القطاعين.

ويفترض أن ناتج العمل يُقسم بين البرولتاري والرأسمالي بنسب متساوية في القطاعين (أي أن معدل فائض القيمة متساوٍ). كذلك يفترض أن الأجور هي مصدر الطلب الوحيد على سلع الاستهلاك "ك" أي أن القوة الشرائية لأجر العمل تسمح بامتصاص إنتاج القطاع الثاني بالكامل في خلال كل مرحلة معينة. ومن الناحية الأخرى ففائض القيمة بالكامل "يوفَر" حتى يمكن استخدامه لتمويل الاستثمار الكلي (أي الإحلال والإضافات). أو بعبارة أخرى فالقوة الشرائية المتضمنة في فائض القيمة المتحقق في مرحلة معينة يسمح بتوفير أدوات الإنتاج اللازمة للمحافظة على التوازن الديناميي في المرحلة التالية.

أما عن التوازن الدينامي، فيتحدد التقدم الحادث بين مرحلة والتالية لها بمعدل زيادة إنتاجية العمل (أي الناتج مقسومًا على المُدخل من العمل المباشر). وعلى سبيل المثال، إذا تضاعفت الإنتاجية في كل من القطاعين من مرحلة للتالية، فسيجري التعبير عن التقدم التقني للمرحلة 2 كالتالي:

القطاع 1: 2 ج + 4 ع ⟵ 6 ج

القطاع 2: 2 ج + 4 ع ⟵ 12 ك

نفس كمية العمل المباشر تستخدم ضعف كمية أدوات الإنتاج والمواد الخام.. إلخ لتنتج ضعف الإنتاج. وهذا يعني أن التركيب العضوي المادي قد تضاعف.

كيف يمكن في ظل هذه الظروف، المحافظة على التوازن من مرحلة لأخرى؟ لنفترض أن كمية العمل المتوافرة في المجتمع هي "120 ع"، وأن كمية أدوات الإنتاج هي "30 ج". توزيع هذه الكميات بين القطاعين، ومعدل فائض القيمة، وكذلك معدل التقدم أو النمو (أي الإنتاج في القطاع 1 الزائد عما يلزم لاحتياجات الإحلال) جميعها مترابطة.

وعلى سبيل المثال نجد:

المرحلة 1	أدوات الإنتاج	العمل الضروري	العمل الفائض	الناتج
القطاع الأول	20 ج +	40 ع +	40 ع ⟵	60 ج
القطاع الثاني	10 ج +	20 ع +	20 ع ⟵	60 ك
المجموع	30 ج	120	ع	

وهنا نجد أن ناتج القطاع الأول يساوي ضعف ما هو لازم لإحلال أدوات الإنتاج.بما يعني مضاعفة الإنتاج في المرحلة الثانية. وهذا يعني أن شرط التوازن الديناميكي هو أن تنقسم قوى الإنتاج بنسبة 3/2 إلى 3/1 بين القطاعين 1، و2، ويبقى معدل فائض القيمة 100 % (أي ضعف الأجور الحقيقية). ويُعبر عن المرحلة الثانية كما يلي:

المرحلة 2	أدوات الإنتاج	العمل الضروري	العمل الفائض	الناتج
القطاع الأول	40 ج +	40 ع +	40 ع ⟵	120 ج
القطاع الثاني	20 ج +	20 ع +	20 ع ⟵	120 ك
المجموع	60 ج	120	ع	

ويلاحظ أن القوة الشرائية المناظرة لأجر 120 ساعة عمل (60 منها عمل ضروري) يجب أن تسمح بشراء 60 ك من السلع الاستهلاكية خلال المرحلة الأولى، و120 ك في خلال المرحلة الثانية، أي أن الأجور الحقيقية يجب أن تتضاعف مع تضاعف إنتاجية العمل. أما الناتج من أدوات الإنتاج الذي يتضاعف من مرحلة لأخرى، فيجري استخدامه في المرحلة التالية. ونلاحظ أن معدل الزيادة في أدوات الإنتاج هو الذي يتحكم في الحجم الكلي للعمل المستخدم وليس العكس، وهذه نقطة مهمة جدًا، حيث إن تراكم رأس المال هو الذي يتحكم في العمالة وليس العكس (كما يدعي علم الاقتصاد البرجوازي بصفة عامة والنظرية الحدية بصفة خاصة). ويؤدي اختيار الافتراضات في حد ذاته إلى ثبات حجم العمالة من مرحلة لأخرى، وعند حدوث زيادة في القوى العاملة (زيادة طبيعية في عدد السكان مثلًا) نجد أن معدل التراكم لا يسمح بالعمالة الكاملة.

ويوضح هذا النموذج البسيط للغاية طبيعة العلاقة الموضوعية بين قيمة قوة العمل وبين مستوى تطور قوى الإنتاج في النظام الرأسمالي. ولا نستفيد شيئًا من إدخال قاسم مشترك حتى يمكن جمع المدخلات بوضع الأسعار بدلًا من القيم في العملية الحسابية (لمساواة معدلات الربح وهو هنا على أية حال مساوٍ لمعدل فائض القيمة؛ لأن التكوين العضوي متماثل في القطاعين)، أو باستخدام افتراضات أكثر تعقيدًا مثل تركيب عضوي مختلف لكل قطاع، و/أو زيادات مختلفة في الإنتاجية بين القطاعين.

ويمكن بالطبع التعبير عن شروط التوازن بوحدات متجانسة. فإذا افترضنا أن سعر الوحدة ك يساوي 1 س، وأن سعر الوحدة ج يساوي 2 س، وأن أجر ساعة العمل يساوي 0,5 س، وفائض القيمة (وهو هنا يساوي الربح) هو الفرق، فنحصل على الوضع المبين في المرحلة الأولى أدناه.

المرحلة 1	أدوات الإنتاج	الأجور	فائض القيمة	الناتج
القطاع 1	20 ج × 2 = 40 س	80 ع× 0,5 = 40 س	40 س	60ج×2= 120 س
القطاع 2	10 ج× 2 = 20 س	40 ع× 0,5 = 20 س	20 س	60 ك×1 = 60 س
المجموع	60 س	60 س	60 س	180 س

وفي المرحلة التالية، إذا بقي معدل الأجور النقدية ثابتًا تنخفض أسعار المنتجات بمقدار النصف لأن الإنتاجية تضاعفت (انظر الجدول أدناه). ويلاحظ أنه لا توجد مشكلة في

امتصاص المنتجات، فالأجور المدفوعة في كل مرحلة (60 س) تسمح بشراء كامل إنتاج القطاع 2 في نفس المرحلة (أي 60 ك بسعر 1 س في المرحلة الأولى، و120 ك بسعر 0,5 س في المرحلة الثانية).

المرحلة 2	أدوات الإنتاج	الأجور	فائض القيمة	الناتج
القطاع 1	40ج × 2= 80 س	80ع × 1 = 80 س	80 س	120ج× 2 = 240 س
القطاع 2	20ج ×2 = 40 س	40ع× 1 = 40 س	40 س	120 ك× 1= 120 س
المجموع	120 س	120 س	120 س	360 س

ومن الملاحظات المفيدة هنا أن أدوات الإنتاج المنتجة في مرحلة معينة لا تحمل نفس القيمة الانتفاعية لأدوات الإنتاج المستخدمة في إنتاجها. فباستخدام 20 ج من أدوات الإنتاج في المرحلة الأولى لا يُنتج 60 ج من ذات النوع من أدوات الإنتاج، بل 60 ج من نوع أرقى من تلك الأدوات، فمثلاً باستخدام آلات بخارية لا ننتج آلات بخارية بل محركات كهربائية. ودون ذلك لا يمكن فهم كيف تتضاعف كفاءة أدوات الإنتاج من مرحلة لأخرى، فلو بقيت أدوات الإنتاج بلا تغيير فستبقى كفاءتها بلا تغيير، أي تبقى النسبة بين أدوات الإنتاج والعمل المباشر بلا تغيير. فإذا كانت نفس كمية العمل المباشر تستطيع تشغيل أدوات إنتاج لها ضعف القيمة لتنتج ضعف الإنتاج، فهذا يعني أن الأدوات مختلفة وأكثر كفاءة.

وهذه الملاحظة تمكننا من التفرقة بين نموذج إعادة الإنتاج الموسع الكثيف وبين النموذج العريض، ففي هذا الأخير يُنتج نفس نوع أدوات الإنتاج ولكن بكمية أكبر (وإعادة الإنتاج الموسع العريض هذا يحتاج لتشغيله إلى عمالة أكثر بنفس النسبة). أما في النموذج الأكثر كثافة الذي ندرسه هنا لا نحتاج لمثل هذه الزيادة في العمالة. ونقدم في ملحق هذا الفصل نموذجًا لإعادة الإنتاج الموسع على شكل معادلات جبرية [1].

(1) بشأن المناقشة حول الأسواق، انظر لنين: "Le Romantisme Economique. بشأن قضية السوق؛ روزا لوكسمبورج: "L'Accumulation du Capital (لندن، روتليدج 2003)؛ ميخائيل توجان-بارانوفسكي: "Les Crises Industrielle en Angleterre"

2. تحقق الناتج الفائض والدور النشط للائتمان

من هذا التخطيط العام لإعادة الإنتاج الموسع توصلت إلى نتيجة مهمة أولى وهي أن التوازن الديناميكي يحتاج إلى نظام ائتماني يضع تحت تصرف الرأسماليين الدخل الذي سيحققونه في المرحلة التالية. وهذه النتيجة توضح بدقة مضمون الفرضية الماركسية بأن عرض النقود يضبط نفسه مع الطلب عليها، أي مع الحاجة الاجتماعية لها بربط هذه الحاجة الاجتماعية مع شروط التراكم. وأهمية هذه الفرضية لا يستوعبها أولئك المنظرون الذين لا يجرؤون على استكمال عمل ماركس ويكتفون بالتوسع في شرحه. وفضلًا عن ذلك، فهذا الربط الدقيق بين الائتمان ونظرية التراكم هو الإجابة الوحيدة عن "قضية السوق" التي أثارتها روزا لوكسمبورج.

3. هل يمكن تحقيق التراكم مع فرضية ثبات الأجور الحقيقية؟

ماذا يحدث لمعادلات إعادة الإنتاج الموسع إذا لم ترتفع الأجور الحقيقية بنفس معدل ارتفاع الإنتاجية، مثل حالة بقاء أجر الساعة الحقيقي ثابتًا؟ لا يوجد سوى حلين رياضيين ممكنين للمشكلة، أحدهما حل غير واقعي هو مقاربة توجان/ بارانوفسكي "الالتفافية"، والآخر واقعي وهو إدخال مفهوم استهلاك أو استيعاب فائض القيمة.

شارك توجان/ بارانوفسكي منذ أوائل القرن العشرين في الجدل حول الأسواق والدورة التجارية، حيث تحدثا في كتابهما "الأزمات الاقتصادية في إنجلترا" الصادر في عام 1901، عن سلسلة من المراحل في حالة توازن ديناميكي على الرغم من الركود في أجر الساعة الحقيقي. فالأدوات الإضافية المنتجة في كل مرحلة وبكميات متزايدة بفضل ارتفاع الإنتاجية توجه إلى القطاع الأول في المرحلة التالية لإنتاج مزيد من أدوات الإنتاج، وكذلك رأس المال، إلخ بلا نهاية. أما القطاع الثاني فيتوسع بقدر لا يتجاوز كمية العمل اللازمة لتشغيل أدوات الإنتاج نظرًا لأن معدل أجر الساعة يبقى ثابتًا.

وفي المثال التالي، حيث تتضاعف الإنتاجية من مرحلة لأخرى في كل من القطاعين نجد:

المرحلة 2	أدوات الإنتاج	العمل المباشر	(الضروري، الفائض)	الإنتاج
القطاع 1	10ج +	100 ع	(25 ع، 75ع)⟵	150 ج
القطاع 2	10ج +	20 ع	(5 ع، 15 ع) ⟵	60 ك
المجموع	60 ج	120 ع	(30ع، 90 ع)	
المرحلة 3				
القطاع 1	137,5ج+	137.5 ع	(17.5ع، 120 ع)⟵	412,5 ج
القطاع 2	12,5 ج +	12,5 ع	(1,5 ع، 11ع) ⟵	75 ك
المجموع	150 ج	150 ع	(19 ع، 131 ع)	

وتشغيل 60 ج من المعدات المنتجة في خلال المرحلة 1، يحتاج إلى 120 ساعة من العمل المباشر في خلال المرحلة 2. ويستطيع العمال، مع عدم تغيير الأجور الحقيقية شراء 60 ك، وهذه تحتاج إلى 10 ج من المعدات و20 ع من العمل المباشر. أما بقية الأدوات (50 ج) فستسمح بإنتاج 150 ج، وهذه الأدوات ستحتاج في المرحلة الثالثة إلى عمل إضافي قدره 150 ع (وهو ما يحتاج إلى 12,5 ج، و12,5 ع). ويتحقق التوازن من مرحلة للتالية على الرغم من ركود الأجر الحقيقي لساعة العمل، مع ارتفاع الإنتاجية (بمقدار الضعف في كل من القطاعين من مرحلة لأخرى سواء في إنتاجية العمل أو التركيب العضوي). ويتحقق التوازن بإحداث تشويه في توزيع قوى الإنتاج لمصلحة القطاع الأول، وارتفاع معدل فائض القيمة كما يلي:

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
التركيب العضوي	30 ج/120 ع	60ج/ 120 ع	150 ج/ 150 ع
النسبة	100	200	400
إنتاجية القطاع 1	60 ج/ 80 ع	150 ج/100ع	412,5ج/137,5ع
النسبة	100	200	400
إنتاجية القطاع 2	60 ك / 40 ع	60 ك / 20 ع	75 ك / 12,5 ع
النسبة	100	200	400
التوزيع:1/(1 + 2)	3/2	6/5	0,91
معدل فائض القيمة	100 %	300 %	690 %

وهذا الحل "الالتفافي غير منطقي لأن التوازن بين سلع الاستهلاك وأدوات الإنتاج يجب أن يتحقق من مرحلة لأخرى ولا يمكن تأجيله إلى ما لا نهاية. وإذا كانت كل مرحلة تناظر فترة حياة أدوات الإنتاج، فإن المرحلة تنطبق على مرحلة "التخطيط" لقرارات الاستثمار. وأدوات الإنتاج لا تُنتج في مرحلة معينة إلا إذا أمكن شراء سلع الاستهلاك التي تنتجها في المرحلة التالية، وهذا يعني أنه إذا لم يرتفع أجر ساعة العمل فستحدث أزمة فائض إنتاج ابتداءً من المرحلة الثانية، حيث تبقى المعدات المنتجة في المرحلة الأولى بلا عمل، أما الجزء منها الذي يستخدم فيحتاج إلى عمالة أقل. وهذه هي المشكلة الكينزية ومصدر الأزمة الكبرى، حيث يتعطل النظام (المعدات متوافرة ومعها بطالة) ولا يمكن تحريكه من جديد إلا برفع الأجور.

والغريب أن حل توجان/ بارانوفسكي غير المنطقي في نظام رأسمالي، يمكن تصور تحققه في نظام مفترض دولي مخطط يمكنه رفع معدلات الاستهلاك باستمرار، وهو أمر غير ممكن في ظل الرأسمالية حيث الربحية هي التي تحدد قرارات الاستثمار. والواقع أن هذا هو ما كان يحدث في النظام السوفييتي في عهد ستالين.

ويمكن استبعاد الجانب غير المنطقي في الأمر إذا أمكن استهلاك فائض القيمة. ففي نموذجنا البسيط يجري "توفير" فائض القيمة بالكامل، ولكن إذا افترضنا أن جزءًا محددًا منه سيستهلك فإن طبيعة التوازنات لن تتغير. وهذا يعني أنه إذا بقي أجر ساعة العمل ثابتًا، أو ارتفع بمعدل أقل من معدل ارتفاع الإنتاجية، فإنه يجب استهلاك نسبة أكبر من فائض القيمة حتى يمكن المحافظة على التوازن الديناميكي. والواقع أنه ليست هناك تناقضات "لا يمكن التغلب عليها" – أونظرية الانهيار الكارثي، أو الأزمة الدائمة – ولكن مجرد أساليب بديلة للتغلب عليها، فهناك الأساليب الرأسمالية التي تحتفظ بالقسمات الأساسية للنظام، وهناك البدائل الاشتراكية التي تتجاوزها [1].

في ظل الرأسمالية هناك ثلاثة حلول للمشكلة:

"الحل" الأول هو استهلاك الرأسمالي لنسبة متزايدة من فائض القيمة، وهو حل غير

(1) تشمبرلين: "The Theory of Monopolistic Competition" (Boston، دار نشر جامعة هارفارد، 1933)؛ ج. روبنسون: "Imperfect Comprtition"، لندن، ماكميلان، 1933؛ بول باران وبول سويزي: "Le Capitalisme Monopolistique: مقال حول الاقتصاد الأمريكي والنظام الاجتماعي"، نيويورك، مونثلي ريفيو، 1966؛ باران وسويزي: "رأس المال الاحتكاري"، 1936.

طبيعي؛ لأن المنافسة بين الرأسماليين تفرض عليهم "التوفير"، كما أن الأيديولوجية التي تعكس قسمات النظام الرأسمالي تعارض ذلك. "والحل" الثاني اكتشفه النظام المركزي بنفسه للتغلب على تناقضاته، وهي البدائل الرأسمالية التي تحافظ على قسمات النظام، والبدائل الاشتراكية التي تلغيها من البداية. وكما يقول باران وسويزي فإن المنافسة بين الاحتكارات، وإضافة "نفقات التسويق"، وكذلك أشكال من الطفيلية من الدرجة الثالثة، هي "الحل" التلقائي الذي يقدمه النظام (وهي جميعًا وُصفت بمعرفة تشيمبرلين وروبنسون منذ وقت طويل).

أما الحل الثالث للمشكلة فيقتضي التدخل المباشر للدولة لاستهلاك الفائض في النفقات العامة مدنية كانت أم عسكرية. وكان فضل بول باران أنه فهم بنظرة لماحة أن تحليل التوازن الديناميكي لا يمكن تحقيقه في إطار النموذج البسيط ذي القطاعين، وإنما في إطار نموذج ثلاثي القطاعات (حيث القطاع الثالث هو الدولة التي تستهلك نسبة متزايدة من الفائض). واحتاج هذا التحليل الذي يتمشى مع الواقع إلى إدخال مفهوم أوسع من مفهوم فائض القيمة، ومرتبط مباشرة بإنتاجية العمل المنتج. وهذا المفهوم هو مفهوم الفائض.

هل إدخال هذه الحلول خاصة الثالث منها يغير الحالة الموضوعية لقوة العمل؟ والجواب هو نعم بالنسبة لأولئك الذين ينظرون لهذه الحالة من وجهة نظر اقتصادية. ولكن في الواقع فإن هذه "الحلول" تذكرنا فقط بوجود علاقة جدلية بين القوى الذاتية والموضوعية، لأن تدخل الدولة يجب أن يوضع في سياق الصراع الطبقي الذي يعطيه معناه.

والجدلية لا تعني تجميع بعض العناصر المستقلة، فالصراع الطبقي بكل مظاهره المختلفة الموضحة هنا، لا "يكشف" الشروط الموضوعية للتوازن بمجرد الصدفة السعيدة، لكنه يغير هذه الشروط الموضوعية. والنموذج بالضرورة وحيد الاتجاه ولكن الواقع ليس كذلك، ونتائج الصراع الطبقي تغير شروط "النموذج"، فهي تؤثر على تخصيص الموارد، ومعدل ارتفاع الإنتاجية، إلخ. والظروف الموضوعية والقوى الذاتية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

وثَم ملاحظة أخيرة: فالتحليل السابق للتوازن الديناميكي لم يحتوِ أية افتراضات بشأن

اتجاهات معدل الربح، وسنعود لهذه النقطة فيما بعد عند الحديث عن مراحل تطور النظام الرأسمالي وقضية انخفاض معدل الربح المرتبطة به، ولن أتدخل هنا في الجدل حول "قانون الاتجاه لانخفاض معدل الربح". ومثل بول سويزي تجرأت بدوري في التقدم ببعض التأملات التي تتجاوز ما كتبه ماركس بشأن هذه القضية. وهكذا تدخلت في المناقشة لأقترح أن توضع الحقائق المسلم بها بشأن التغيرات في معدل الربح في سياق إطار تاريخي ملموس يحدد المراحل المتتالية التي تميزها توافقات معينة للمؤشرين ("تق" و"تم") على نمو الإنتاجية في كل من القطاعين الممذجين في إطار الجدل الماركسي[1].

4. الانتقال من أسعار الإنتاج إلى أسعار السوق

كما أن اعتبارات المنافسة بين أجزاء من رأس المال تكفي لتفسير تحول القيم إلى أسعار الإنتاج، فهناك مجموعة أخرى من الحقائق المؤثرة تحول بدورها أسعار الإنتاج إلى أسعار السوق. والعنصر الأول المؤثر هنا هو وجود احتكارات تنفي الفرضية الليبرالية عن قيام "المنافسة". وهذه الاحتكارات التي تحكمت في شكل الرأسمالية منذ نهاية القرن التاسع عشر لها وضعية تسمح بامتصاص ريع احتكاري من مجمل فائض القيمة.بما يضمن لها الحصول على معدلات للربح تفوق تلك التي تحصل عليها القطاعات الخاضعة لها. وقد حققت مداخلات باران وسويزي وما جدوف تقدمًا كيفيًا في هذا المجال. وهذه المداخلات وحدها هي التي تسمح لنا بفهم طبيعة الرأسمالية في أيامنا، سواء من حيث توجهها نحو الركود، والأساليب التي تتبعها للتغلب على هذا التوجه (خاصة الأمولة).

وامتدادًا لهذا التحليل تقدمت بالفرضية بأن التمركز المتزايد لرأس المال، وهو القسمة المميزة لرأس المال المعاصر، يسمح لنا بالحديث لأول مرة عن نظام الاحتكارات المعممة والمعولمة والمأمولة. وهو الأساس لتبلور الإمبريالية الجماعية للثالوث أي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

والعنصر المؤثر الثاني في تحديد أسعار السوق يحتاج إلى التحليل النظري لدور المعيار النقدي. وماركس يقدم هنا رؤية موسعة مثيرة للاهتمام بشأن الربط بين "سلعة المعيار"

(1) سمير أمين: "Au dela du Capitalisme Senile"، باريس، 2002.

(أي الذهب) ودور الائتمان في خلق النقود وتدميرها. وقد وضعت بدوري عدة فرضيات حول هذا الموضوع في ظل ظروف التخلي العام عن معيار الذهب[1]. وتبقى الحقيقة أن المجتمعات الإنسانية تحتاج دائمًا بفضل تغريبها (الاستلاب السلعي في حالة الرأسمالية) إلى "تميمة"، والذهب يلعب هذا الدور في عالمنا المعاصر كما يحدث دائمًا في حالات أزمات التراكم، كما هو الحال اليوم.

وهناك مجموعة ثالثة من العناصر المؤثرة على أسعار السوق، وهي من نوع الحالة العامة (مثل أوقات النمو السلس وأوقات تزايد المنافسة بين الرأسماليين)، أو الحالة الخاصة (مثل ظهور منتجات "جديدة" في مقابل منتجات استنفدت فرص النمو).

والتجريبية المطلقة التي يسير عليها الاقتصاد الشائع، السائد بصفة خاصة في البلدان الأنجلوساكسونية، تدعي استنباط "قوانين" تسمح بفهم الحياة الاقتصادية بمراقبة الواقع المباشر (مثل الأسعار كما هي في الواقع). وفشل هذه الأساليب، كما سيتبين عند استعراضنا لتخطيطات سرافا بعد قليل، يكشف ببساطة الطبيعة الأيديولوجبة للاقتصاد الشائع من حيث إنه مجرد ثرثرة المقصود منها هو إضفاء الشرعية على أنشطة رأس المال.

5. الالتفاف الضروري عن طريق القيمة.

ماذا يقول قانون القيمة؟ يقول إن المنتجات عندما تكون سلعًا تمتلك قيمة؛ وإن هذه القيمة قابلة للقياس؛ وإن معيار هذا القياس هو كمية العمل المجرد اللازم اجتماعيًا لإنتاجها؛ وإن هذه الكمية هي مجموع كميات العمل المباشر وغير المباشر (المحول) المستخدم في عملية الإنتاج. ولا يمكن الفصل بين مفهوم السلعة وبين قانون القيمة المعبر عنه بهذه الصيغة.

ما الذي لا يقوله قانون القيمة؟ إن السلع يجري تبادلها بنسبة قيمتها؛ وإن العمل المباشر هو العمل الحالي، في حين أن العمل غير المباشر هو عمل سابق متبلور على شكل أدوات الإنتاج. (ويقوم الجزء الثاني من كتاب رأس المال على حقيقة أن إنتاج أدوات الإنتاج وإنتاج سلع الاستهلاك لا يجريان في مراحل متتالية ولكن في الوقت نفسه، وهذا ما يحدد التقسيم الاجتماعي للعمل في الشكل الأكثر عمقًا.

(1) سمير أمين: "Le Developpement Inegal"، ص ص 74 – 76.

وامتلاك قيمة معينة، والتبادل طبقًا لهذه القيمة، مفهومان مختلفان. ويقول ماركس إنه في النظام الرأسمالي يجري تبادل السلع طبقًا لعلاقات تحددها أسعار الإنتاج، فهل هنا تناقض؟ هل هذا يعني أن الالتفاف عن طريق القيمة لا فائدة منه؟ إجابتي على السؤالين بالسلب.

تتحدد أسعار الإنتاج من التراكب بين قانون القيمة من ناحية، وقانون المنافسة بين رؤوس الأموال من الناحية الأخرى. والقانون الأول وهو أكثر قوة، يقضي بأن يجري التبادل بحسب القيمة في نظام للإنتاج يخضع للإنتاج السلعي البسيط، وهو نظام لم يوجد في التاريخ. أما النظام الرأسمالي، الذي لا يمكن اقتصاره على هذا، فيحوي إلى جانب سيطرة الإنتاج السلعي، تفتت رأس المال والمنافسة بين رؤوس الأموال (والرأسماليين). والواقع المرئي على شكل أسعار الإنتاج ينتج من تركيب هذين القانونين وهما يقعان على مستويين مختلفين.

نقول إن أسعار الإنتاج تنتج من الأثر المركب لهذين القانونين، فهل يمكن التعبير عن هذا التجميع بمعادلة تحول كمية؟ ويقوم ماركس في الجزء الثالث بهذا بطريقته المعتادة وهي إعطاء أمثلة رقمية عن حالات مختلفة ممكنة، وهو لا يعقد مقاربات متتالية ولكنه يكتفي بمقاربة أولى، حيث يعبر عن رأس المال الثابت بالقيمة لا بالسعر. ويمكن أن نقوم بحل مشكلة التحول ببساطة عن طريق مقاربة واحدة باستخدام مجموعة من المعادلات الآنية. فهل هذه العملية سليمة؟ نعم بالتأكيد.

ولا يمكن القول إن القيمة هي إحدى نتائج عملية الإنتاج، وإن السعر هو أحد نتائج عملية التبادل، فالقيمة والسعر كلاهما من نتائج العملية المتكاملة. وفي الواقع فالقيمة لا تتحقق، وبالتالي لا توجد، إلا من خلال التبادل. وفي هذه العملية المتكاملة يتحول العمل الملموس إلى عمل مجرد، ويتحول العمل المعقد إلى عمل بسيط.

وشرط التحول هو القدرة على تحويل العمل المأجور إلى كمية من العمل المجرد، وفي الواقع فالاتجاه الطبيعي للرأسمالية هو تحويل الأشكال الملموسة للعمل إلى عمل مجرد، وذلك عن طريق إخضاع العامل للآلة، وتخفيض دور المهارة الشخصية للعامل على نطاق واسع.

وغابت قضية التحول لأن الكتاب الذين حاولوا مواصلة العملية التي بدأها ماركس

في الجزء الأول، حاولوا كذلك حل مشكلة يمكن ببساطة إثبات أنها غير قابلة للحل: ألا وهي تحويل القيم إلى أسعار مع المساواة بين معدلات الربح الناتجة من المعادلات التي تنتج عنها أسعار الإنتاج، ومعدل الربح المقدر بالقيمة والناتج مباشرة من معدل فائض القيمة.

فإذا تخلينا عن هذا المطلب لا نجد صعوبة في تحويل القيم إلى أسعار، فهل يضايقنا أن نكتشف أن معدل الربح يختلف عن معدل فائض القيمة؟ بالعكس فالطبيعي أن يختلف هذان المعدلان، بل الواقع أن هذه النتيجة للتحول هي أحد الاكتشافات الأساسية للماركسية.

وفي الأشكال المكشوفة للاستغلال يكون معدل الاستغلال واضحًا ببساطة، فالقِن يعمل في أرضه لمدة ثلاثة أيام، وفي أرض السيد ثلاثة أيام، وكلاهما يعرف هذه الحقيقة. أما أسلوب الاستغلال الرأسمالي فغير شفاف، فالبرولتاري يبيع قوة عمله ولكن ما يبدو هو أنه يبيع عمله، ويتقاضى أجر العمل لمدة ثمان ساعات وليس عن الساعات الأربع اللازمة لإبقائه في حالة العمل فقط. ومن الناحية الأخرى فالبرجوازي يحقق ربحًا وهذا الربح يُنسب لما يمتلكه من رأسمال وليس لما يستغله من قوة العمل، ولذلك يبدو للرأسمالي أن رأسماله منتج.

وقد أعطيت أهمية كبرى لهذا الفرق بين شفافية الاستغلال في الأنظمة السابقة للرأسمالية، والتغمية لعملية الاستحواذ على فائض القيمة في النظام الرأسمالي، وبنيت على هذا الفرق مجموعة من الفرضيات تتعلق بالآتي: أ) الاختلاف في المضمون بين الأيديولوجية السابقة للرأسمالية (التغريب في الطبيعة)، وبين الأيديولوجية الرأسمالية (الاستلاب أو التغريب السلعي)؛ ب) العلاقات المختلفة بين القاعدة والهيكل العلوي، حيث كانت السيادة للأيديولوجية في جميع الأنظمة السابقة للرأسمالية، وبالعكس تحولت السيادة للقاعدة الاقتصادية في النظام الرأسمالي. ولذلك ظهرت "القوانين الاقتصادية"، و"علم الاقتصاد" في ظل الرأسمالية.

وعلم الاقتصاد البرجوازي (النيوكلاسيكي أو الاقتصاد الشائع) يحاول أن يستنتج تلك القوانين مباشرة من الظواهر الواضحة، وهو لذلك ينظر لرأس المال كما ينظر إليه الرأسمالي، أي باعتباره أحد العناصر المنتجة بذاتها، والعنصر المنتج الآخر هو العمل.

ومن الممكن الاكتفاء بالقول بأنه لفهم الرأسمالية لا يكفي أن نفهم قوانينها الاقتصادية،

بل أن نفهم كذلك العلاقة بين هذه القوانين وبين الشروط العامة لإعادة إنتاج المجتمع، أي كيف يؤثر هيكلها الأيديولوجي على قاعدتها الاقتصادية. ومفهوم القيمة هو المفتاح لفهم هذا الواقع بكل ثرائه، أما أولئك الذين يقتصرون على النظرة الضيقة التي أدينها، عادة ينتهون باعتبار أن الاشتراكية ليست أكثر من "رأسمالية بلا رأسماليين".

وفضلاً عن ذلك، فهذه الحجة رغم صحتها ليست الوحيدة الممكنة، فسنكتشف أن المعالجة التجريبية للقضية التي "توفر هذا "العمل المضني وبلا فائدة" (بالنسبة لها)، وتحاول أن تدرك الواقع بشكل مباشر كما تعبر عنه "أسعار السوق"، إنما تدخل في طريق مسدود.

وهنا يمكن أن نتساءل عما يحدث إذا استخدمنا بدل تحليلنا المرتكز بدقة على الجزء الثاني من كتاب رأس المال، تحليلًا يعتمد مباشرة على الأسعار مثل نموذج تخطيط سرافا؟

تخطيط سرافـا

في نموذج سرافا، يُعطى النظام الإنتاجي (أي كميات كل سلعة 1، 2،...ك،..ن، والتقنيات المستخدمة لإنتاجها بما في ذلك المُدخل من العمل المباشر)، وكذلك الأجر الحقيقي (أي كمية المنتجات التي يسمح أجر الساعة للعامل الأجير بشرائها). وبذلك يمكن تحديد الأسعار النسبية، ومعدل الربح في حالة توازن ساكن (استاتيكي). والفرق بين الطريقتين يقع في مستويين مختلفين يجب التمييز بينهما: أ) استخدام الأسعار بدلًا من القيم؛ ب) النظر في نظام للإنتاج يشمل "ن" من الفروع بدلًا من القطاعين المتخصصين في إنتاج أدوات الإنتاج، وسلع الاستهلاك.

لنفترض أن لدينا خطين للإنتاج 1، و2، وكل منهما ينتج أدوات إنتاج وسلع استهلاك، وأن $\text{أ}_{\text{لم}}$ هو معامل المدخلات اللازمة لإنتاج هذه المنتجات؛ وأن س_1، وس_2 = سعر الوحدة؛ وأن ج يساوي معدل الأجر (أي كميات العمل التي يحددها المعامل أ10 وأ20)؛ ور = معدل الربح؛ وهنا نحصل على:

$$(\text{أ}_{11}\text{س}_1 + \text{أ}_{21}\text{س}_2 + \text{أ}_{10}\text{ج})(1 + \text{ر}) = \text{س}_1$$

$$(\text{أ}_{12}\text{س}_1 + \text{أ}_{22}\text{س}_2 + \text{أ}_{20}\text{ج})(1 + \text{ر}) = \text{س}_2$$

وفي مقابل هذا النظام نجد نظام القيم كالتالي:

$$\text{أ}_{11}\,\text{ق}_1 + \text{أ}_{21}\,\text{ق}_2 + \text{أ}_{10} = \text{ق}_1$$

$$\text{أ}_{12}\,\text{ق}_1 + \text{أ}_{22}\,\text{ق}_2 + \text{أ}_{20} = \text{ق}_2$$

ويجب ألا ننسى أنه نظرًا لأن المنتجين 1، و2، ليسا مخصصين كل منهما بشكل طبيعي كأدوات إنتاج أو سلع استهلاك، فإن هذا النظام لا يعبر عن توازن بين العرض والطلب لكل قطاع، وشروط مثل هذا التوازن المفترض حدوثه خارجية عن النموذج.

ونفترض معيارين لارتفاع الإنتاجية ط_1، وط_2 لكل من فرعي الإنتاج 1، و2، ولنفترض من باب التبسيط أنهما متساويان "ط". ولنفترض كذلك أن نظام القيم للمرحلة الأولى هو كالتالي:

$$0,2\,\text{ق}_1 + 0,4\,\text{ق}_2 + 0,4 = \text{ق}_1$$

$$0,5\,\text{ق}_1 + 0,1\,\text{ق}_2 + 0,6 = \text{ق}_2$$

ومنها ينتج أن $\text{ق}_1 = 1,15$ و$\text{ق}_2 = 1,31$

فإذا افترضنا أن نفس كمية العمل المباشر تستطيع أن تشغل ضعف كمية أدوات الإنتاج والمواد الخام (وبنفس النسب طلبًا للتبسيط) لتنتج ضعف كمية المنتجات النهائية. وإذا كانت ط = 0،5 فإننا نحصل في المرحلة الثانية على:

$$0,4\,\text{ق}_1 + 0,8\,\text{ق}_2 + 0,4 = 2\,\text{ق}_1$$

$$1,0\,\text{ق}_1 + 0,2\,\text{ق}_2 + 0,6 = 2\,\text{ق}_2$$

ومنها ينتج أن $\text{ق}_1 = 1,07$ و $\text{ق}_2 = 1,65$

وفي الجدول التالي يظهر تطور نظام القيم التي نحصل عليها بنفس كمية العمل الإجمالي دون تغيير:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
الإنتاج	1,0 ق$_1$ +1,0 ق$_2$ = 2,45	2,0 ق$'_1$ + 2,0 ق$'_2$ = 5,44
الاستهلاك الإنتاجي	0,7 ق$_1$ +0,5 ق$_2$ = 1,45	1,4 ق$'_1$ + 1,0 ق$'_2$ = 3,14
الناتج الصافي	0,3 ق$_1$ +0,5 ق$_2$ = 1,00	0,6 ق$'_1$ +1,0 ق$'_2$ = 2,30

والنتائج، أي الزيادة في الناتج الصافي (من 1,00 إلى 2,30) لا علاقة له بنسب التوزيع (حيث لم نقدم افتراضات بشأن الأجور أو معدل الربح.

فإذا درسنا تطور نظام يعبر عنه بالأسعار فلا مناص من عمل افتراضات تتعلق <u>بأسلوب توزيع الدخل</u>. وفي النظام السابق، معبرًا عنه بالأسعار نجد:

(0,2 س$_1$ + 0,4 س$_2$ + 0,4 ج) (1 + ر) = س$_1$

(0,5 س$_1$ + 0,1 س$_2$ + 0,6 ج) (1 + ر) = س$_2$

ونستكمل بافتراض بشأن الأجور، مثلًا: ج = 0,2 س$_1$ + 0,2 س$_2$

وهذا النظام يمكن تسميته "نظامًا لإنتاج السلع باستخدام السلع فقط"، ويعبر عنه كالتالي:

(0,28 س$_1$ + 0,48 س$_2$) (1 + ر) = س$_1$

(0,62 س$_1$ + 0,22 س$_2$) (1 + ر) = س$_2$

وحل هاتين المعادلتين يعطي: س$_1$ / س$_2$ = 0,93

وللمرحلة التالية يصير النظام:

(0,4 س$'_1$ + 0,8 س$'_2$ + 0,4 ج$'$) (1 + ر$'$) = 2 س$'_1$

(1,0 س$'_1$ + 0,2 س$'_2$ + 0,6 ج$'$) (1 + ر$'$) = 2 س$'_2$

وتتوقف النتائج (الأسعار النسبية ومعدل الربح) على تطور الأجور، فإذا افترضنا

ثبات الأجور الحقيقية، أي:

$$ج' = ج = 0,2\, س'_1 + 0,2\, س'_2$$

يصير النظام:

$$(0,24\, س'_1 + 0,44\, س'_2)\,(1 + ر') = س'_1$$

$$(0,56\, س'_1 + 0,16\, س'_2)\,(1 + ر') = س'_2$$

وحل هاتين المعادلتين يعطي: $س'_1 / س'_2 = 0,96$، ومن هنا نحصل على الجدول التالي المعبر عنه بالأسعار:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
الإنتاج	$1,0 س_1 + 1,0\, س_2 = 2,08$	$2,0 س'_1 + 2,0 س'_2 = 4,08$
الاستهلاك الإنتاجي	$0,7\, س_1 + 0,5\, س_2 = 1,24$	$1,4 س'_1 + 1,0 س'_2 = 2,44$
الناتج الصافي	$0,3\, س_1 + 0,5\, س_2 = 0,84$	$0,6\, س'_1 + 1,0 س'_2 = 1,64$
منه الأجور	$0,2\, س_1 + 0,2\, س_2 = 0,42$	$0,2\, س'_1 + 0,2\, س'_2 = 0,41$
والأرباح	$0,1\, س_1 + 0,3\, س_2 = 0,42$	$0,4\, س'_1 + 0,8 س'_2 = 1,23$

ويلاحظ أن المقارنة بين المرحلتين غير محددة؛ لأن حل المعادلات يعطي لنسب الأسعار $س_1 / س_2$، و $س'_1 / س'_2$ قيمًا تختلف مع تطور الأجور. ونحن نعرف من افتراضاتنا بأن نظام المرحلة الثانية سيعطي من نفس كمية العمل الإجمالي ضعف المنتج الملموس (أي القيمة الاستعمالية) من القطاعين 1، و2، ولكن إذا افترضنا أن $س_1 = س'_1 = 1$، فسنحصل على $س_2$ لا تساوي $س'_2$ لأن النسب بينها تتوقف على طريقة توزيع الناتج، وفي حالتنا $س_1 = 1,08$، و$س_2 = 1,02$.

والناتج الصافي وهو مقياس النمو في القيمة المستقل عن توزيع الناتج (وفي نموذجنا يرتفع هذا الناتج الصافي بمقياس القيمة من 1,00 إلى 2,30)، يرتفع هنا بمعيار الأسعار من 0,84 إلى 1,62 (أي معدل نمو يساوي 193 %)، مع نفس الافتراض بالنسبة للأجور.

وعدم اليقين هذا في قياس تطور قوى الإنتاج بمقياس الأسعار، يجعلنا نفضل استخدام نموذج مبني على القيمة وهو المقياس المؤكد الوحيد.

والعيب الرئيسي للتحليل على أساس الأسعار بالمقارنة بالتحليل على أساس القيمة، لا يعود للطبيعة "المفتوحة" لنموذج سرافا (بمعنى أن التوازن الديناميكي للعرض والطلب لكل منتج – أدوات إنتاج أو سلع استهلاك – لا يعمل كشرط داخلي للنموذج وإنما يفترض حدوثه كعلاقة خارجية)، وذلك في مقابل الطبيعة "المقفلة" لنموذج ماركس الذي يدخل التوازن المعني في صلبه. ويعود هذا العيب لإحلال الأسعار التي تتوقف على التوزيع محل القيم التي لا تتوقف عليه. وهذا يعني أن مفهوم الارتفاع في إنتاجية العمل (كمقياس لتطور قوى الإنتاج) وهو مفهوم موضوعي تمامًا عند ماركس حيث لا يتوقف على معدل فائض القيمة، لا يصير موضوعيًا في نموذج سرافا أو أي نموذج آخر مبني على الأسعار.

وفضلًا عن ذلك فإطار سرافا لا يسهل تحليل شروط التوازن الديناميكي، لأنه بعكس إطار ماركس لا يهتم بتوازن العرض والطلب لكل نوع من المنتجات. ولذلك يستحيل استخلاص الفرضيات التي عرضناها أعلاه بشأن إعادة الإنتاج الموسع، فهو لا يقدم سوى نموذج تجريبي فقير، يعطينا بالكثير تطورًا جرت ملاحظته، ولكنه لا يسمح باستخلاص أي قوانين للتطور.

والنظام المعبر عنه بالأسعار هو نظام محدد تمامًا – بمعنى أن الأسعار النسبية ومعدل الربح محددة – بمجرد تحديد معدل الأجور الحقيقية.

وهنا تثور قضية المعيار، فيحدده سرافا بالطريقة الريكاردية كالآتي: هل هناك معيار يترك الناتج الصافي ثابتًا في حين يتغير التوزيع (ج أو ر) بشكل مستقل؟ والإجابة عن هذا السؤال بالسلب، ولندرس أسباب ذلك.

سرافا لا يحلل النظام كما يفعل ماركس، بل هو يستبعد قوة العمل من عملية الإنتاج حتى لا يعتبر الأجور كقيمة لقوة العمل، وإنما كأحد أبواب التوزيع. وهو لذلك يصف النظام على الشكل التالي:

$$(0,2\,س_1 + 0,4\,س_2)\,(1 + ر) + 0,4\,ج = س_1$$

$$(0{,}5\,\text{س}_1 + 0{,}1\,\text{س}_2)(1 + \text{ر}) + 0{,}6\,\text{ج} = \text{س}_2$$

كما يقترح أيضًا أن نختار أسعار الناتج الصافي كمقياس كالآتي:

$$0{,}3\,\text{س}_1 + 0{,}5\,\text{س}_2 = 1$$

وبهذا المعيار تصير "ر" و"ج" مرتبطتان بعلاقة خطية مستقلة عن س_1 وس_2 وهي:

$$\text{ر} = \text{ر}'\,(1 - \text{ج})$$

وهنا نجد: أ) إذا كانت ج =1، تكون ر = صفر، و$\text{س}_1 = 1{,}15$، و$\text{س}_2 = 1{,}30$

والأسعار هنا تساوي القيم، ويصير النظام:

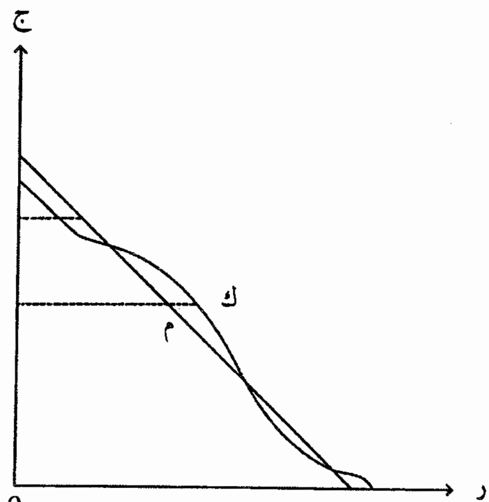
$$0{,}2\,\text{س}_1 + 0{,}4\,\text{س}_2 + 0{,}4 = \text{س}_1$$

$$0{,}5\,\text{س}_1 + 0{,}1\,\text{س}_2 + 0{,}6 = \text{س}_2$$

$$0{,}3\,\text{س}_1 + 0{,}5\,\text{س}_2 = 1$$

وب) عندما تكون ج = صفر، ر = ر' = 70 %، تكون $\text{س}_1 = 1{,}22$، و$\text{س}_2 =$ 1,27

وبهذا المعيار تكون هناك علاقة خطية بين "ر" و"ج"، أما لأي معيار عشوائي آخر فلن تكون العلاقة خطية ولا متكررة بل ستكون كالمبين بالشكل أدناه.



ولكن هل يعتبر هذا المعيار أفضل من غيره؟ لا بالمرة، أ) لأن هذا المعيار يقتضي إعمال معالجة سرافا للأجور، فإذا أدخلت الأجور ضمن عملية الإنتاج بوصفها رأسمال متغير فعندها يتغير المعيار بتغير ج، ولا يعود مستقلًا عن الأسعار؛ ب) ولأنه حتى مع صيغة سرافا، فنظرًا لأن الناتج الصافي يتغير بمرور الوقت (كنتيجة للنمو) فيصير المعيار غير مستقل عن الأسعار ولكنه مرن.

فإذا أدخلنا ج في العملية الإنتاجية كما ينبغي، فمهما كان المعيار المستخدم، سنحصل على ثلاث معادلات وأربع متغيرات (س$_1$، س$_2$، ر، ج). ويظل ممكنًا التعبير عن ر كدالة لـ "ج" ولكن العلاقة لا تعود خطية، ولا حتى متكررة في نزول.

والقضية الأساسية وراء الجدل حول اختيار القيمة كمعيار أو اختيار معيار آخر هي كيفية القياس بدقة وموضوعية تقدم قوى الإنتاج.

أما معيار القيمة فيمكننا من قياس تقدم قوى الإنتاج من مرحلة لأخرى، ولهذا السبب اختاره ماركس.

وليس من العدل بالنسبة لماركس أن نرجع اختياره للقيمة كمعيار للأسعار إلى كونها تحقق النتائج، أي أن التحول ممكن باستخدامها، فالجدل حول التحول ثانوي، ومهما كثر وأريق بسببه المداد فهو ليس حيويًا.

وفي الواقع كان ماركس يبحث عن أداة يمكن بها قياس تطور قوى الإنتاج، وهذه الأداة هي القيمة، وفي نهاية المطاف فالعمل اللازم اجتماعيًا هو "ثروة" المجتمع الوحيدة، والقيمة مستقلة عن أسلوب التوزيع.

واستخدام معيار القيمة يعني مقارنة التقدم من نظام (0) إلى نظام آخر (1) أو (2) إلخ. على المحور الرأسي ج. وعلى هذا المحور ر = صفر، والأجور "ج" تمتص الناتج الصافي بأكمله. والنظام الذي يعظم ج عندما تكون ر = 0، يعظم الإنتاج، أو يقلل الزمن اللازم اجتماعيًا لإنتاج كمية معينة من القيمة الاستعمالية، وهذا يعني أنه يحقق استخدامًا أكثر كفاءة.

أما معيار سرافا فيعني مقارنة النظام حول المحور الأفقي، حيث ج = صفر، ر = ر'، والربح يستوعب الناتج بالكامل. والنظام الذي يعظم معدل الربح "ر' يعتبر الأفضل، فهل

هذا يؤدي نفس المعنى؟ ليس بالضرورة، فنتائج الطريقتين للمقارنة لا تكون متماثلة إلا إذا كان المنحنيان "0"، و"1" لا يتقاطعان. أما إذا تقاطع المنحنيان فهناك فرصة أن النظام الذي يعظِم "ج" لا يعظِم "ر".

لماذا؟ لأنه حول المحور الرأسي (ر = 0) فالمقارنة بين النظامين تأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه (في حالة نظام لمنتجَين) المعاملات الأربعة: $أ_{11}$، $أ_{21}$، $أ_{12}$، $أ_{22}$، التي تعبر عن المدخلات من السلع، والمعاملين $أ_{10}$، $أ_{20}$، اللذين يحددان المدخلات من العمل المباشر. وهنا يصير النظام (في حالة ر = 0):

$$أ_{11}س_{1} + أ_{21}س_{2} + أ_{10}ج = س_{1}$$
$$أ_{12}س_{1} + أ_{22}س_{2} + أ_{20}ج = س_{2}$$

وهنا تكون الأسعار "س" متمشية مع القيم "ق".

أما إذا قارنا النظامين الإنتاجيين حول المحور الأفقي (ج = صفر)، فهذا يعني أخذ المعاملات الأربعة المتعلقة بالسلع فقط (أي إنتاج السلع بواسطة السلع فقط وبدون العمل المباشر)، وإهمال المعاملين المتعلقين بالعمل المباشر، وهنا يصير النظام (في حالة ج = صفر):

$$(أ_{11}س_{1} + أ_{21}س_{2})(1 + ر) = س_{1}$$
$$(أ_{12}س_{1} + أ_{22}س_{2})(1 + ر) = س_{2}$$

ومعيار القيمة أفضل لأنه وحده الذي يعتبر الإنتاج النتيجة لجميع المعاملات التقنية التي تعبر عنه.

ونستنتج من هذا التحليل النتيجة الأساسية التالية: أن النظام الاجتماعي الذي يعظِم معدل الربح (لمستوى معين من الأجور) لا يعظِم بالضرورة تطور قوى الإنتاج (بمعنى خفض الوقت اللازم اجتماعيًا).

ولا يمكن الاستغناء عن نظرية القيمة، فهي وحدها التي تسمح لنا بربط جميع المتغيرات الاقتصادية (الأسعار والدخول) بقاسم مشترك، وهو القيمة (أي كمية العمل اللازم اجتماعيًا) المستقل عن قواعد التوزيع (أي الاستغلال والمنافسة... إلخ). وهي

التي تسمح بتوصيف مرحلة معينة (أي التحليل الاستاتيكي في الزمن الثابت)، ولقياس التغير من مرحلة لأخرى (أي التحليل الديناميكي في الزمن المتغير) لتطور قوى الإنتاج.

إذا جرى استخدام معيار واحد لوصف نظامين سواء أكانا متتاليين أو متزامنين، فستكون هناك علاقة بين "ج" و"ر" (كما هو مبين بالشكل أعلاه) إما على شكل منحنيين من النوع "ك" أو منحنى من نوع "ك" ثم خط مستقيم من نوع "م".

وفي نظام سرافا لا يمكن وجود معيار واحد لأي نظامين، ففيه يختفي العمل من معادلات الإنتاج، نظرًا لأن الأجور يحل محلها ما يساويها (وهو سلع الاستهلاك التي يشتريها العمال). وهنا تكون السلع لا تنتجها إلا السلع بدون تدخل العمل (الذي يبقى مفترضًا)، وفي هذه الحالة يُنسب الفائض بأكمله لرأس المال الذي يبقى عنصر الإنتاج الوحيد! وهذه أقصى درجات التغريب، فالسلع (بما في ذلك سلع الإعاشة للعمال) تلد أبناء (أي كمية أكبر من السلع) دون تدخل العمل بأي شكل. وهذا التغريب الأقصى يماثل تغريب الرأسمالي الذي يحصل على المال باستخدام المال، ويعتبره عنصرًا منتجًا (انظر الفصل الثاني أدناه). بل أكثر من ذلك، تُخفى المدخلات المادية إذ يحل محلها ما يساويها من العمل السابق، وهنا لا يظهر في النظام سوى عنصر واحد وهو العمل المؤرخ الذي الذي يتحول إلى عنصر "الزمن المنتج" على طريقة بوم بافيرك.

حاولت جميع "علوم" الاقتصاد التالية لماركس –في محاولة للتخلص منه– أن تُرجع مصدر "التقدم" لأي مرجع بخلاف العمل الاجتماعي. وفي هذا السبيل اخترعت إنتاجيات نوعية "لعناصر الإنتاج"؛ أو حولتها ناحية السلع (مثل سرافا: "السلع تنتج سلعًا")؛ أو ناحية النقود: "النقود تنتج النقود"؛ أو ناحية الوقت: "الوقت من ذهب"؛ أو اليوم ناحية العلم: "رأسمالية المعرفة" التي نشأت عن فكرة الكفاءة الحدية لرأس المال كما عبر عنها كينز. وهذه جميعها تعبيرات مختلفة عن التغريب الأساسي المرتبط بالفكر البرجوازي الاجتماعي التقليدي.

وقد ضمن ماركس انتقاده للواقع الرأسمالي انتقاده كذلك للكتابات التي حاولت إسباغ الشرعية على الممارسات الرأسمالية، سواء أكانت تلك التي قدمها الكلاسيكيون الكبار الذين أسسوا الفكر الحديث في مجال الاقتصاد السياسي (سميث وريكاردو)، أو أولئك المنتمين للاقتصاد الشائع حتى في أيامه (باستيات وآخرين). وانتقاد الاقتصاديين

ما بعد الماركسية لا يقل أهمية عن ذلك، وقد قام به بعض الماركسيين المجيدين الذين رفعوا عن كاهلهم أسلوب التفسير والتأويل، ومن أهمهم باران وسويزي وماجدوف. وأشير هنا إلى مساهمتي الشخصية في انتقاد المحاولات الجادة للاقتصاد التقليدي لمتابعة الكتابات الكلاسيكية (كينز وسرافا)، وكذلك انتقادي للأشكال الجديدة من الاقتصاد الشائع (والتي سميتها "أعمال السحر في الزمن الحديث") [1].

المعيار والنقود

يخلط الاقتصاد الشائع ببساطة بين المعيار بالمعنى السابق شرحه في نقدنا للمقاربة التجريبية (بطريقة سرافا)، وبين النقود، وهي القاسم المشترك الذي يسمح بالتعبير عن القيم الخاصة بمعادلات التوازن العام (سواء بالقيم أو الأسعار) بوحدات متجانسة (مسماة فرنك أو يورو أو دولار).

ويتجنب ماركس هذا الخلط رغم وجود المعيار – وهوالذهب في أيامه. ولا يؤدي التخلي عن المعيار في العصر الحالي إلى غياب التمييز بين مفهومي المعيار والنقود اليوم. فالنقود يمكن أن تتخذ أي قيمة اعتباطية، بمعنى أن تحديدها لا يؤثر على النتائج المترتبة على تحليل عملية التراكم.

والأسعار النسبية لا تتوقف على قيمة النقود، بعكس الأسعار المطلقة التي تتوقف عليها. والفرق بين اختيار أية نقود اعتباطًا أو اختيار نقود تتفق مع اشتراطات ماركس – أي نقود حقيقية كالذهب مثلًا – ضئيل.

ويبدو النظام التجريبي في الواقع على شكل نظام يعبر عنه بأربع معادلات (في حالة اقتصاد من قطاعين).

ويعبر عن النظام الإنتاجي:

1) $(0,2\,\text{س}_1 + 0,4\,\text{س}_2)\,(1 + \text{ر}) + 0,4\,\text{ج} = \text{س}_1$

2) $(0,5\,\text{س}_1 + 0,1\,\text{س}_2)\,(1 + \text{ر}) + 0,6\,\text{ج} = \text{س}_2$

---

(1) سمير أمين: Le Developpement Inegal, pp 66 - 98

3) الأجور: ج = 0,2 س$_1$ + 0,2 س$_2$

4) النقود: دالة [س$_1$ س$_2$]

وأبسط الأشكال الجبرية للتعبير عن مفهوم النقود (وهو مفهوم لا يجب الخلط بينه وبين مفهوم المعيار) هو على سبيل المثال: س$_1$ + س$_2$ = 1

وهذه المعادلات الأربع ليست إلا التعبير عن الواقع الظاهر كما تعبر عنه س$_1$، وس$_2$، وج، ور، والنقود المستخدمة وكذلك العلاقات بينها.

6. قوانين الاقتصاد الرأسمالي وصراع الطبقات:

من الاقتصاد السياسي إلى المادية التاريخية

وهكذا يبدو لنا أن نماذج إعادة الإنتاج الموسع تُظهر أن هناك بالفعل قوانين اقتصادية دقيقة ذات وجود موضوعي، وأنها تفرض نفسها على الجميع.

وفي النهاية، نلاحظ الأهمية الكبرى للجزء الثاني من كتاب رأس المال، فهو يبين أن إعادة الإنتاج الاجتماعي في ظل النظام الرأسمالي يظهر أساسًا على شكل إعادة إنتاج اقتصادي، في حين أنه في الأنظمة السابقة على الرأسمالية، حيث كان الاستغلال واضحًا، كانت إعادة الإنتاج تعني تدخلًا مباشرًا من الهيكل العلوي، وهو أمر غير موجود هنا. ويجب التأكيد على أهمية هذا الفرق الكيفي.

وحتى الآن لم يجرِ الحديث عن الصراع الطبقي، وهو في الحقيقة غائب عن الخطاب المباشر في الجزء الثاني من رأس المال. و"الحتمية الاقتصادية" لا يعرفها ماركس، بعكس الماركسية التاريخية، فقد كانت فكرة الحتمية الاقتصادية الخطية مقترنة بنظرة فلسفية علموية عن "التقدم" سائدة لدى الدولية الثانية، وازدادت سيادتها بعد الحرب العالمية الثانية عندما تخلت عن الانتماء لماركس.

وأحد المواقف الممكن اتخاذها بهذا الصدد هو أن الصراع الطبقي الذي يقوم بين البرجوازية والبرولتاريا حول اقتسام الناتج (أي معدل فائض القيمة) يخضع لقوانين اقتصادية، وأن صراع الطبقات يمكنه بالأكثر كشف نقطة التعادل التي تحددها الضرورة

الموضوعية. وفي هذا السياق يلعب الصراع الطبقي دورًا يماثل دور "اليد الخفية" في الاقتصاديات البرجوازية، وهنا تحل "الضرورات الموضوعية للتقدم" محل "الانسجام العام" في الفكر البرجوازي.

وما يقابلنا هنا هو تحويل الماركسية إلى ما يسمى الاقتصاد السياسي الماركسي وبالأحرى الماركسوي، وهو الموضة في العالم المتحدث بالإنجليزية تحت اسم "الاقتصاد الماركسوي" (Marxian). وطبقًا لهذا الرأي فهناك قوانين للاقتصاد تفرض ضرورات موضوعية بغض النظر عن الصراع الطبقي.

وعلى هذا الأساس لا يمكن تصور قيام مجتمع لا طبقي بالمعنى الدقيق، حيث إن مثل هذا المجتمع يبدو مشابهًا للمجتمع الطبقي، ويستمر التقدم الاقتصادي في السيادة على هذا المجتمع كما كان الحال طوال التاريخ. وهذا التقدم له قوانينه الخاصة، وهي التقسيم المتزايد بلا نهاية للعمل كما نعرفه جيدًا. وخطيئة الرأسمالية تتلخص في عجزها عن دفع هذا التقدم بالكفاءة الواجبة. أما ما كتبه ماركس في انتقاد أولئك الانتهازيين قصار النظر الذين لا يتصورون قيام مستقبل لا ينقسم فيه الناس بين فنانين أو عمال يدويين متميزين كل عن الآخر، فهي أحلام يقظة مثالية. والرأسمالية هي بالأساس نظام مؤهل للاستمرار للأبد، ولا يلام إلا بسبب "الهدر" الاجتماعي في استهلاك الرأسماليين والفوضى الناجمة عن المنافسة بين الرأسماليين. والاشتراكية ستضع حدًا لهذين الخطأين بالتنظيم على أساس الملكية المركزية للدولة لأدوات الإنتاج، أي نظام "التخطيط الرشيد".

فكيف سنصل لهذا النظام الدولي للإنتاج وهو أعلى مراحل التطور، ويمثل الخضوع الحكيم "للقوانين الموضوعية" لمصلحة المجتمع ككل؟ عن طريق سياسة الإصلاح بالطبع: فالنقابات العمالية إذ تفرض "عقدًا اجتماعيًا" ينظم توزيع مكاسب ارتفاع الإنتاجية، تحضر المناخ لنزع ملكية الرأسماليين غير الضروريين، بعد أن يكونوا قد لعبوا دور مدرسي تعليم فنون الإدارة للكادر والنخبة الذين يمثلون البرولتاريا، والذين سيقومون بالتنظيم والقيادة.

وللخروج من الإطار الضيق للمفهوم الاقتصادوي للاقتصاد الماركسوي والارتفاع لمستوى المادية التاريخية في قراءة الرأسمالية كما هي في الواقع، تُعلن سيادة الصراع الطبقي، فيقال إن مستويات الأجور لا تتحدد من القوانين الموضوعية لإعادة الإنتاج

الموسع، وإنما مباشرة من الصراع بين الطبقات. والتراكم يتواءم إذا استطاع، مع نتائج هذا الصراع – أما إذا لم يستطع فسيعاني النظام من الأزمة لا أكثر.

وأقدم هنا أربع فرضيات حول الارتباط بين "قوانين" التراكم الرأسمالي الاقتصادية من جانب، وبين الصراعات الاجتماعية في أوسع صورها من الجانب الآخر. وأعني بهذا جميع الصراعات والنزاعات الاجتماعية والسياسية، الوطنية منها والدولية.

الفرضية الأولى: هذه الصراعات والنزاعات بكل تعقيداتها تنتج أنظمة "وطنية" ونظامًا عالميًا، تتحرك من حالة من اللاتوازن إلى أخرى من اللاتوازن دون أن تتجه أبدًا إلى حالة التوازن المثالي التي يصيغها الاقتصاد الشائع أو الماركسوي (لا الماركسي في نظري).

الفرضية الثانية: يؤدي المنطق الداخلي للرأسمالية – أي تعظيم معدل الربح وكتلة فائض القيمة – إلى الاتجاه نحو لا توازن يخدم مصالح الطبقات المالكة (البرجوازية في أوسع صورها) وضد دخول العمال (بجميع أشكالها). ويجب أن تؤدي هذه الحقيقة إلى "استحالة" إعادة إنتاج الرأسمالية، وفي الواقع فتاريخ الرأسمالية ليس تاريخ "النمو المستمر" لنهر طويل هادئ يضمن النمو الدائم للإنتاج والاستهلاك، وتعترضه بالصدفة بعض المعوقات التي نسميها "أزمات". أما أنا فأشارك بول سويزي في اعتبار هذا التاريخ بالعكس كسلسلة من الأزمات الطويلة (1873– 1945، و1971 حتى اليوم وستمتد بالتأكيد لما بعد 2012) بما يعني اقتصار الفترات القصيرة للنمو السريع الخالي من المشاكل على الاستثناء التاريخي (مثل السنوات الثلاثين المجيدة بين 1945 و1975) [1].

الفرضية الثالثة: على الرغم من هذا الخلل الدائم، فقد نجحت الرأسمالية حتى اليوم في الخروج من الطريق المسدود واخترعت وسائل ناجعة للتواؤم مع متطلبات التغير في توازن القوى الاجتماعية والدولية. وهذا يذكرنا بأن تقدم قوى الإنتاج (في السرعة والاتجاه) ليس عنصرًا خارجيًا مستقلًا ولكنه ينتج عن الصراع الطبقي، ويدخل ضمن علاقات الإنتاج، أي أن الطبقات الحاكمة هي التي تشكله. بما يعني أن التيلورية بالأمس والأتمتة و"الثورة التكنولوجية" اليوم، هي الرد على صراع الطبقة العاملة، وكذلك تركيز رأس المال، والإمبريالية، وإعادة توطين المصانع،... إلخ.

(1) سمير أمين: "L'Itininaire Culturel" 187؛ "La Crise"، 10 - 12.

وما دامت الرأسمالية لم تُلغَ فالبرجوازية هي التي تقول الكلمة الأخيرة في الصراع الطبقي، وهذا أمر يجب ألا ننساه أبدًا. وهذا يعني أنه إذا لم تؤدِ الأزمات إلى إلغاء الرأسمالية – وهذا عمل سياسي بطبيعته – فإنها يجب أن تُحل في صالح البرجوازية. فالأجور المرتفعة أكثر مما يجب تتآكل بفعل التضخم إلى أن تستسلم الطبقة العاملة المنهكة، أو يمكن "للوحدة الوطنية" أن تنقل عبء الأزمة إلى أكتاف قوم آخرين.

وللنظر للموضوع بطريقة غير أحادية الجانب، يجب أن نقدر أن الصراع الطبقي يجري أولًا من وضع اقتصادي معين يعكس أساسًا اقتصاديًا معينًا، ولكن ما دامت الرأسمالية قائمة فهذا التغيير سيبقى بالضرورة محصورًا داخل قيود قوانين إعادة الإنتاج الاقتصادي للنظام. وأي تغيير في الأجور يؤثر على معدل الربح يفرض رد فعل معينًا على البرجوازية يُعبر عنه بمعدلات معينة "للتقدم" في اتجاهات معينة، أو يغير تقسيم العمل الاجتماعي بين القطاعين إلخ. ولكن ما دمنا بقينا في إطار الوضع الرأسمالي فجميع هذه التحولات تحترم الشروط العامة لإعادة الإنتاج الرأسمالي. وباختصار: **فصراع الطبقات يجرى على أساس اقتصادي، ويشكل الطريقة التي يتحول بها هذا الأساس في إطار القوانين اللصيقة بالرأسمالية.**

وتخطيطات إعادة الإنتاج الموسع توضح هذا القانون الأساسي بأن قيمة قوة العمل ليست مستقلة عن مستوى تطور قوى الإنتاج، بل يجب أن ترتفع قيمة قوة العمل مع تطور قوى الإنتاج. وهذا هو فهمي لما يعنيه ماركس "بالعنصر التاريخي" عند الحديث عن تحديد هذه القيمة. والإجابة المنطقية الوحيدة الأخرى لهذه القضية هي التحديدية المتشددة لقيمة قوة العمل بمقدار الحد الأدنى "للإعاشة" (ما يسمح ببقاء العامل وخلفائه للقيام بالعمل) كما يقول ريكاردو ومالتوس ولاسال.

ولكن هذه الضرورة الموضوعية لا تنشأ تلقائيًا من خلال الرأسمالية، بل بالعكس فهي دائمًا ما تواجه الاتجاه الحقيقي اللصيق بالرأسمالية المعارض لها، فالرأسماليون يحاولون باستمرار رفع معدل فائض القيمة، وهذا الاتجاه المعارض هو الذي ينجح في النهاية. وهذا هو ما أفهمه من "قانون التراكم" وكذلك "الإفقار النسبي والمطلق" الذي يعبر عنه. والواقع يؤكد صحة هذا القانون، ولكن على المستوى الرأسمالي العالمي وليس على مستوى المراكز الإمبريالية وحدها، لأنه في حين أن الأجور في بلدان المركز ارتفعت

بالتدريج في خلال القرن الماضي مع تطور قوى الإنتاج، فإنه في بلدان التخوم استمر الإفقار المطلق للمنتجين المستغَلين من الرأسماليين بكل بشاعته. وهنا بالضبط يظهر الاتجاه الممالئ للإمبريالية بين الماركسيين، وتتحول الماركسية إلى اتجاه مدمر. (سنعود إلى مشكلة الصراع الطبقي في علاقته بالتراكم على المستوى العالمي في الفصل الرابع).

ويتغلب رأس المال على هذا التناقض الأصيل بتطرير "قطاع ثالث" دوره التصرف في فائض القيمة الزائد الذي لا يمكن امتصاصه في القطاعين 1، و2، بسبب عدم كفاية الارتفاع في الأجور الحقيقية للعمال المنتجين. وهذا الاكتشاف الحاسم لباران وسويزي لم ولن يفهمه أي من أولئك الذين يكتفون بتكرار والتعليق على أقوال ماركس.

وابتداءً من ثلاثينيات القرن الماضي، وبصفة خاصة منذ 1945، حدث تحول هائل رفع نصيب تلك الأنشطة المسماة بالثالثة إلى مستويات غير مسبوقة. ورؤية الاقتصاديين التقليديين لهذا التحول ومن بينهم فورستييه الذي كان أول من حلله، غير انتقادية، بل تبريرية، أما نحن فرأينا مختلف.

ولا شك أن القطاع الثالث كان موجودًا باستمرار، على الأقل لأنه لا يمكن تصور مجتمع رأسمالي بدون دولة، تغطى تكلفة وظائفها الملكية – بعيدًا عن السوق – عن طريق الضرائب. ولا شك كذلك أن التوسع في "تكاليف التسويق" المرتبطة بالمنافسة بين الاحتكارات التي أشرنا إليها من قبل، وكذلك الاستقلال النسبي للأنشطة التجارية والمالية، هي في أساس النمو المتزايد للقطاع الثالث. ولا تقل أهمية التوسع في الخدمات العامة (التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي) التي حققتها انتصارات صراعات الشعوب، في نمو هذا القطاع كذلك.

وبدون الدخول في تفاصيل غابة الأنشطة "الثالثة" –وهي متنوعة بشكل واسع– سأوجه الانتباه إلى الفرضية التي قدمتها سابقًا بشأن الارتباط بين التوسع في هذا "القطاع 3" المخصص لامتصاص فائض القيمة، وبين حقيقة الإمبريالية وهي تركيز التحكم في النظام العالمي في يد القوى التي يتكون منها الثالوث العالمي (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان)، من خلال ما أسميته "الاحتكارات الخمس للإمبريالية الجماعية للثالوث" [1].

(1) سمير أمين: "Les Defis de la Mondilaison"، الفصل الرابع؛ "مستقبل الاستقطاب العالمي".

وفي مواجهة استراتيجيات رأس المال الذي يحاول التحكم في توسع أنشطة هذا القطاع الثالث عن طريق خصخصة إدارتها ليخلق لنفسه مجالات للتوسع – بنزع الملكية بدلا من خلق مجالات جديدة – تقف الاستراتيجيات الشعبية للتحكم الديمقراطي في الأنشطة المشار إليها.

وهذا التوسع المذهل "للقطاع "3" (الذي يكمل القطاعين 1 و2، في تحليل التراكم كما جاء في كتاب رأس المال)، والذي صار بالفعل المسيطر، بمعنى أنه يمتص أكثر من ثلثي ما يسميه الاقتصاد الشائع الناتج القومي الإجمالي، يدفع لإعادة النظر في صياغة ماركس لقانون القيمة. بل إن الدعاوى بأن "قانون القيمة قد فات أوانه" تكمن بالضبط في هذه الحقيقة.

الفرضية الرابعة: لا تتواءم الرأسمالية مع ما يفرضه توسع الصراعات والنزاعات التي تكون تاريخها إلا عن طريق مضاعفة الضغط المرتبط بطبيعتها كمدمر لمصادر ثروتها– البشر (بتحويلهم إلى سلعة قوة العمل) والطبيعة (بتحويلها كذلك إلى سلعة). وأدت أزمتها الطويلة الأولى التي بدأت عام 1873، إلى ثلاثين عامًا من الحروب والثورات (1914 – 1945). أما أزمتها الطويلة الثانية (التي بدأت عام 1971) فقد دخلت مرحلتها الثانية الفوضوية بالتأكيد مع الانهيار المالي في عام 2008، والمؤدية للدمار والهلع الذي سيصاحبها من الآن فصاعدًا ويهدد الجنس البشري بأكمله. لقد صارت الرأسمالية نظامًا اجتماعيًا عفا عليه الزمن[1].

7. هل قانون القيمة فات أوانه؟

إن تحديد دور القيمة كالمحور الرئيسي للتحليل الانتقادي للاقتصاد الرأسمالي، وتأكيد وجودها الذي يحاول أن يخفيه تحويلها إلى الأسعار الملموسة، يخلق بعض المشاكل. ومناقشة ماركس لهذه القضايا تدعو الماركسيين إلى عدم التوقف عند الشرح والتأويل لكتابات ماركس وإنما أن يتجرؤوا للسير لما بعدها. وذلك خاصة فيما يتعلق: 1) دراسة أشكال العمل الملموس المتعددة وتحويلها لمفهوم العمل المجرد؛ 2) الوقت اللازم لإنتاج

(1) سمير أمين: "Au dela du Capitalisme Senile".

وتبادل وتحقيق فائض القيمة، وبالتالي العلاقة بين العمل الحي والعمل المتحول الميت؛ 3) تحديد القيمة الانتفاعية؛ 4) التعامل مع الموارد الطبيعية سواء أكانت مملوكة للقطاع الخاص أو غير ذلك؛ 5) التعريف المناسب الخاص بالرأسمالية "للعمل الاجتماعي"، وتحليل علاقته بالأشكال الأخرى للعمل؛ 6) توضيح أشكال امتصاص القطاع الثالث لفائض القيمة.

وتطور الرأسمالية منذ أيام ماركس والتحولات الهائلة التي أنتجتها تتحدى التحليل الماركسي، والرؤية التي تحاول الاستمرار في الانتقاد الجذري للرأسمالية أو حتى تعميقه، تحتاج إلى تجاوز إجابات ماركس للتحديات المتعلقة بهذه القضايا. ويحاول بعض الماركسيين ومنهم كاتب هذه السطور، مواجهة هذه التحديات [1].

والتيارات الفكرية السائدة الآن لا تشجع على متابعة هذه المحاولات لإثراء الماركسية التي ينظر إليها على أنها بلا ضفاف في انتقادها الأساسي لواقع العالم الرأسمالي. وبدلًا من إثراء الفكر الماركسي، يفضل البعض دفنه والبدء من الصفر، وهنا يصير المرء - بوعي أو بغير وعي - أسيرًا للفكر الشائع غير الانتقادي بطبيعته. وأسجل هنا انتقادي الجذري الذي قدمته لمفهوم التقدم على أنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، وفي المقابل قدمت الفرضية التي تشبه التقدم بالتحرير، وذلك في مقابل المناخ العام السائد [2].

والموضة السائدة أن تقول بأن قانون القيمة قد فات أوانه، فقد كان من الممكن تطبيقه في مرحلة الإنتاج الصناعي للرأسمالية، والتي فات أوانها بحلول مرحلة "رأسمالية المعرفة". ويتناسى القائلون بذلك أن الرأسمالية بطبيعتها الأصيلة تقوم على علاقات اجتماعية تؤكد سيطرة رأس المال واستغلال قوة العمل المرتبطة به.

واختراع مفهوم "رأسمالية المعرفة" يقوم على الاستسلام لأسلوب الاقتصاد الشائع الذي يقوم على "قياس" الإنتاجيات المعينة لعناصر الإنتاج (العمل ورأس المال والطبيعة). وهنا "نكتشف" أن معدلات النمو لهذه الإنتاجيات الجزئية لا تفسر إلا

(1) التدخلات والاقتراحات التي قدمتها في الرد على هذه التحديات موجودة في كتابي: "Du Capitalisme a la Civilization" ص 84 - 98.

(2) بشأن اقتصار التقدم على الناتج الإجمالي القومي، انظر كتابي: "Du Capitalisme a la Civilization"، الفصل الثالث؛ وعن تشبيه التقدم بالتحرير، انظر كتابي: "Modernite Religion et Democratie"، الفصل التقديمي. "Du Capitalisme a la Civilization" ص 77 - 84.

50 أو 60 أو 70 % من "التقدم العام" (للنمو). وينسب هذا الاختلاف إلى تدخل العلم والتكنولوجيا التي تعتبر عنصرًا رابعًا مستقلا. ويظن البعض أنهم قد اكتشفوا في هذا العنصر الذكاء العام الذي سبق لماركس أن أشار إلى دوره المركزي في تعريف العمل الاجتماعي. والواقع أنه لا جديد هناك، بمعنى أن العمل والمعرفة العلمية/التكنولوجية كانا دائمًا مرتبطين طوال التاريخ الإنساني[1]. وقد قدمت انتقادًا جذريًا لهذا الأسلوب الشائع الذي أتهمه بالفصل الاصطناعي بين العمل (بما في ذلك الأدوات المستخدمة، وفي الإطار الطبيعي للظروف التي يجري فيها) وبين المعارف العلمية والتكنولوجية التي لا يمكن تصوره بعيدًا عنها. (كتابي "من الرأسمالية إلى الحضارة" ص ص 77 – 84)

ولا توجد إلا إنتاجية واحدة وهي إنتاجية العمل الاجتماعي الذي يعمل بالأدوات المناسبة في ظل إطار معين للطبيعة، وعلى أساس المعرفة العلمية والتكنولوجية، وعناصر هذه الإنتاجية لا يمكن التفرقة بينها جميعًا. وما فرقه الاقتصاد الشائع بشكل اصطناعي، جمعه ماركس وبذلك أعطى مفهوم القيمة الذي ينتج من تلك الوحدة وضعه الأساسي، وهو بالتالي الشرط الضروري للانتقاد الجذري للواقع الرأسمالي.

وتعبير رأسمالية المعرفة يجمع بين نقيضين، ولن نستطيع التحدث عنه إلا عندما تتأكد علاقات اجتماعية جديدة تختلف عن تلك التي تقوم عليها الرأسمالية. وفي مكان هذا المفهوم الملتبس الذي يدفع إليه مناخ الفكر الرأسمالي، حاولت أنا صياغة التحولات التي تنتجها الرأسمالية على أشكال التعبير عن قانون القيمة.

وفي أعمالي تصورت نظامًا رأسماليًا وصل إلى منتهى توجهه للتقليل من العمل اللازم لإنتاج المنتجات المادية (المنتجات الملموسة والمصنوعة ومواد الطعام) عن طريق تعميم خيالي للأتمتة [2].

وهنا لا تحرك قطاعات الإنتاج إلا جزءًا ضئيلًا من قوة العمل التي تستخدم جزئيًا لإنتاج العلم والتكنولوجيا (المنتجات الناعمة soft ware) اللازمة لإنتاج المنتجات الملموسة، وجزئيًا لإنتاج الخدمات المرتبطة بالاستهلاك. وفي هذه الظروف يجري التعبير عن سيطرة رأس المال عن طريق التوزيع غير المتكافئ للدخل العام، ويبقى معنى

(1) "Du Capitalisme a la Civilization" ص ص 77 – 84.

(2) "Du Capitalisme a la Civilization" ص ص 77 – 84.

القيمة محصورًا في هذا المجال العالمي المتكامل. ويبقى مفهوم القيمة لمجرد أن المجتمع ما زال مغتربًا وغارقًا في مستنقع التفكير الاقتصادوي.

فهل مثل هذا المجتمع الذي وصل لهذه المرحلة من التطور يستحق الوصف بأنه "رأسمالي"؟ لعل الإجابة بالنفي، بل سيكون من الأنسب اعتباره نظامًا خراجيًا جديدًا مبني على الاستخدام المنظم للعنف السياسي (المرتبط ببعض الإجراءات الأيديولوجية التي تعطيه مظهر الشرعية) الضروري لاستمرار اللامساواة. ومن المؤسف أنه يمكن تصور قيام مثل هذا النظام على المستوى المعولم، وهو يجري بناؤه بالفعل، وقد سميته "الأبارتهيد على الصعيد العالمي". ويعمل منطق القوى التي تتحكم في إعادة إنتاج الرأسمالية في هذا الاتجاه. وهو ما يعني أنها تعمل في اتجاه "عالم آخر ممكن"، ولكنه عالم أكثر بربرية وهمجية من أي من المجتمعات الطبقية التي مرت بها البشرية في خلال تاريخها الطويل.

ملحق الفصل الأول

نموذج رقمي لإعادة الإنتاج الموسع

1. المتغيرات في النظام

سأبدأ بتحليل عام للنظام يربط بين الأجور الحقيقية (ومعدلات فائض القيمة) وبين معدلات تطور قوى الإنتاج ويتحدد كل قطاع (الأول المنتج لأدوات الإنتاج "ج"، والثاني لإنتاج سلع الاستهلاك "ك") في كل مرحلة بالمعادلات الآتية معبرًا عنها بالقيمة:

المرحلة الأولى

القطاع 1	1 ج + أ ع = س ج
القطاع 2	1 ج + ب ع = ص ك

المرحلة الثانية

القطاع 1	1 ج + أ د ع = س ج
القطاع 2	1 ج + ب ر ع = ص ك

المرحلة الثالثة

القطاع 1	1 ج + أ د^{2}ع = س ج
القطاع 2	1 ج + ب ر^2 ع = ص ك

ويدل الحد الأول من كل معادلة على قيمة رأس المال الثابت المستهلك في عملية الإنتاج معبرًا عنه بوحدة أدوات إنتاج قيمتها "ج" (حيث ج$_1$ لا تساوي ج$_2$ ولا تساوي ج$_3$). ويدل الحد الثاني على الكميات أ، ب، أ د، ب ر، إلخ من العمل الكلي المباشر (أي العمل الضروري وفائض العمل) اللازم لتشغيل وحدة أدوات الإنتاج "ج" في كل قطاع وفي كل مرحلة. والمتغير ع يعبر عن قيمة إنتاج ساعة من العمل (وهو لا يساوي أجر ساعة عمل). والناتج العيني في كل قطاع س، ص على الترتيب، مقدرًا بقيمته ج، ك (وهنا أيضًا ك$_1$ لا تساوي ك$_2$ ولا تساوي ك$_3$).

وهكذا يحتوي النظام على ثلاثة أزواج من المتغيرات (أ، ب، س، ص، د، ر)، ومجهولين ج، ك لكل زوج من المعادلات تعبر عن المرحلة الواحدة. فالمتغيران أ، ب يحددان شدة كثافة العمل في عملية الإنتاج (حيث يرتبط مقلوبهما بالتكوين العضوي)، أما المتغيران س، ص فيمثلان الناتج العيني لعملية

الإنتاج باستخدام وحدة إنتاج "ج" في كل قطاع، والمتغيران د، ر يمثلان معدل التقدم التقني (تق) في كل قطاع بالترتيب.

ومن الواضح أن د، ر أقل من الواحد الصحيح حيث إن التقدم التقني يعني الحصول على ناتج عيني أكبر مقابل عمل مباشر أقل لكل وحدة من أدوات الإنتاج.

2. تحديد أسعار الوحدات "ج" و"ك"

إذا افترضنا ع = 1، تعطينا المعادلات قيم الأزواج ج، ك كالتالي:

$$\text{ج}_1 = \frac{\text{أ}}{\text{س} - 1} \qquad \text{ك}_1 = \frac{\text{أ} + \text{ب}\,(\text{س} - 1)}{\text{ص}\,(\text{س} - 1)}$$

$$\text{ج}_2 = \frac{\text{أ د}}{\text{س} - 1} \qquad \text{ك}_2 = \frac{\text{أ} + \text{ب ر}\,(\text{س} - 1)}{\text{ص}\,(\text{س} - 1)}$$

$$\text{ج}_3 = \frac{\text{أ د}^2}{\text{س} - 1} \qquad \text{ك}_3 = \frac{\text{أ د}^2 + \text{ب ر}^2\,(\text{س} - 1)}{\text{ص}\,(\text{س} - 1)}$$

وهلم جرًا.

وكما يتبين من المجموعة الأولى من المعادلات فإنه حيث إننا ننتج أدوات الإنتاج من أدوات الإنتاج والعمل المباشر فإن سعر الوحدة ج يهبط من مرحلة لأخرى بمعدل ارتفاع الإنتاجية في القطاع 1.

ومن الناحية الأخرى، فحيث إن سلع الاستهلاك تُنتج باستخدام أدوات الإنتاج والعمل المباشر، فإن أسعار الوحدات ك تهبط بمعدل يتناسب مع د، ر معًا.

3. معادلات الإنتاج الموسع

إذا افترضنا أن أدوات الإنتاج "ج" تنقسم بين القطاعين 1، و2 بالنسبة ن_1، و$(1 - \text{ن}_1)$ في المرحلة الأولى، والنسبة $\text{ن}_2 (1 - \text{ن}_2)$ للمرحلة الثانية، إلخ. تصير معادلات الإنتاج معبرًا عنها بالقيمة كالتالي:

المرحلة الأولى

قطاع 1 : $\text{ن}_1\text{ج}_1 + \text{ن}_1\text{أ جس}_1 + \text{ن}_1\text{أ}\,(\text{نس} - \text{جس}_1) = \text{ن}_1\text{س ج}_1$

قطاع 2 : $(1 - \text{ن}_1)\text{ج}_1 + 1\,(1 - \text{ن}_1)\,\text{ب جس}_1 + 1\,(1 - \text{ن}_1)\,\text{ب}\,(\text{نس} - \text{جس}_1) = (1 - \text{ن}_1)\,\text{ص ك}_1$

المرحلة الثانية

قطاع 1 : $\text{ن}_2\text{ج}_2 + \text{ن}_2\text{أ جس}_2\text{د} + \text{ن}_2\text{أ}\,(\text{نس} - \text{جس}_2)\,\text{د} = \text{ن}_2\text{س ج}_2$

قطاع 2: $(1-\text{ن}_2)\,\text{ج}_2 + (1-\text{ن}_2)\,\text{ب}\,\text{جس}_2\,\text{ر} + (1-\text{ن}_2)\,\text{ب}(\text{نس}-\text{جس}_2)\,\text{ر} = (1-\text{ن}_2)\,\text{ص}\,\text{ك}_2$

وهنا "جس" تمثل الأجر الاسمي للعمل لمدة ساعة واحدة، و"نس" عبارة عن معامل نسبي محايد.

ويحتاج تحقيق التوازن الدينامي للإنتاج الموسع لتوفر شرطين هما:

1) أن تكفي الأجور المدفوعة (في القطاعين) لشراء كامل سلع الاستهلاك المنتجة في خلال تلك المرحلة؛

2) أن يكفي فائض القيمة المحقق (في القطاعين) في المرحلة الأولى لشراء كامل أدوات الإنتاج عند بداية المرحلة التالية.

أ- معادلات العرض والطلب لسلع الاستهلاك

المرحلة 1 $\quad \text{ن}_1\,\text{أ}\,\text{جس}_1 + (1-\text{ن}_1)\,\text{ب}\,\text{جس}_1 = (1-\text{ن}_1)\,\text{ص}\,\text{ك}_1$

المرحلة 2 $\quad \text{ن}_2\,\text{أ}\,\text{د}\,\text{جس}_2 + (1-\text{ن}_2)\,\text{ب}\,\text{ر}\,\text{جس}_2 = (1-\text{ن}_2)\,\text{ص}\,\text{ك}_2$

ب- معادلات العرض والطلب لأدوات الإنتاج

المرحلة 1 $\quad \text{ن}_1\,\text{س}\,\text{ج}_1 = \text{ج}_2$

المرحلة 2 $\quad \text{ن}_2\,\text{س}\,\text{ج}_2 = \text{ج}_3$

وتتحدد الأجور الاسمية "جس" كالتالي:

$$\text{جس}_1 = \frac{(1-\text{ن})\,[\text{أ} + \text{ب}\,(\text{س}-1)]}{(\text{س}-1)\,[\text{أ}\,\text{ن} + \text{ب}\,(1-\text{ن})]}$$

$$\text{جس}_2 = \frac{(1-\text{ن})\,[\text{أ}\,\text{د} + \text{ب}\,\text{ر}\,(\text{س}-1)]}{(\text{س}-1)\,[\text{أ}\,\text{د}\,\text{ن} + \text{ب}\,\text{ر}\,(1-\text{ن})]}$$

أما الأجور الحقيقية فتساوي: $\text{جس}'_1 = \text{جس}_1/\text{ك}_1$، و $\text{جس}'_2 = \text{جس}_2/\text{ك}_2$

ومنها: $$\text{جس}'_1 = \frac{(1-\text{ن})\,\text{ص}}{\text{أن} + \text{ب}\,(1-\text{ن})}$$

$$\text{جس}'_2 = \frac{(1-\text{ن})\,\text{ص}}{\text{أ}\,\text{د}\,\text{ن} + \text{ب}\,\text{ر}\,(1-\text{ن})}$$

ويلاحظ أن $\text{جس}'_2 > \text{جس}'_1$ لأن البسط في المعادلتين واحد، في حين أن المقام ينخفض من المرحلة الأولى للثانية.

4. بعض الأمثلة العددية

الحالة الأولى: التكوين العضوي متساوٍ، وارتفاع الإنتاجية في القطاعين متساوٍ؛

الحالة الثانية: التكوين العضوي غير متساوٍ، وارتفاع الإنتاجية في القطاعين متساوٍ؛

الحالة الثالثة: التكوين العضوي متساوٍ، وارتفاع الإنتاجية في القطاعين غير متساوٍ (د > ر)؛

الحالة الرابعة: عكس الحالة الثالثة أي أن د < ر؛

الحالة الخامسة: الحالة الثالثة تقترب من حدها النهائي أي أن ارتفاع الإنتاجية مقصور على القطاع الأول (ر = ½، د = 1)

الحالة السادسة: الحالة الرابعة تقترب من حدها النهائي: ارتفاع الإنتاجية مقصور على القطاع الثاني، (د = ½، ر = 1)

الحالة	1	2	3	4	5	6
أ	4	4	4	4	4	4
ب	4	8	4	4	4	4
س	3	3	5	5	30	3
ص	6	10	6	6	1	6
د	0,5	0,5	0,75	0,5	1	0,5
ر	0,5	0,5	0,5	0,75	0,5	1

الأسعار						
ج$_1$	2	2	1	1	0,14	2
ج$_2$	1	1	0,75	0,5	0,14	1
ك$_1$	1	1	0,83	0,83	4,14	1
ك$_2$	0,5	0,5	0,46	0,58	2,14	0,83
النسبة						
ن	0,17	0,17	0,15	0,10	0,03	0,17
الأجور الاسمية						
جس$_1$	1,25	1,14	1,06	1,13	1	1,25
جس$_2$	1,25	1,14	1,09	1,09	1	1,14
الأجور الحقيقية						
جس'$_1$	1,25	1,14	1,28	1,35	0,24	1,25
جس'$_2$	2,50	2,28	2,37	1,86	0,47	1,36

الفصل الثاني

الفائدة والنقود والدولة

أولا: يتحدث ماركس في الجزء الثالث من كتاب رأس المال فجأة بلغة جديدة، فهو لم يعد يتحدث عن التغريب السلعي، أو عن قوة العمل أو فائض القيمة، بل هو يتحدث هنا عن الطبقات السياسية كما تظهر في الواقع الملموس - العمال، والرأسماليين الصناعيين، ومُقرضي النقود، وأصحاب الأرض، والفلاحين، إلخ. - كما يتحدث عن الدخول كما يمكن حصرها عن طريق الإحصاءات مثل الأجور، وأرباح رجال الصناعة والتجار، ومعدلات الفائدة، وريع الأرض، وغيرها. وهنا نراه يتجاوز الاقتصاد السياسي ويطور حججه في إطار المادية التاريخية.

ثانيًا: ومـا يقوله ماركس بشأن النقـود والفائدة متناثر في أجـزاء مختلفة من العمل، ففي مسودات الكتاب، وخاصة في "الجروندريسي" يقدم مجموعة من الأفكار الملموسـة مثل ملاحظات حول سعر الخصـم الذي يفرضه بنك إنجلترا أو بنك فرنسـا في لحظات معينة من التاريـخ، وهي أفكار انتقاديـة تتعلق بملاحظات بعض الاقتصاديين المعروفين في وقته حول تلك السياسات، وغير ذلك. ولكن ماركسـ لا يتقدم بنظريات صريحة في ذلك الجزء الثالث، بل هو يتقدم بنظرية بشـأن معدل الفائدة تتمثل في التـالي: 1) الفائدة هي جائزة رأس المال النقدي (وليس رأس المال المنتج)؛ 2) وهي بذلك أحد أشكال التوزيع؛ 3) يتحدد سعر الفائـدة بالعلاقة بـين العرض والطلب على رأس المـال النقدي، حيث تتواجه فئتـان طبقيتان: المقرضين والمقترضين؛ 4) يتغير هـذا السعر بين أرضية (صفر فائدة) وسقف (أي فائدة تساوي معدل الربح).

وتبدو لي هذه النظرية غير كافية، وفي الواقع فماركس لا يميل كثيرًا لفكرة "العرض والطلب"، وحتى عندما يستخدمها يشير فورًا إلى التساؤل حول القوى التي تحدد هذا العرض وهذا الطلب، ولكننا لا نجد هنا شيئًا من ذلك. والنظرية غير كافية أولًا لأن الأرضية والسقف المشار إليهما منخفضان جدًا ومرتفعان جدًا بالترتيب. فمعدل الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى الصفر لأنه في هذه الحالة لن يوجد مُقرضون، كما لا يمكن أن

يرتفع ليساوي معدل الربح لأن الرأسماليين المنتجين سيتوقفون عن الإنتاج وبالتالي لن يقترضوا.

وهي غير كافية بالدرجة الأولى لأن افتراض وجود فئتين من الرأسماليين مستقلتين الواحدة عن الأخرى يتعارض مع نظرية ماركس بشأن النقود، فماركس يعتبر أن الطلب على النقود، أي الحاجة الاجتماعية لوجود كمية معينة من النقود يتحدد أساسًا (أو بداهة) ضمن شروط إعادة الإنتاج الموسع، حيث يكون تحديد خطوط الإنتاج والأسعار مستقلًا عن كمية النقود المتاحة. وقد أقر جميع الماركسيين بهذا الموقف المعادي للكميتية، وكل ما هنالك أنه قد صار تأكيده وتدقيقه في تخطيطات إعادة الإنتاج الموسع (انظر الفصل الأول). وهذا يعني كذلك أن عرض النقود يتواءم مع تلك الحاجة أو ذلك الطلب، وتقوم البنوك بهذه المهمة عن طريق توفير الإئتمان أو منعه.

وإذا كان ذلك صحيحًا لا يبقى هناك أي دور للعرض والطلب في تحديد معدل الفائدة. ونحن لا نرى فئتين رأسماليتين تتقابلان في سوق للإقراض والاقتراض، وما نراه هو من ناحية من يطلبون المال – وهم الرأسماليون المنتجون بصفة عامة، وطلبهم يتوقف على مدى عدم كفاية رأسمالهم الخاص – ومن الناحية الأخرى مؤسسات تستجيب لذلك الطلب. فماذا تمثل هذه المؤسسات؟ إنها لا تمثل فئة خاصة من الرأسماليين هي رجال البنوك. فحتى عندما تكون البنوك مؤسسات خاصة، وحتى عندما يكون البنك المركزي الذي تخضع له، لأنه المقرض النهائي، مؤسسة خاصة هو الآخر، فإن سياسات الدولة تتدخل دائمًا لتنظيم عرض النقود (حتى في القرن التاسع عشر). والنظام النقدي في ظل الرأسمالية كان دائما مركزيًا نسبيًا. وهذا يعني أن البنك، مثله مثل الدولة، يمثل دائمًا المصلحة الجماعية للطبقة البرجوازية، و"المائتي عائلة" التي تملك أغلبية أسهم بنك فرنسا ليست مجرد رأسماليين مقرضي نقود، بل هي تمثل من خلال هذا البنك نواة البرجوازية الفرنسية. وهكذا لانرى هنا التعارض بين فئتين من الرأسماليين وإنما بين الرأسماليين كأفراد وهم يتنافسون فيما بينهم (أي ظاهرة تفتت رأس المال) وبين الطبقة الرأسمالية المنظمة جماعيًا. والدولة والمؤسسات المالية لا تمثل مصالح خاصة في مقابل مصالح خاصة أخرى، وإنما المصالح الجماعية للطبقة، أي الوسيلة لتنظيم المواجهة بين المصالح المنفصلة.

والانتقاد الجذري للاقتصاد السياسي الذي بدأه ماركس، وضع يده فورًا على الازدواجية المرتبطة بالرأسمالية وهي "الصورة المالية/ الاقتصاد الحقيقي". والرأسمالية لا يعبر عنها فقط عن طريق ملكية أدوات الإنتاج العينية (المصانع ومشتملاتها إلخ)، وإنما تتمثل كذلك عن طريق صكوك ملكية تتعلق بهذه الممتلكات "الحقيقية". والشركات المساهمة هي المثال الكلاسيكي على أسلوب الأمولة المرتبط بتبادل صكوك الملكية هذه كما لو كانت سلعًا متداولة. وهكذا فالازدواجية رأس المال الحقيقي/ رأس المال الوهمي ليست "انحرافًا" وعلى الأخص ليست "انحرافًا حديثًا"، وهي التي كشفت منذ البدايات الأولى التغريب المرتبط بأسلوب الإنتاج الرأسمالي. وهذا التغريب يضع في مقابل إنتاجية العمل الاجتماعي – وهي الحقيقة الموضوعية الوحيدة – إنتاجية عدد من "عناصر" الإنتاج المستقلة من بينها بالطبع رأس المال المعبر عنه بصكوك الملكية.

وبدأ ماركس الربط بين الوجهين الحقيقي والوهمي للتراكم في الجزء الثالث من الكتاب، وكان ينوي تطوير مناقشة هذه القضية في الأجزاء التالية، ولكن حياته انتهت قبل إتمام هذه المهمة وتغريب العالم الرأسمالي المعاصر، كما في الماضي يفصل الروح عن الجسد، ويعطي الروح (اليوم الملكية) الأولوية على الجسد (اليوم العمل). واليسار الحديث، أسير الوضعية التجريبية (وخاصة الجناح الأنجلو ساكسوني) مع الأسف، والمصاب بالحساسية ضد ماركس، لا يستطيع استيعاب حتمية هذا الازدواج وبالتالي حتمية الأمولة.

وهكذا فالأمولة ليست بأي حال انحرافًا يؤسف له، واستفحال نموها لا يعرقل النمو الحقيقي للاقتصاد المنتج. وهناك الكثير من الاقتراحات المتفننة من نوع "أخذ الاشتراكية الاجتماعية بجدية"، والتي تتحدث عن التحكم في التوسع المالي، وتعبئة "الفائض المالي" لدعم "النمو الحقيقي". ويحلل سويزي وباران وماجدوف ببراعة الاتجاه الأصيل للاحتكار نحو الركود، وهكذا فالأمولة لا توفر فقط المخرج الممكن الوحيد لرأس المال الفائض، وإنما كذلك الحافز الوحيد للنمو البطيء الغالب في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان منذ السبعينيات. وكل ما قد يحدثه استبعاد الأمولة هو مزيد من إضعاف نمو الاقتصاد الحقيقي. وفي الوقت نفسه تزيد هذه الأمولة الحتمية من هشاشة التوازن العالمي وتؤدي لحدوث "أزمات مالية" تنتقل بدورها للاقتصاد الحقيقي. والرأسمالية الاحتكارية بالضرورة مأمولة وإعادة إنتاجها تؤدي لحدوث "فقاعة"، والفقاعة تنفجر عند حدوث

توقف للنمو "غير المحدود" لأي سبب، ولا يخرج النظام من هذه الأزمة المالية إلا ببناء فقاعة جديدة وتنميتها هي الأخرى حتى الانفجار.

والمحللون من "اليسار الانتقادي" (الذين لا يريدون الاعتراف بالليبرالية الاجتماعية علنًا) يتصورون أنهم قادرون على اقتراح سياسات "لتنظيم" الرأسمالية وإجبارها على أخذ مصالح العمال والمواطنين في الاعتبار. وهم يخشون أن يعتبروا "راديكاليين غير واقعيين" (أو حتى ماركسيين!) إذا زادوا عن ذلك، ولكن الحقيقة هي أن اقتراحاتهم هي غير الواقعية تمامًا، للأسباب التي قدمها باران وسويزي وماجدوف في تحليلهم المبكر للأمولة في ثمانينيات القرن الماضي.

وقد أدى الانهيار المالي في عام 2008 إلى طوفان من المعلومات المضللة المقدمة من "خبراء" تتهم البنوك "بإساءة استخدام وقف التقنين"، وإساءة اتخاذ القرارات (في رهون المنازل)، بل والغش، وهم بذلك يميزون ويباركون الرأسماليين "الطيبين" الذين يستثمرون في الإنتاج ويشجعون الابتكار. وهذه التفرقة لا معنى لها، فالاحتكارات ذاتها تسيطر على مواقع الإنتاج وعلى المؤسسات المالية في الوقت نفسه. وهذه التفرقة تنشأ عن "نظرية" تتجاهل أن الدولة الطبقية لا يمكن أن تعمل كدولة طبقية إلا بوضع نفسها فوق المصالح الضيقة لمجموعات من الرأسماليين حتى تضمن سيادة المصالح الجماعية لرأس المال وذلك عن طريق الوسائل المالية. و"التقنين" هو الاسم الذي يطلق على هذا التدخل الدائم والضروري من جانب الدولة.

والتقنين يجري في مجالين مهمين للمصلحة الجماعية للطبقة، الأول هو تقنين دورة التجارة، والثاني هو تقنين المنافسة الدولية.

ثالثًا: وتقنين الأوضاع الاقتصادية لا يعني كبت الدورة وإنما يعني توسيع مجالها بشكل منظم لتعظيم معدل التراكم في فترة الوفرة، ثم التحكم في ذلك عن طريق التصفيات وإعادة الهيكلة والتركيز في فترات الأزمة. وتعبر النظريات المالية بشأن الأوضاع الاقتصادية بشكل نظري عن هذا الشكل من التقنين، أي أنها محاولة لترشيد عملية المنافسة بين الرأسماليين. والآلية الأكثر فاعلية لتحقيق ذلك هي معدل الفائدة.

فعندما تتدخل الدولة لترفع معدل الفائدة فهي بذلك تتدخل بفاعلية في الاقتصاد لمصلحة الطبقة الرأسمالية ككل. ورفع الفائدة يزيد من حدة الأزمة ويزيد من عمليات الإفلاس، ولكنه يزيد بذلك من تركيز رأس المال وهو الشرط لتحديث جهاز الإنتاج، والقيام بالتحولات الضرورية لذلك. وبالعكس فخفض معدل الفائدة يزيد من معدل النمو ويمكن الاقتصاد المعني من تحقيق الاستفادة القصوى من ارتفاع قدرته التنافسية على المستوى الخارجي.

رابعًا: والمجال الثاني هو المنافسة بين الرأسماليات القومية. ففي القرن التاسع عشر، على أيام ماركس، كان العامل الفاصل في اللعبة، حيث يتعلق الأمر بالمنافسة الخارجية بين التكوينات الرأسمالية المركزية، هو قاعدة الذهب (أي قابلية التحويل داخليًا وخارجيًا). ولذلك كان انسياب المعدن الأصفر في هذا الاتجاه أو ذاك يتجاوب مع الاختلافات بين معدلات الفائدة. وكان هذا السريان يعني التغير في النقود المتوفرة سلبًا وإيجابًا لدى المؤسسات المالية القومية. وهكذا كان التدخل في السياسات النقدية – أي التلاعب في معدلات الفائدة – هو الوسيلة للتدخل في مسار العلاقات بين التكوينات القومية المختلفة. وهنا أيضًا يؤدي رفع معدل الفائدة في زمن الأزمة إلى اجتذاب رؤوس الأموال المتحركة من الخارج لإعادة التوازن الخارجي المهدد.

وأساليب إدارة المنافسة الدولية لم تعد تلك التي عرفها ماركس ووجه لها انتقاداته، فإلغاء قاعدة الذهب وتعميم مرونة معدلات تبادل العملات من جهة، والتوسع في القطاع الثالث لامتصاص الزيادة في فائض القيمة من الجهة الثانية، قد سمحت، بل فرضت، التنوع الكبير في أشكال السياسات الاقتصادية والمالية. وتبنى هذه الأشكال على جرعة كبيرة من التجريبية، فهناك بعض الأشكال التي نجحت وبعضها التي لم تنجح. وهناك كذلك وفرة من "النظريات" بدأً من كينز مرورًا بهايك وحتى نظريات شيكاغو المالية. وهي جميعًا تعيد رسم النماذج التي تدعي تجميع "المعطيات" المتجمعة من مراقبة الواقع والتي تضمن لذلك تحقيق فاعلية السياسات المقترحة بناءً عليها. واستكمال انتقاد ماركس لقواعد وأساليب الاقتصاد الشائع يقتضي بدوره انتقاد جميع هذه النظريات "بعد الماركسية" الخارجة من مجال الاقتصاد الشائع [1].

(1) سمير أمين: "Inegal Developpement Le"، ص 66 –98.

وبالطبع فدراسة مجال المنافسة الدولية لا يمكن اقتصاره على العلاقات الميكانيكية بين الكيانات الاقتصادية المختلفة القومية منها أو الأجنبية، وحجم وأسعار الواردات والصادرات، وانسياب رؤوس الأموال وتجاوبها مع معدلات الفائدة والربح، إلخ. وفي هذا المجال يمكن دائمًا الادعاء باستنتاج قوانين اقتصادية من المراقبة التجريبية للواقع، وقد وضعت الآلاف من النماذج الرياضياتية لتحقيق ذلك، ولكن النتائج كانت دائمًا هزيلة. وفي أغلب الأحوال فإن النتائج المستخلصة من المشاهدات الماضية لا تتأكد في الأوضاع المستقبلية، ولا تعطي السلطات أدوات فاعلة للتحكم. والسبب في ذلك هو أن العوامل الأساسية لا تدخل عادة في تلك النماذج، مثل معدل تطور قوى الإنتاج، ونتائج صراع الطبقات وتأثيره على معدل التطور هذا.

بل أعتقد أن السبب في أن ماركس لم يقم بوضع نظرية اقتصادية بشأن العلاقات الدولية يكمن هنا، فقد قال ماركس كما نعرف، في الجروندريسي وفي تخطيطات أخرى حول كتاب رأس المال، إنه سيكون هناك فصل يتعلق بالعلاقات الدولية، ولكنه لم يكتب هذا الفصل. فهل كان ذلك بسبب عدم توفر الوقت؟ أعتقد بالأكثر، أنه اقتنع باستحالة وضع نظرية اقتصادية بشأن التجارة العالمية. فقبل مواجهة الوجه الاقتصادي للعلاقات الدولية (أي المظاهر الاقتصادية أو الجزء البارز من جبل الثلج) يلزم إجراء تحليل شامل في إطار المادية التاريخية. فكما كان تحليل الصراع الطبقي على مستوى التكوينات القومية هو الأساس لنظرية تتعلق بالشكل الرأسمالي، فإنه يلزم تحليل الصراع الطبقي على مستوى النظام الرأسمالي العالمي قبل الوصول لتحليل الاقتصاد العالمي. والسؤال هو هل من المستحيل وضع نظرية "اقتصادية" تخص العلاقات الدولية؟ [1] بعد رفض النظريات الاقتصادية التي تتعلق بتوازنات موازين المدفوعات، قررت السير في البحث بشأن صراع الطبقات على المستوى العالمي، والذي يحدد التوازنات الهيكلية فيما بين التكوينات القومية والتي تعمل في إطارها قوانين الاقتصاد الظاهرية. وقد عدت إلى المشكلة عندما درست قضايا المادية التاريخية وعلاقتها بقانون القيمة على مستوى التراكم العالمي[2].

(1) سمير أمين، "Unequal Developpement" (الطبعة الإنجليزية)،،نيويورك، دار المونثلي ريفيو، 1976، ص 104 – 132.

(2) "Development Unequal"، المرجع السابق، ص 88 – 112.

خامسًا: هناك ارتباط وثيق بين الوضع الاقتصادي الداخلي والقدرة التنافسية الخارجية. وهذا هو السبب في أن آلية السياسة النقدية هي الأداة المفضلة للدولة البرجوازية عند رسم سياستها الاقتصادية.

وهكذا يوجد مجالان تؤثر فيهما القوى على معدل الفائدة، وهما مجالان يخصان المادية التاريخية لا الاقتصاد. والنظرية الاقتصادية (بمعنى النظرية "البحتة" أي العلم المستقل عن المادية التاريخية) تتجاهل الدولة، والتعبير الجماعي عن البرجوازية، وكذلك الدول القومية لبرجوازيات المركز المتصارعة فيما بينها. ولكن الماركسية لا يمكن أن تتجاهل هذه المظاهر للواقع الاجتماعي، كما لا تتعامل معها بشكل منعزل عن الاقتصاد المفترض أنه يتجاهلها [1].

والأيديولوجية البرجوازية الاقتصادوية قد وضعت العشرات من النظريات، والآلاف من النماذج، ومثلها من الوصفات والمدارس الفكرية، ولكنها جميعًا بقيت أيديولوجية لأنها تتجاهل دور الأزمات في إعادة التوازن، لأن التأكيد على الطبيعة التوافقية للنمو الرأسمالي يفرض اعتبار الأزمات شيئًا عارضًا. كما تتجاهل طبيعة الصراع حول النصيب من السيطرة على العالم لأن الأيديولوجية البرجوازية تضع الاقتصاد الذي تسود فيه المنافسة السلمية في مواجهة السياسة، حيث لا مانع من توقع ظهور تصرفات عدوانية ممقوتة.

ولا شك أنه كان من الضروري موائمة المضمون الدقيق لهذه النظريات مع التطور الفعلي للنظام. فالتغيرات في الأشكال السائدة للمنافسة (بتكوين الاحتكارات)، والتداخل بين رأس المال الصناعي والمالي، وتوقف حرية تحويل العملات للذهب، وتكوين كتل نقدية دولية، جميع هذه الظواهر التي تدخل ضمن تحليل الإمبريالية، قد عدلت من قواعد لعبة النقود، والعلاقات بين الأوضاع الاقتصادية الداخلية والدولية.

والحقيقة أن الهدف الأسمى لهذه الأيديولوجية الاقتصادوية هو بناء نموذج عام للتوازن النقدي لاستكمال نموذج التوازن الحقيقي الذي وضعه فالراس.

(1) وعلى هذا المستوى، تذكرنا تحليلات برونهوف، رغم أنها تكاد أن تكون شرحًا وتأويلًا لماركس فيما يتعلق بعرض النقود، بشكل جيد بالعلاقة اللصيقة بين الدولة والنقود في ظل الرأسمالية.

وأسلوب المادية التاريخية هو العكس الكامل لأسلوب البحث عن التوازن النقدي العام، لا لأنه يتجاهل السياسات والتقنيات النقدية، وإنما لأنه يتجاوزها ويضعها في قالبها الصحيح كآليات للدولة البرجوازية تستخدمها في الصراع الطبقي الداخلي والدولي.

الفصل الثالث

ريع الأرض

أولا: نعرف أن ماركس تبنى نظرية ريكاردو بشأن الريع التفاضلي، وهذه ليست من قبيل التفكير الحدي. فالحدية تفترض أن الإنتاج يتغير بالربط بين كميات متزايدة من أحد العناصر في مقابل كمية محددة من عنصر آخر. ففي هذه الحالة نجد أن كمية محددة من العمل الاجتماعي الكلي (متضمنة نفس النسبة من العمل المباشر وغير المباشر) تعطي نتائج مختلفة بحسب طبيعة التربة (التي لا تعتبر عنصرًا لأن طبيعتها ليست متجانسة). وما نعرفه أن ماركس هو أيضًا طور نظرية بشأن ريع الأرض بالمنطق نفسه، وذلك بإدخال "ريع 2" المكثف لاستكمال "ريع 1" الموسع. وهو بذلك بين أنه يعي أن خصوبة التربة ليست صفة طبيعية فيها، بل هي بالأحرى نتيجة العمل المبذول في ما يمكن تسميته "إنتاج التربة". وهذه حقيقة يعرفها جيدًا خبراء الزراعة، وكذلك الملمون بأوضاع الريف، ولكن الاقتصاديين الكلاسيكيين والنيو كلاسيكيين يتجاهلونها بإصرار.

من الصعب إنكار وجود الريع التفاضلي، ولكن تفسير ذلك بأنه يتحدد بالفرق بين إنتاجية العمل في قطعة محددة من الأرض وبين إنتاجيته في أسوأ القطع لم يكن دائمًا محل الاتفاق. وقد حاول هنري رينيو وهو مؤلف يعتبر نفسه ماركسيًا، أن يضع نظرية عن الريع على أساس تحديد أسعار المنتجات الزراعية عن طريق تحديد ظروف الإنتاج الوسطية كما في حالة الصناعة[1]، وهكذا فقطعة الأرض الجيدة تحصل على ريع تفاضلي إيجابي، في حين تحصل الأرض الضعيفة (بالنسبة للمتوسط) على ريع تفاضلي سلبي. وهذه الحالة الأخيرة لا تتحقق إلا إذا كان هناك ريع مطلق قيمته تزيد عن هذا الريع السلبي. وهكذا يظهر الريع التفاضلي على أنه تحويل أموال من مالكي الأرض الضعيفة لمالكي الأرض القوية، وعلى هذا الأساس يقترح رينيو إعادة دراسة تحليل "الاقتصادات الخارجية".

وهي فكرة تدعو للتأمل، ولكن ما الهدف الحقيقي لفكرة ماركس (وريكاردو)؟ ما يأخذه عليها رينيو هو أنها تستدعي الطلب بشكل مغاير لتفكير ماركس المعتاد. ولا أوافقه على هذا الرأي، ففي رأيي أن فكر ماركس مبني على أسس أخرى، وهي

(1) هنري رينيو: "La Contradiction Fonciere"، رسالة، باريس، 1975.

ما إذا كان من الممكن إعادة إنتاج الظروف المتوسطة، فإذا كانت الظروف الوسطية ممكنًا تكرارها دائما (وتتبلور على شكل أدوات يمكن الحصول عليها) فإن ذلك معناه أن الرأسماليين يتحصلون على أرباح فائقة – لا ريع (ولا حتى ريع احتكار) – تكون موجبة أو سالبة بحسب ما إذا كانت المعدات التي يستخدمونها أرقى أو أدنى من المتوسط. ولكن إذا ما تعلق الأمر بالظروف الطبيعية للإنتاج، أي بظروف لا يمكن تكرارها (فيما عدا أنه من الممكن تعديلها في حالة الريع من المستوى الثاني)، ألا يعني ذلك اختفاء مفهوم المتوسط؟

وأيا ما كان الأمر، فسواء كنا نتحدث عن الصناعة (أدوات ممكن تكرارها) أو الزراعة (ظروف غير متكررة) فالطلب يدخل في الصورة في الحالتين، وبنفس الطريقة. فعند الحديث عن نظام إنتاجي (ولا يؤثر هنا إذا استخدمنا القيمة كما يفعل ماركس أو الأسعار كما يفعل ريكاردو وسرافا) فإن هذا يفترض أن الإنتاج يتوافق مع الطلب. وهذا يعني أن التوزيع الكمي للإنتاج الزائد عن الاستهلاك الإنتاجي اللازم بين المنتجات المختلفة: 1، 2،.... ن يتماشى مع توزيع مناظر للطلب بين الأجراء والرأسماليين (بما يشمل الطلب المترتب على الإنتاج الموسع). وماركس لا يستبعد القيمة الانتفاعية كما لا ينظر للأمور من وجهة وحيدة النظرة مبنية على القيمة التبادلية.

ثانيًا: لكن ما يهمنا هنا هو الريع المطلق، وهو الذي يُدفع لأسوأ أنواع الأرض (لا الحدية النوع)، وماركس يربط بين وجود هذا الريع ووجود طبقة ملاك الأرض.

فهل حجم هذا الريع محدد؟ وكيف يتحدد وما قيمته؟ كان من الممكن أن يستخدم ماركس هنا حجة مثل تلك التي استخدمها في حالة الفائدة، بالقول إن الريع المطلق غير محدد، وأنه ينتج عن المواجهة بين طبقتين، ملاك الأرض والرأسماليين، وأنه يتراوح بين قاع (صفر) وسقف وهو مستوى يستوعب فيه الريع فائض القيمة بالكامل.

و لم لا؟ نحن نعرف أن الريع هو نوع من أشكال التوزيع، حيث إن مالك الأرض لا يلعب أي دور في عملية الإنتاج. ومن الواضح أن لكل من هذين الشكلين من أشكال التوزيع طبيعته الخاصة، فإذا رفض الملاك تأجير الأرض توقف الإنتاج، في حين أنه لو

اختفت النقود لأعيد خلقها من جديد. ذلك أن الأرض هي أحد الشروط **الطبيعية** للإنتاج أما النقود فمن شروطه **الاجتماعية**.

وفضلًا عن ذلك، تنطبق هنا نفس الحجة السابقة وهي أن القاع منخفض للغاية (فالريع صفر يلغي عرض الأرض للإيجار)، والسقف مرتفع للغاية (إذا استوعب الريع فائض القيمة بالكامل، يمتنع الرأسماليون عن الإنتاج).

وهنا يبدو السؤال: هل يتحدد الريع طبقًا لأحد القوانين الاقتصادية التي تحدد تكون الأسعار، أو هل هو ناتج عن مجرد توازن القوى؟ والسؤال بهذا الشكل سيئ ويحتاج أن نستبدله بآخر: كيف يحدث هذا الصراع الطبقي (بين الملاك والرأسماليين) في إطار أساس اقتصادي معين، وكيف يؤثر على هذا الأساس؟ وهكذا نربط بين مجالي الاقتصاد والصراع الطبقي وبذلك نحدد المجال الحقيقي للعلوم الاجتماعية وهو المادية التاريخية.

ولكن ماركس يكتفي هنا بإجابة بسيطة لتحديد الريع مبنية على الواقع الاقتصادي فقط، فهو يؤكد أن التركيب العضوي وحده - وهو الأقل في حالة الزراعة - هو الذي يحدد قيمة الريع. قلت من قبل إنني أجد هذه الإجابة غير كافية،[1] سواء على المستوى التجريبي (هل التركيب العضوي في الزراعة دائمًا أقل، ولماذا؟ وهل إذا كان أكبر يصير الريع بالسالب؟)، وكذلك على مستوى المنطق. وعلى هذا المستوى الأخير، إذا كان التركيب العضوي أعلى في الزراعة، ألا يستطيع الريع الذي يفرضه الملاك تشويه الأسعار (بالنسبة للأسعار في حالة غياب الريع؟) وذلك كما تشوه المنافسة بين الرأسماليين أسعار الإنتاج (بالمقارنة بالقيمة)؟ ومع ذلك، ففي هذه الحالة نجد أنفسنا ننزلق إلى منحدر اللاتحديدية.

ثالثًا: في علمي أن مؤلفًا واحدًا فقط هو رينيو الذي حاول أن يقدم تحديدًا اقتصاديًا بديلًا لما قدمه ماركس مبنيًا على العلاقة بين الريع ومعدل الفائدة. وهو يقدم الحجة الرئيسية على شكل خطاب وهمي من مالك الأرض للرأسمالي: "أنت تملك رأس المال وأنا أملك الأرض. يمكنك تأجير أرضي في حين يمكنني اقتراض رأسمالك مقابل دفع معدل الفائدة. إذا استثمرت 100 فإنك تحصل على ربح 100ر (حيث ر تساوي معدل الربح). وإذا اقترضت أنا 100 فإنني أربح 100(ر-ع). بناء عليه أطلب منك دفع 100 (ر-ع) مقابل استئجار أرضي.

ويصل رينيو للنتيجة أن الريع المطلق ينتج عن وجود سوق لرأس المال يكون فيه سعر الفائدة أقل من متوسط معدل الربح. كما يلاحظ أن هذا التحديد يجب ألا يختلط مع تحديد سعر الأرض عن طريق رسملة (تحديد رأس المال المقابل) الريع.

والشيء المحير هو أن الرأسمالي الذي يقبل دفع ريع مقداره (ر – ع)، لا يحقق متوسط معدل الفائدة على تكاليف الإنتاج، فلماذا يختار أن يستثمر في هذا الفرع من النشاط؟ ولماذا يتنازل عن دوره كرأسمالي (يحصل على ر) ويكتفي بدور مُقرض المال الذي يحصل على ر– (ر– ع) أي ع فقط؟ وهكذا نجد أن المشكلة بقيت بلا حل.

رابعًا: اتجه أغلب الماركسيين الذين اهتموا بقضية الريع – ممن لم يكتفوا بتكرار ما قاله ماركس – إلى اللاتحديدية على المستوى الاقتصادي بعد رفض التحديد عن طريق مقارنة التركيب العضوي. وكل ما يمكننا استنتاجه من نظام ريكاردي أو نيوريكاردي أو سرافي أدخلنا إليه الريع المطلق (وهو ما يرفضه ريكاردو) ولكنه ممكن كما نفهم من ماركس، هو أن الريع والربح دالتان عكسيتان الواحدة للأخرى. والنظريات الاقتصادية لا تحدد مستوى هذا الريع، أي لا تنبئنا بالعوامل التي تحدده.

ومن الواضح أن استقطاع الريع المطلق من الناتج الصافي يغير الأسعار النسبية ويخفض معدل الربح كما يحدث عند ارتفاع الأجور. (ومن المعروف أن الأسعار النسبية ومعدل الربح يتوقفان على مستوى الأجور). ويمكن إثبات ذلك باستخدام تخطيط التحول لماركس، أو نموذج سرافا.

ولنأخذ على سبيل المثال خطة تحول لفرعي إنتاج 1، و2، ومعدل فائض قيمة 100 %، وتركيب عضوي مختلف. وفي المثال المبين بالجدول أدناه نجد معدل الربح 28,5 %، وأسعار الإنتاج $س_1 = 38,5$، و$س_2 = 51,5$

الناتج الفائض

	رأس المال الثابت	رأس المال المتغير	على شكل فائض القيمة	على شكل الربح	القيمة	أسعار الإنتاج
الفرع 1	20	10	10	8,5	40	38,5
الفرع 2	30	10	10	11,5	50	51,5
الإجمالي	50	20	20	20	90	90

فإذا افترضنا أن الفرع 1 يتحمل ريعًا مقداره 4 (ع = 4) عندما يكون معدل الربح بالنسبة لرأس المال (30، و40 على الترتيب)، نحصل على:

الفرع 1   س$_1$ = 30 (1 + ر) + 4 (حيث ع = 4)

الفرع 2   س$_2$ = 40 (1 + ر)

وكذلك   س$_1$ + س$_2$ = 90

ومنها   س$_1$ = 40,9 وس$_2$ = 49,1، ور = 23 %

ولا يوجد سبب لحساب الاستقطاع الذي يمثله الريع المطلق مقدمًا، وعلى أساس القيمة. وكل ما يمكن قوله هو إنه إذا كان موجودًا (ع لا تساوي صفر) فإنه سيؤدي من جهة، لتغيير الأسعار النسبية ومعدل الربح، ومن الجهة الأخرى يمكن تحديد قيمته الحقيقية مثل الأسعار، كدالة على الأسعار ذاتها، على الشكل: ع = أ س$_1$ + ب س$_2$

ويمكن كذلك إدخال الريع في تخطيط سرافا والوصول لنفس النتائج. فالريع المطلق يعبر عن علاقة اجتماعية ولا يمكن تحديده بقانون اقتصادي طبيعي بسيط.

ولهذا السبب بالذات، يبدو لي أن هذا الانتقاد يتوقف بالضبط عند النقطة التي تبدأ القضية تثير عندها الاهتمام، فما أراه مهمًا هو كيفية تحديد الريع في مجال المادية التاريخية، حيث إنه يتحدد بالفعل في هذا المجال.

وكما قيل، لا يمكن النظر للمادية التاريخية كنظرية ألعاب معزولة عن أساسها الاقتصادي. وهي ليست علاقة آلية تسمح بتحديد نقطة التوازن بين شريكين أو ثلاثة

(البرجوازية والبرولتاريا، أو هاتين الطبقتين وملاك الأرض) الذين يتنافسون على نصيبهم من الكعكة.

خامسًا: وقبل البدء في هذا التحليل أظن أنه من المناسب أن أذكِّر أن ماركس قد أجاب بطريقته على هذه القضية في كتاب رأس المال وبعض كتاباته السياسية.

فبعد تحديد الريع على أساس التكوين العضوي المقارن يذهب ماركس إلى دراسة تاريخ الريع، فماذا يفعل؟ إنه ينسى موضوع التكوين العضوي تمامًا ولا يشير إليه بعد ذلك بالمرة. بل إنه يتوقف عن الكلام عن ملاك الأرض بصفة عامة، ويتحدث فيما يخص إنجلترا إلى كبار الملاك (Landlords) ويضعهم في مقابل "الفلاحين". وعندما يتحدث عن فرنسا، يتحدث عن "الفلاحين" وهكذا نجد أنفسنا في مجال المادية التاريخية.

وحالة إنجلترا التي يدرسها ماركس غنية بالدروس التي توضح أسلوبه، وهو دراسة الريع في إطار المادية التاريخية. فما دامت طبقة كبار الملاك تشارك في السلطة مع البرجوازية (وهنا نرى الدولة تتدخل لتوسيع مجال "الاقتصاد") فإن الريع الكبير يقتطع جزءًا من الربح. فكان هذا الريع يتحدد وفقًا لتقسيم العمل بين الزراعة والصناعة، حيث كانت إنجلترا مجبرة على إطعام عمالها بدون استيراد الحبوب (الأمر الذي كان يمنعه عمليًا قانون الحبوب). ويمكن بيان أنه للمحافظة على التوازن بين مستوى العرض والطلب للمنتجات الزراعية من جانب، وبين المنتجات الصناعية من الجانب الآخر فلا بد من المحافظة على مستوى معين من الريع. فإذا ارتفع الريع عن هذا المستوى ينخفض مستوى التراكم في الصناعة، وبالتالي يصير عرض المنتجات الزراعية أعلى من الطلب. أما إذا انخفض الريع عن هذا المستوى فتحدث الظاهرة العكسية.

ويبين هذا المثال أن ماركس لم يستبعد طبيعة الطلب من تحليلاته، ولكنه لم يحولها إلى حالة من "التوازن العام" على طريقة فالراس، وهي مجرد وصف استاتيكي ولا يزيد عن التكرار الفارغ بدلًا من الشرح. وماركس يتخطى المشكلة بتصور التوازن الديناميكي، فالريع الذي يتحدد مباشرة بالتواجه بين الطبقات، يعمل على أساس قوانين الاقتصاد، أو الواقع الاقتصادي، وهنا لا بد من وجود التوازن بين العرض والطلب.

رأينا كيف يدمج ماركس الطلب في عملية التراكم، وكيف أن التوازن بين العرض

والطلب لأدوات (سلع) الإنتاج وسلع الاستهلاك هو الذي يغلق الدائرة بتحديد الأسعار النسبية ومعدل الربح في الوقت نفسه، وذلك على أساس مستوى معين للأجور الحقيقية (أي قيمة قوة العمل). وكان هذا النموذج الأول يحتوي طبقتين فقط (البرولتاريا والرأسماليين)، وشكلين من الدخول (الأجور والأرباح). وقفل دائرة النظام يفترض توزيعًا معينًا لقوة العمل بين القطاعين 1 و2، أي مستوى مناسب لتقسيم العمل يتوافق مع هيكل الطلب.

لنتابع الآن هذا الخط من التفكير بعد إدخال مفهوم الريع المطلق: ع = دالة (س$_1$ س$_2$......). إذا كانت بيانات الإنتاج معروفة (المدخلات المادية والعمل المباشر اللازم)، وكذلك الأجور الحقيقية (قيمة قوة العمل)، وإذا عرفنا أوجه إنفاق الريع (وليكن يُنفق بالكامل مثلًا على شراء سلع الترف)، فسيكون لكل نظام مستوى وحيد للريع يسمح بتحقيق التوازن الديناميكي. والأمر بالمثل في حالة الأجور، فإذا ارتفع الريع عن ذلك المستوى ينخفض الربح ويبطئ النمو بما يؤثر على سوق العمل فتنخفض الأجور. وفي المقابل، إذا انخفض الريع عن ذلك المستوى حدثت أزمة في تحقيق الأهداف، فالأرباح الزائدة تدفع لزيادة الإنتاج الذي لا يجد مشتريًا ما دامت الأجور لم تزد.

وبعدها يتضمن النموذج ثلاث طبقات وثلاثة أنواع من الدخل. وتعمل الصراعات والتحالفات بين هذه الطبقات الثلاث على أساس نظام تتحكم فيه أشكال مناسبة من تقسيم العمل، وبدورها تغير هذه الصراعات والتحالفات شروط عمل النظام، تمامًا كما رأينا في حالة وجود طبقتين أساسيتين.

والصراعات الطبقية تغير بالفعل هذا الأساس الاقتصادي. فكيف نجحت البرجوازية الإنجليزية في تخفيض الريع الذي يتقاضاه ملاك الأراضي؟ لقد ألغت قوانين الحبوب واستبدلت بالقمح الإنجليزي القمح الأمريكي الذي لا يدفع الريع (لأن أمريكا لم يكن فيها طبقة كبار ملاك الأرض). وهكذا نشأ تحالف طبقي بين البرجوازية الإنجليزية والفلاحين الأمريكان مكن البرجوازية الإنجليزية من تحرير نفسها من منافسها المحلي، وبدوره حقق هذا التغيير في تحالفات القوى تغييرًا في تقسيم العمل. ففي إنجلترا سمح بتسريع التصنيع، وفي أمريكا ساعد على نمو الزراعة. وهكذا نجد على مستوى الوحدة "إنجلترا–أمريكا" عودة قوانين توازن العرض والطلب الاقتصادية بدون الريع.

وفي المقابل، عندما يحلل ماركس حالة فرنسا، يبدأ من التحالف بين البرجوازية والفلاحين. وهنا نجد فلاحين يملكون الأرض والأدوات، ولا يستغلون العمل المأجور إلا بشكل هامشي. ولا يقسم ماركس الفلاح إلى ثلاثة كائنات – مالك الأرض والرأسمالي والبرولتاري – كما فعل الاقتصاديون النيوكلاسيكيون مؤخرًا، فهو يعرف أن ما يوجد هنا هو نظام إنتاج فلاحي مرتبط ومسود بالنظام الرأسمالي. هو يعرف أن نظام الإنتاج الفلاحي يحتوي جانبًا مهمًا من إنتاج الإعاشة (الإنتاج الحياتي)، ولكن سيادة رأس المال تفرض عليهم بيع جانب من إنتاجهم. ووجد التحالف بين البرجوازية والفلاحين (وهو تحالف غير متكافئ، ولكنه تحالف على أي حال ضد البرولتاريا) التعبير عنه في سياسة الدولة الفرنسية (وهي الحمائية والسماح ببيع المنتجات الزراعية بسعر مرتفع نسبيًا). وقد تكون نتيجة هذه السياسة أن مستوى معيشة الفلاحين كان أعلى من مستوى معيشة البرولتاريا، وإن كانت المقارنة صعبة. ولكن لا معنى لإطلاق وصف "الريع" على الفرق بين الإيراد الإجمالي للفلاحين (وهو معاشهم زائدًا ثمن ما يبيعونه من إنتاجهم) وبين مجموع عملهم ومقابل استخدام رأسمالهم. وهنا أيضًا كان للتحالف نتائج "اقتصادية"، وهو يعمل على أساس تقسيم للعمل يختلف عن ذلك السائد في إنجلترا.

وبالتدريج، بعد تراجع خطر البرولتاريا بعد عام 1871، ومع التوسع الإمبريالي. بدأت البرجوازية تقلل من أهمية تحالفها مع الفلاحين، واتخذت خطوات للتقليل من أسعار المنتجات الزراعية. وقد انتهت، بعد بعض التأخير، للتسوية بين قيمة عمل الفلاحين وقيمة القدرة على العمل. وقد تطور بناء على هذه الأوضاع في فرنسا، خط من الدراسات بشأن "السيطرة الفعلية" (1) التي حرمت ملكية الفلاحين من مضمونها (لأن هذه الملكية لم تعد تعطي الحق في شبه ريع). وساعد على التطور في هذا الاتجاه الاستيطان في المستعمرات، وسيطرة الاشتراكية الديمقراطية على البرولتاريا المواكبة له. واستفاد الاستيطان في الجزائر من وجود "أرض بلا ملاك" (نتيجة لقوانين نزع ملكية الجزائريين)، وساهمت الأسعار المنخفضة للنبيذ الجزائري الذي لا يتحمل أي ريع، في تخفيض مداخيل زراع العنب الفرنسيين.

سادسًا: وهذا الأسلوب هو وحده في رأيي الذي يسمح بوضع قضية تحديد الريع في منظورها الصحيح ضمن مجال المادية التاريخية.

(1) سمير أمين: "Imperialism &Unequal Competition"، نيويورك، دار نشر المونثلي ريفيو، 1977.

ومن وجهة النظر هذه، قدمت المدرسة الفرنسية - قبل تخليها عن الماركسية - بعض المساهمات الدقيقة بشأن تحليل ظاهرة خضوع الفلاحين "المستقلين" لرأس المال المسيطر، كما أضافت تحليلًا "لريع الأرض في الحضر" مما أغنى الماركسية.

ونحيل القارئ لكتاباتنا السابقة بشأن موضوع الريع[1]، وهي تعنى بالدرجة الأولى بالارتباط/ السيطرة بين رأسمالية عصر الإمبريالية وأنظمة الإنتاج الفلاحي في التخوم. وهي تمثل بذلك نقلة في استمرارية خطابنا الذي يهدف إلى تطبيق أسلوب تحليل المادية التاريخية لا على النظام الرأسمالي (وتكويناته المركزية) فحسب، ولكن على مستوى النظام الرأسمالي العالمي (أي التكوينات المركزية والتخومية في تفاعلاتها المشتركة).

(1) سمير أمين وكوستاس فيرجوبولوس: "La Qurstion Paysanne et le Capitalisme"، باريس، أنثروبوس، 1974؛ "Imperialisme et Developpement Inegal" 1976؛ "Le Capitalisme et la Renye Fon-ciere"، ص 45 – 82؛ سمير أمين وآخرين: "صراعات الفلاحين والعمال في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، 20.

الفصل الرابع

التراكم على المستوى العالمي والريع الإمبريالي

سأتناول الآن ما أراه التحول الأكثر أهمية بكثير من بين كل التحولات التي مرت بها فكرة القيمة، والتي تؤثر بشكل حاسم على جميع أصعدة الصراع الاجتماعي، وكذلك جميع أشكال الصراع السياسي القومي والدولي، ألا وهي **تحول القيمة إلى القيمة المعولمة**.

لقد "اشتممت" أهمية هذه القضية في رسالتي للدكتوراه (عام 1954 – 1956) رغم أن الأمر احتاج إلى عقد من الزمان لصياغة أولية لها وإن بشكل غير مصقول. و لم يكن ماركس قد واجه هذه القضية، وبهذا الفهم أدعي – دون تواضع كاذب – أنني ساهمت في توسيع وإغناء الماركسية. و لم تنل هذه الأطروحة قبولاً بين مفكري الماركسية الغربيين فيما عدا حسب علمي، بول سويزي، وهاري ماجدوف، وجيوفاني أريجي. وفي المقابل جرى تقبلها في الأوساط الآسيوية والأفريقية، حيث ساهمت بطرق مختلفة ولكن متلاقية في تشكيل وجه آسيوي أفريقي للماركسية، أي لظهور "ماركسية بلا ضفاف" [1].

والحجة بسيطة ولكن لها شقان.

كانت الرأسمالية التاريخية طوال وجودها إمبريالية بمعنى أن الآليات اللصيقة بتوسعها العالمي لم تعمل على "التسوية" بين الظروف الاقتصادية على المستوى العالمي، وإنما على العكس ضاعفت من التفاوت بين المراكز الإمبريالية المسيطرة والتخوم المسودة. وفي ظل هذا التباين يتأكد قانون الإفقار الوثيق الصلة بمنطق التراكم الرأسمالي، وبوحشية لم تخطر ببال ماركس.

وعلى الرغم من هذا التباين فإن الرأسمالية هي نظام واحد غير منقسم، فالرأسمالية ليست الولايات المتحدة وألمانيا في حين أن الهند وإثيوبيا نصف رأسمالية، بل الرأسمالية هي الولايات المتحدة والهند، وألمانيا وإثيوبيا معًا. وهذا يعني أن قوة العمل لها قيمة واحدة وهي المرتبطة بمستوى تطور قوى الإنتاج على المستوى العالمي (أي **العقل الجماعي** على ذلك المستوى). وفي إجابته على السؤال المجادل: كيف تمكن المقارنة بين قيمة ساعة عمل في الكونغو وساعة عمل في الولايات المتحدة؟ كتب أرجيري إيمانويل: كما تجري المقارنة بين عمل ساعة مصفف الشعر في نيويورك وساعة عمل عامل في ديترويت.

(1) سمير أمين، La Deconnexion, 1986 , pp. 233 - 297.

لابد من اتباع منهج واحد، لا يمكن أن تستدعي العولمة "التي لا مفر منها" عندما يناسبك ذلك، وترفضها عندما تراها معرقلة لرأيك.

ومع ذلك فرغم أن قيمة ساعة العمل واحدة على مستوى الرأسمالية المعولمة، إلا أنها تحصل على أجور متفاوتة بشكل شاسع. ولا شك أن هناك تفاوتًا في أسعار ساعة العمل في داخل دول المركز الرأسمالية، ولكن هذا التفاوت يتضاعف لعشرة أمثاله على المستوى العالمي.

وهكذا يمكن أن نصنع نموذجًا للتعبير عن هذه الحقيقة ونحسب بناء على ذلك إن أردنا، حجمها وهو مقياس لحجم القيمة المنقولة من التخوم للمراكز. وهو انتقال يختفي وراء نظام الأسعار والأجور، ولا يمكن أن يخطر ببال الاقتصاد التجريبي الشائع. ولذلك سأقوم في الجزء الأول من هذا الفصل بصياغة شروط النموذج اللازم لفهم تحول قانون القيمة إلى قانون القيمة المعولمة.

وفي الجزء الثاني سأتحدث عن الوصول للموارد الطبيعية وأساليب إدارتها واستخدامها.

وهنا نحن لسنا بصدد قانون القيمة وإنما على حدوده، ولهذا السبب لا يخلط ماركس بين "القيمة" و"الثروة" كما يفعل أتباع الاقتصاد الشائع بل بعض من يُفترض أنهم ماركسيون ولكن منفتحون على مساهمات الاقتصاد الشائع. وينهي ماركس انتقاده الجذري في كتاب رأس المال بتأكيد أن التراكم الرأسمالي مبني على تدمير جميع قواعد الثروة وهي البشر والبيئة الطبيعية.

واحتاج الأمر إلى قرن ونصف من الزمان ليكتشف المدافعون عن البيئة هذه الحقيقة بعد أن صارت تعمي العيون. والحقيقة أن الماركسيات التاريخية قد محت (تجاهلت) تحليلات ماركس بهذا الشأن، وتبنت وجهة نظر البرجوازية بشأن استغلال الموارد الطبيعية، ولذلك علينا أن نبدأ من الصفر. وبالطبع اضطرت الاقتصاديات البرجوازية إلى أخذ "سعر" الوصول إلى هذه الموارد في الاعتبار عندما يكون المطلوب تملكها كقطاع خاص، وبذلك يعتبر كنوع من "الريع الاستخراجي" (ريع المناجم) مماثلًا لريع الأرض. وبذلك نرى أن التحدي يقوم على أساس مغاير تمامًا، حيث يجب التعامل مع مجموع الموارد والتي يجب ألا تكون مملوكة للقطاع الخاص. وكما سنرى فالاقتصاد الشائع

لا يمكن أن يأخذ هذه النظرة التي تبقى ممكنة بفضل سعة أفق الماركسية بلا ضفاف.

لا يمكن فصل قضية الموارد الطبيعية عن تحليل العولمة غير المتكافئة الناتجة عن التوسع الرأسمالي، لأن الحصول غير المتكافئ على موارد الكوكب يمثل بدوره البعد الثاني الذي لا يقل خطورة عن ذلك المتمثل في تراتب أسعار قوة العمل على المستوى المعولم والريع الإمبريالي. ولذلك سنعالج هذه القضايا في الجزء الثاني من هذا الفصل.

أولًا: التراتب (التخفيض) المعولم للأسعار ولقوة العمل

من الصعب وضع معادلات جبرية تعبر عن النظام العالمي في مجموعه، فهو يشمل قطاعات غير متجانسة بل متضاربة: فهناك الشركات الرأسمالية التي تنتج سلعًا بتقنيات متفاوتة الكفاءة، وتستخدم عمالًا بمعدلات متفاوتة للأجور الحقيقية؛ وهناك مناطق تبدو سابقة على الرأسمالية، حيث تنتج سلعًا في إطار الاقتصاد الفلاحي لا تسوق جميعها، مع أو بدون استقطاع عمل فائض بأشكال مختلفة (على شكل ريع أرض أو خراج إلخ.)؛ وتجمعات للموارد الطبيعية (منجمية) قد تكون متاحة أو مقيدة حسب قوانين البلدان المعنية. كذلك لا يمكن تحليل الاقتصاد العالمي دون أخذ الدول في الاعتبار لا على المستوى السياسي فقط وإنما على المستوى الاقتصادي كذلك. والتبادلات الاقتصادية بين هذه الدول يجب أن تتوازن، وهناك نظم قومية للنقد، وبعضها مترابط وبعضها مستقل، إلخ.

وأي محاولة للتعبير عن هذه المجموعة من الحقائق على شكل مجموعة من المعادلات تبدو عصية على التحقيق. وحتى محاولة التعبير عن نظام يبدو قريبًا من أسلوب رأسمالي صرف في نموذج ماركسي (يجري فيه التعبير عن القطاعين 1، و2، بالقيمة)، أوسرافي، يعتبر تبسيطًا يحتاج للكثير من التحفظ.

ومع ذلك لا أستبعد استخدام بعض التخطيطات البسيطة، فهذه التخطيطات تحمل بعض الفائدة سواء التعليمية أو العلمية (المحدودة) بشرط تحديد المعطيات المستخدمة بدقة وفهم ما تعبر عنه هذه المعطيات.

وكمثال، يمكن تحديد نظام لإنتاج السلع: 1، 2، .... ل، م، ..... ي، حيث تُنتج

بعض هذه السلع بتقنيات تتميز بمدخلات $أ^{ك}_{ل م}$ ، وكميات من العمل المباشر $ع^{ك}_{ل}$ ، وبعضها الآخر يُنتج بتقنيات تتميز بمدخلات $أ^{ت}_{ل م}$ ، وكميات من العمل المباشر $ع^{ت}_{ل}$. يمكن توصيف هذا النظام كالآتي:

معدل واحد للربح "ر" وهو الذي ينظم التوزيع داخل النظام؛ 2) سعر واحد $س^{ل}$ لكل منتج "ل"؛ 3) مستويان مختلفان للأجور: $ج^{ك}$ ، و $ج^{ت}$ (الأول أكبر من الثاني). وبعض هذه السلع (1 إلى ل) المنتجة بالتقنيات الأولى تباع بسعر أقل من تلك المنتجة بالتقنيات الثانية (م إلى ي). ومن المفهوم أن رأس المال يحصل على نفس معدل الربح "ر" في الحالتين.

وهذا النظام يمكن أن يوضح، دون أن يفسر، شروط إعادة الإنتاج (التوازن بين العرض والطلب إلخ.) في نموذج يعكس واقعًا معينًا، وهو: 1) جميع السلع عالمية (لها جميعًا سعر واحد وهو المنتج تحت ظروف تجعله الأقل)؛ 2) رأس المال يتمتع بحرية الحركة على المستوى العالمي؛ 3) العمل غير متحرك ويحصل على أجور مختلفة في المركز عن التخوم. وبعبارة أخرى، هذا النموذج هو التخطيط المعبر عن الشكل الذي اتخذته عملية الإنتاج في عصر الإمبريالية.

ويمكن التعبير عن مثل هذا النموذج بتقديرات سرافا أو تقديرات القيمة، وهو ليس بديلًا عن المادية التاريخية، مثله مثل التخطيطات الواردة في الجزء الثاني من كتاب رأس المال. ولكنه مفيد من حيث إنه يعبر بوضوح عما يبدو أنه قانون اقتصادي موضوعي في مثل هذا النظام، وبالتالي أساس لتطبيق منهج المادية التاريخية.

فإذا قبلنا بيانات النظام وحاولنا البقاء داخل حدوده، فسنضطر لتوجيه الأسئلة الآتية: أولًا لماذا لا يحاولون في التخوم الجمع بين التقنيات $أ^{ك}_{ل م}$ ، $ع^{ك}_{ل}$ ، مع الأجور $ج_{ت}$ مما يحقق ربحًا أكبر مما يمكن الحصول عليه باستخدام التفنيات $أ^{ت}_{ل م}$ ، $ع^{ت}_{ل}$. ثانيًا: لماذا، في هذه الحالة، لا يهاجر رأس المال بكامله للتخوم. ثالثًا: في لحظة معينة، ومع التوزيع القائم لتقنيات الإنتاج، هل يتواءم تقسيم العمل الدولي الناتج عنه (المركز يتخصص في إنتاج السلع 1 إلى ل، والتخوم في إنتاج السلع م إلى ي) مع توازن التبادلات، نظرًا لأن $س_{ل}$ وهو ثمن مجموعة المنتجات 1 إلى ل، يجب أن يتساوى مع ثمن مجموعة المنتجات م إلى ي عندما يجري تبادلهما معًا؟

والنظرية الاقتصادية تحاول الإجابة على هذه الأسئلة وتفشل. وقد درست النظريات المختلفة المقدمة لتفسير توازن حسابات المدفوعات (وهي نظريات بشأن تأثير اختلافات الأسعار أو تأثير شروط التبادلات)، وهي تبين الطبيعة الالتفافية لهذه النظريات (مثل نظرية كمية النقود، أو افتراضات عن مرونة الطلب، وهي تفترض النتيجة مقدمًا). وقد توصلت إلى النتيجة أنها جميعًا تعود إلى أيديولوجية التناغم الكوني [1]. ولكن عندما تبتعد النظريات الاقتصادية عن هذه التفاهات وتتحدث عن تأثيرات إعادة توازن الدخول، فإنها تضع إصبعها على جوهر المشكلة، وهي تدعونا بذلك لتوجيه السؤال الحقيقي الذي يقع خارج ميدانها، وهو: كيف يجري توفيق الهياكل معًا؟ أي ما هي القوى التي تحقق هذا التوفيق؟ (والأمر هنا يتعلق بصراع الطبقات على المستوى العالمي).

والنموذج يوضح إحدى الحالات الممكنة، وهي استغلال العمل بشكل غير متساوٍ، أي أن معدلات فائض القيمة غير متساوية. ولكي نقدم هذه الفرضية (وهي مجرد فرضية في هذه المرحلة)، نحتاج إلى بناء النموذج على أساس القيمة لا الأسعار المباشرة.

والاستغلال غير المتساوي يظهر على شكل تبادلات غير متساوية. والاستغلال غير المتساوي (والتبادلات غير المتساوية الناتجة عنه) تفرض عدم المساواة في التوزيع الدولي للعمالة، وهو يشوه هيكل الطلب، ويسرع بالتراكم الذاتي في المركز، ويعرقل التراكم التابع المتجه للخارج في التخوم.

نموذج واحد للتراكم أم اثنان؟

طرحت نموذجين للتراكم، واحدًا للمركز والآخر للتخوم، والنموذج الخاص بالمركز تتحكم فيه ارتباطات قطاعي رأس المال 1، و 2، وبذلك يعبر عن تماسك اقتصاد رأسمالي مرتكز على الذات. وفي المقابل، في حالة نموذج التخوم، يتحكم الارتباط بين الصادرات (القوة المحركة) والاستهلاك (المدفوع) في إعادة إنتاج النظام. أي أن النظام موجه للخارج (بدلًا من الارتكاز على الذات)، وهذا يعني التبعية بمعنى أن التخوم "تتواءم من جانب واحد" مع الاتجاهات السائدة في النظام العالمي المندمجة فيه. وهذه الاتجاهات هي بالضبط التي تحددها متطلبات التراكم في المركز.

(1) سمير أمين: "Development Unequal" (المرجع السابق بالإنجليزية)، ص 104 – 132.

وبالطبع فكل من النموذجين (المركزي والتخومي) قد مر بمراحل متتالية لها خصائصها المتميزة. فالنموذج التخومي مثلًا، مر بمرحلة أولية (تصدير المنتجات الزراعية والمنجمية) إلى مرحلة التصنيع لإحلال الواردات (وهو النموذج العام خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أي مرحلة باندونج)، ثم تلتها مرحلة التصنيع المتوسع مع صادرات منافسة لصادرات المركز (النموذج الصيني لأعوام التسعينيات). ومع ذلك فهو نموذج تخومي حيث إنه يعمل في إطار التواءم من جانب واحد لمتطلبات العولمة.

وهذه الشروط التي تحكم التراكم على مستوى عالمي تعيد إنتاج التنمية غير المتكافئة، وهي توضح أن البلدان المتخلفة هي كذلك لأنها تتعرض لاستغلال مضاعف، وليس لأنها متخلفة (وفي الواقع فإن تأخرها هو الذي سمح بمضاعفة استغلالها).

والخبرة تؤكد هذه النظرة، وجميع التوقعات على أساس الأسعار الثابتة، لسياسات التنمية التابعة تؤدي للتوقف تحت تأثير العجز المزدوج لميزان المدفوعات، وميزانية الدولة. أما التوقعات على أساس الأسعار الجارية فتصل لنفس النتيجة وبشكل أسرع. والتفسير لذلك أن هيكل الأسعار مشوه (تحت تأثير الصراع الطبقي المترابط على المستوى العالمي) بشكل يساعد على الاستغلال المضاعف للتخوم.

أما "اللحاق" بالمعنى الذي تحدده النظرية الفاسدة بشأن مراحل النمو، فهو مستحيل في إطار الرأسمالية القائمة بالفعل، وهي إمبريالية بطبيعتها الأصيلة. وهذه النتيجة لا تنطبق على الماضي فحسب، بل تتحدى بناء المستقبل كذلك. أما فكرة أن البلدان البازغة تسير في طريق اللحاق بفضل تداخلها المتعمق في العولمة كما هي (وهو أمر حتمي) فهي بلا أساس.

وعلى أي حال فالنموذجان يكونان معًا واقعًا واحدًا، وهو التراكم على المستوى العالمي الذي يتميز بترابطات ماركس للقطاعين 1، و 2، ولكن على المستوى العالمي وليس على مستوى مجتمعات المركز. وصادرات التخوم، على هذا المستوى، تصير عناصر مكونة لرأس المال الثابت والمتغير (التي تخفض أسعارها)، في حين تلعب وارداتها دورًا مماثلًا للقطاع "3"، أي أنها تسهل استقطاع فائض قيمة مضاعف.

الصراعات الاجتماعية والمواجهات الدولية والداخلية من منظور عالمي

ونموذج التراكم على المستوى العالمي لا يعني ضمنًا أن شكل الاستغلال الرأسمالي قد صار معممًا في إطار النظام، فهو يتبنى أسلوب الإنتاج السلعي لسلع صارت عالمية. وعلى الرغم من أن إدخال معدل للربح "ر" في كل معادلة يتمشى مع نوع ذلك الفرع من الإنتاج يوحي بتعميم الشكل الرأسمالي فإن هذا الشرط ليس حتميًا من وجهة نظر منطق النموذج. فيمكن مثلًا الاحتفاظ بمعدل الربح ر لفروع الإنتاج (ط إلى ل) مع استبعاده بالنسبة للفروع (م إلى ي)، وهذا يعني أن المنتجات (ط – ل) المنتجة في التخوم تُنتج في مؤسسات رأسمالية، وهذا يعني أيضًا استخدام التقنيات $أ^{ك}_{ل م}$، مع معدل الأجور $ج^{ت}$، في حين أن السلع (م – ي) تُنتج بأساليب غير رأسمالية، ولكنها تخضع لرأس المال عن طريق انخراطها في السوق. وهنا تواجهنا السيطرة الرسمية، ومن السهل إثبات أن كمية العمل الفائض الذي يستولي عليه رأس المال المسيطر أكبر، أي أن الاستغلال الزائد أكثر زيادة.

وهنا فقط يمكننا (وعلينا) أن نتجاوز النموذج ذا الطابع الاقتصادي، ويمكننا أن نستحضر الصراع الطبقي بشكل صحيح.

وتجاوز النموذج يعني أولًا أخذ تاريخ أصل النظام في الاعتبار، وهذا يعني القدرة على تحديد وتحليل الأساليب السابقة على الرأسمالية، وأن نلاحظ ونحلل تأثير سيطرة رأس المال على هذه الأساليب إلخ. ومساهمات فرانك، وأريجي وكاتب هذه السطور تحاول تحقيق هذا الهدف الأساسي، ولكنها جميعًا مجرد بدايات. وفي هذا المجال الذي لم يُطرق إلا قليلًا يحتاج الأمر إلى فرضيات جزئية جريئة. وقد انقسمنا في خضم المناقشات وسنستمر منقسمين، ولكن حدث تقدم كبير لأن إشكالية معاداة الإمبريالية مشتركة بيننا.

وتجاوز النموذج يعني ثانيًا أنه لا توجد قوانين اقتصادية مستقلة عن الصراع الطبقي، ولهذا السبب أعلنت أنه لا يمكن إيجاد نظرية اقتصادية للاقتصاد العالمي. ولهذا السبب نفسه أعتقد أن ماركس لم يكتب الفصل المتعلق بالاقتصاد العالمي، ومع ذلك فهناك بعض الكتاب الذين يشعرون بالحنين نحو الاقتصاد فيحاولون وضع مثل هذه النظرية.

وتجاوز النموذج يعني إذن محاولة ربط الصراع الطبقي على المستوى العالمي، ووضع هذا الترابط على الأساس الاقتصادي، مبينًا كيف يغير الصراع هذا الأساس، وفي أي اتجاه، إلخ. وهذا ما أحاول عمله، وهو بالضبط المساهمة الأساسية لماركسيي العالم الثالث، وهو أمر لا يجري تقبله ولا فهمه جيدًا في الغرب. ودون تكرار هذه التحليلات هنا، دعني أؤكد التفرقة بين: أ) البرجوازية الإمبريالية التي تسيطر على النظام ككل، وتستحوذ لنفسها على نسبة كبيرة من العمل الفائض المنتَج على المستوى العالمي؛ ب) البرولتاريا في بلدان المركز التي تحظى بزيادة في الأجور الحقيقية تتمشى بدرجة أو بأخرى مع ارتفاع إنتاجية العمل، والتي تقبل بقيادة أحزاب الديمقراطية الاجتماعية (وهاتان الظاهرتان مرتبطتان وتنتجان من استكمال بناء الرأسمالية على أساس التراكم الذاتي، وترتبطان بالإمبريالية)؛ ج) البرجوازيات التابعة في التخوم التي يتحدد موقعها طبقًا لتقسيم العمل الدولي، والتي يغير نشاطها المعادي للإمبريالية هذا التقسيم؛ د) برولتاريا التخوم المعرضة للاستغلال المتناهي بسبب عدم اكتمال الهياكل الرأسمالية، وخضوعها التاريخي للتراكم الموجه للغير، وفك الارتباط الناتج عنه بين سعر قدرتها على العمل وإنتاجية عملها، وهي لذلك رأس الحربة للقوى الثورية على المستوى العالمي؛ هـ) الفلاحين المستغَلين في التخوم المعرضين في بعض الحالات لاستغلال مزدوج مترابط من أشكال سابقة على الرأسمالية ومن رأس المال، ومن رأس المال وحده في حالات أخرى (الاستغلال المباشر)، وهم بذلك يتعرضون لاستغلال متناهٍ في جميع الأحوال، وهم لذلك الحليف المحتمل الرئيسي للبرولتاريا؛ و) الطبقات المستغِلة في الأنظمة غير الرأسمالية، والمنظمة بشكل يتمشى مع ما سبق.

وهذا العرض المبسط جدًا يوضح حقيقة أن التناقض الرئيسي الذي يحكم جميع التناقضات الأخرى، والذي تتحكم تغيراته في الظروف الموضوعية التي تعمل فيها هذه التناقضات، هو التناقض بين شعوب التخوم (البرولتاريا والفلاحين المستغَلين) وبين رأس المال الإمبريالي، وليس بالطبع بين التخوم ككل والمركز ككل.

وفي المقام الأول تحدد هذه الصراعات بشكل مباشر ومتزامن الأسعار النسبية التي يجري التبادل على أساسها بين المركز والتخوم، وبنية تقسيم العمل الدولي. وهي تحدد اتجاه ومعدل التراكم في المركز، وفي التخوم، وعلى مستوى العالم. وهي بذلك تحدد الصراعات في المركز.

وتجري هذه الصراعات في مجال يتحدد تحت تأثير تحالفات وتعارضات تتغير من مكان لآخر. وكان التحالف الديمقراطي الاجتماعي (أي سيادة الإمبريالية على الطبقات العاملة في المركز) سائدًا طوال تاريخ الرأسمالية، فيما عدا بعض لحظات الأزمات، حيث يتوقف عن العمل. أما قيادة تحالف التحرر الوطني (للبرولتاريا والفلاحين وعلى الأقل جزء من البرجوازية) فيجري الصراع حولها بين الطبقات الشعبية (وفي هذه الحالة تنضم البرجوازية بكاملها صراحة للعدو) وبين البرجوازيات (وفي هذه الحالة تنجح البرجوازية في فرض أشكال جديدة من تقسيم العمل الدولي).

وهكذا تحدد هذه الصراعات والتحالفات: أ) معدل فائض القيمة على المستوى العالمي، ومعدلاته المختلفة في المركز والتخوم؛ ب) فائض العمل المبتز في الأنظمة السابقة على الرأسمالية المسودة؛ ج) هيكل الأسعار للسلع العالمية الذي يجري على أساسه إعادة توزيع فائض القيمة (وبصفة خاصة التوزيع بين رأس المال الإمبريالي والبرجوازيات التابعة؛ د) الأجور الحقيقية على مستوى المتوسطات العالمية، وعلى مستوى متوسطها في بلدان المركز، وفي التخوم؛ هـ) مقدار الريع الذي تتحصل عليه الطبقات غير الرأسمالية (خاصة في التخوم)؛ و) ميزان التبادل بين المركز والتخوم؛ ز) سيولة انتقال السلع ورأس المال (وبالتالي معدل التبادل).

ويعني التحليل على مستوى المادية التاريخية على الصعيد العالمي أننا نعي الطبيعة العالمية للسلع (وبالتالي للقيمة) وحرية التحرك العالمية لرأس المال. وهذه مجرد اتجاهات بالطبع، ولكنها اتجاهات أساسية لأنها تعبر عن سيادة رأس المال على مستوى النظام ككل.

ومن دراسة هذا الترابط بين الاقتصاد الرأسمالي المعولم وبين الصراعات الاجتماعية والسياسية القومية والدولية، توصلت إلى النتيجة أن "الصراع بين الشمال والجنوب" لا يمكن فصله عن الصراع بين الاتجاه لإعادة إنتاج علاقات اجتماعية ذات طبيعة رأسمالية محددة من جهة، في مقابل متطلبات تجاوز هذه العلاقات في اتجاه اشتراكي من الجهة الأخرى.

ثانيًا: الحصول غير المتكافئ على الموارد الطبيعية للكوكب

لم يهتم الاقتصاد الشائع الكلاسيكي بقضية الموارد الطبيعية إلا من حيث إمكان الاستحواذ عليها كملكية خاصة، وجرى اعتبارها من "عوامل الإنتاج" التي تتيح لمالكها الحصول على دخل (ريع) يتوقف على إنتاجيتها. أما ماركس فيحلل هذا الريع بوصفه نسبة توزيع أي جزءًا من فائض القيمة الكلي، وهو يرى أن الموارد الطبيعية لا تخلق أية قيمة حتى وإن كانت أحد الأسس المهمة للثروة الاجتماعية.

والآن وقد بلغ استخدام الموارد الطبيعية معدلات غير مسبوقة، سواء منها تلك التي يمكن تملكها (أي ما تحت التربة) أو تلك التي لا يمكن تملكها (مثل الغلاف الجوي)، فإننا مضطرون للنظر في كيفية التعامل مع ظروف الإنتاج "الطبيعية". والاقتصاد الشائع المعاصر يصر على متابعة أسلوبه بإدخال عوامل الإنتاج هذه في خط التفكير التقليدي ليضع لها "سعرًا". أما أنا فأنظر للموضوع بطريقة مختلفة بمتابعة منطق ماركس دون وجل، خاصة أن هذه القضية توضح بكل جلاء الحدود التي لا يمكن لما يسمى علم الاقتصاد أن يتخطاها. وهذا أدعى لمزيد من الانتقاد لواقع الرأسمالية من جهة، وللوصف التغريبي للاقتصاد الشائع الجديد المسمى "بالأخضر" من الجهة الأخرى.

إن قضية الموارد الطبيعية للكوكب تضع النظام المعولم المنحرف لواقع الرأسمالية/ الإمبريالية تحت المجهر، والاستراتيجيات التي تتبعها المراكز السائدة وتطبيقاتها هي محاولات لاحتكار الوصول لهذه الموارد لحسابها الخاص. وهذا يعطي الريع الإمبريالي بعدًا ثانيًا يضاف إلى الفروق في أسعار قوة العمل على المستوى المعولم.

وفي ما يلي سنتابع هذه القضايا بادئين بالريع المنجمي (أي نقطة البداية التاريخية لمعالجة قضية الموارد الطبيعية)، ثم مناقشة واسعة للموارد غير المملوكة، انتهاءً بفحص الصراعات بين الشمال والجنوب حول هذه القضية الحاسمة التي تهدد مستقبل البشرية.

نظرية الريع المنجمي وتطبيقاتها

هل تنطبق النظرية الماركسية عن ريع الأرض على مجال المناجم؟ هنا تواجهنا نفس أوضاع الحاجة إلى الوصول لشروط الإنتاج الطبيعية، حيث يجد رأس المال نفسه أحيانًا

في مواجهة قيود الملكية الخاصة، ولكن حالة المناجم لها بعض القسمات الخاصة.

وأول هذه القسمات هي عدم قابلية هذه الموارد للتجديد، وهذا يفرض تكلفة معينة للإنتاج تخرج عن نطاق الريع، وهي تكلفة الإحلال. وفي النظام الرأسمالي يأخذ مالك المنجم الرأسمالي هذه التكلفة في الاعتبار، وهي ترتبط بطريقة عمل الرأسمالية، أي أنها تخضع لعاملين: 1) المدى الزمني للربح المتوقع للرأسمالي؛ 2) المدى الزمني لحق امتياز الحصول على المورد (أي لتشغيل المنجم). والعاملان ليسا مستقلين أحدهما عن الآخر. ولذلك يحتاج الرأسماليون مالكو المناجم إلى استبقاء مبلغ يسمح باستمرار نشاطهم بنفس معدل الربح عندما ينضب المنجم الذي يستغلونه. وهكذا يضطر مشغلو المناجم إلى تخصيص جزء من ربحهم الإجمالي الظاهري (وهذا الجزء هو في الحقيقة تكلفة) للبحث عن احتياطيات جديدة سواء في منطقة امتيازهم أو غيرها. ويعبر القصر النسبي للفترة الزمنية للعملية عن الحقيقة المعروفة أن الاحتياطيات تتناسب مع الإنتاج وليس العكس، ففي أية لحظة من التاريخ يبدو بصفة عامة أن الاحتياطيات لا تكفي أكثر من عشرين عامًا تقريبًا.

أما تكلفة نضوب الموارد هذه من وجهة نظر الجماعة فمختلفة تمامًا، وقد سبق أن وضحت أن سيطرة المجتمع على التنمية الاجتماعية تعني مدى زمنيًا أطول بكثير من الحسابات الرأسمالية التي تبدو نسبية وأقصر. فعندما يدير المجتمع عملية منجمية مثلًا، يجب أن يكون المبلغ المجنب كافيًا عند نضوب المورد، إما لتكلفة استغلال منجم جديد لنفس المنتج وبنفس التكلفة الاجتماعية، أو لإحلال منتج صناعي يحقق نفس القيمة الاستعمالية، أو اللجوء لنشاط إنتاجي آخر له قيمة استعمالية مختلفة، ولكن يحقق ذات القيمة المضافة، وبذلك يعتبر بديلًا مكافئًا.

وتبقى بعض الأسئلة: 1) عدم دقة مثل هذه الحسابات لفترة زمنية طويلة (خمسين عامًا مثلًا)، وهو أمر لا يمكن استبعاده حتى في مجتمع اشتراكي؛ 2) كيف يمكن ترشيد مثل هذه القرارات الجماعية في مجتمع لا طبقي؟

وهنا يمكن أن نضيف أن هذه الحسابات تتجاوز مسألة "الاقتصادات الخارجية والاقتصادات الخارجية السلبية" (وهي مسألة لا إجابة لها على أي حال). ويمكن أخذ هذه العوامل في الاعتبار لدرجة ما في ظل الرأسمالية عن طريق فرض ضرائب تعويضية.

وجدير بنا أن ننوه أن خاصية عدم التجدد ليست ظاهرة مقصورة على الإنتاج المنجمي، فالتربة الزراعية تتعرض هي الأخرى للتدهور إذا لم تجرِ صيانتها بانتظام. والخبرة التاريخية للرأسمالية تثبت محدودية رشادها في هذا المجال (فتبديد التربة الزراعية وظاهرة التصحر خاصة في التخوم حقيقة تاريخية). بل الأمر أخطر من ذلك، فالموارد التي تبدو غير قابلة للاستنزاف (الهواء والماء) تحتاج هي الأخرى – بعد ارتفاع درجة التصنيع لكثافة معينة – إلى العناية مثل التربة الزراعية، وهو ما تأكد مع تفاقم قضية البيئة.

والقسمة المميزة الثانية للإنتاج المنجمي ذات طبيعة تاريخية، فهذا الإنتاج ظهر وتطور مع تطور الرأسمالية، بعكس الزراعة التي ظهرت قبل الرأسمالية. وريع الأرض الرأسمالي التصق بنوع سابق عليه، أما الريع المنجمي فلم يكن له سابق. وعدا ذلك لا يمثل مجال الإنتاج المنجمي أية صفة خاصة في المرحلة الحالية.

ولهذا يقابلنا في هذا المجال أنواع مختلفة من الريع التفاضلي، يُعبر عنها بأشكال مختلفة، فالمناجم عالية المعدات الثقيلة يقابلها الريع من النوع الثاني (المرتبط بكثافة الاستثمار) لا النوع الأول. وصعوبة الدخول لهذا القطاع الناتجة عن حجم رأس المال اللازم، تؤدي كثيرًا للجمع بين الريع التفاضلي والأرباح الاحتكارية (بالمعنى الشائع) التي تسمى "بالتقنية" (التي قد تكون دائمة أو مؤقتة)، وهذه تختلف نظريًا على الأقل عن الريع.

وأحيانًا يظهر الريع المنجمي المطلق ويضاف إلى الريع التفاضلي والأرباح الفائقة (الاحتكارية). وعلى هذا المستوى، وأخذًا في الاعتبار الظروف التي يتحقق فيها هذا الريع، نجد تناظرًا مع ريع الأرض، مع الاختلافات النوعية بينهما كذلك.

والريع المنجمي مثله مثل ريع الأرض، يظهر عندما تتحكم طبقة اجتماعية في الوصول إلى المورد المعين، فعندما يفرض أصحاب الأرض حقوق ملكيتهم على ما تحتها، يمكنهم فرض ريع منجمي على المشغلين الرأسماليين. والمثال على ذلك الريع المفروض على حقول النفط في الولايات المتحدة (وهو الريع المطلق المفروض لمصلحة ملاك أفقر الحقول، وليس الريع التفاضلي الذي تحصل عليه الشركات التي تعمل في الحقول الغنية، كما في الشرق الأوسط). ومع ذلك، فبصفة عامة تكتفي الدولة الرأسمالية بصفتها الممثلة لمصالح البرجوازية، وبالتالي المالكة لما تحت التربة، بالسماح

للقطاعات المسيطرة من رأس المال بالحصول على هذه الموارد في مقابل رسوم رمزية.

وحدث نفس الشيء على مستوى النظام العالمي، فنتيجة لسيطرة الدول الإمبريالية على المستعمرات، وحتى بعض الدول المستقلة رسميًا، حصلت الاحتكارات على الموارد الطبيعية للتخوم. فكانت حقوق الاستخراج تمنح من الإدارات الاستعمارية، أو تنتزع بالقوة العسكرية، أو نظير مبالغ تافهة من قبيل "البقشيش" تحسب ضمن النفقات العامة غير المباشرة، وليست كنوع من الريع.

وظهر الريع المنجمي مؤخرًا على المستوى العالمي عندما بدأت دول التخوم تحاول فرض ريع حقيقي في مقابل الحصول على مواردها المنجمية.

وعلى المستوى الفكري، علينا أن نميز جيدًا بين الدولة الريعية والشركة الرأسمالية التي تستغل الموارد، سواء أكانت أجنبية أم كانت وطنية، وفي هذه الحالة الأخيرة حتى إن كانت شركة مملوكة للدولة. وما دام المورد يصدر للخارج، تخضع شروط الاستغلال والتي تسمح بربح للرأسمالي زائد ريع، للمواجهة على المستوى الدولي بين الدولة صاحبة المورد ورأس المال الاحتكاري الذي يسيطر على عملية الاستخراج.

وبالطبع فلا الاحتكارات المعنية في وضع الفلاحين في حالة الزراعة، ولا الدول في وضع ملاك الأرض القدامى، فالتشابه له حدوده الواضحة. والصياغة السطحية للاقتصاديين النيوكلاسيكيين قد تتحدث عن "احتكار مزدوج" في مقابل المنافسة المزدوجة "المكتملة الواضحة" بين الفلاحين والملاك، ولكنني أفضل البعد عن هذا التحليل الشكلي وأصف الطبقات المعنية.

وهنا علينا أن نسأل: كيف يتحدد مستوى الريع المنجمي. ومرة أخرى لا يمكن أن نقبل "نظرية الطيف" التي تقول بأنه يتراوح بين الصفر وبين قيمة تبتلع إجمالي فائض القيمة.

والاقتصاد الشائع مهوّس بفكرة "الأسعار الحقيقية" سواء بالنسبة للسلع العادية، أو العمل، أو النقود، أو الزمن أو الموارد الطبيعية. وليست هناك أسعار حقيقية يكشفها السوق بقدرته المعجزة، فالأسعار هي الناتج من الأثر المجمع لمعدلات استغلال العمال (معدلات فائض القيمة)، والمنافسة بين رؤوس الأموال المفتتة، والخصم المقتطع على

شكل ريع احتكاري، والظروف السياسية والاجتماعية التي تحدد تقسيم فائض القيمة بين الأرباح، والفائدة، وريع الأرض، والريع المنجمي.

وهكذا فالريع المنجمي يتحدد نتيجة للحلول الوسط بين مالكي ما تحت الأرض من جهة، والطبقة الرأسمالية ككل من جهة أخرى. ونظرًا لأن الخصم الذي يمثله الريع المنجمي يؤثر على النظام الكلي لإعادة إنتاج رأس المال، فإن تدخل السلطات العامة كان دائمًا حاسمًا.

قضية البيئة (أو الإيكولوجيا) والتنمية المستدامة حسب الزعم.

سندرس هنا بعض القضايا التي تخرج، كما قلت من قبل، عن المنطق الاقتصادي المحدود.

درس م. فاكيرناجيل، و و. ريس، في كتابهما "وقع أقدامنا على البيئة" (1996)، فرعًا مهمًا من قبيل الفكر الاجتماعي الانتقادي بشأن بناء المستقبل، وهما لم يكتفيا بتحديد مفهوم جديد وهو "وقع القدم البيئي"، بل حددا وحدة قياسية له، وهي "الهكتار العالمي" الذي يقيس القدرة البيولوجية للمجتمع/ البلد (وهي إعادة إنتاج ظروف الحياة على الأرض) بالنسبة لاستهلاكها للموارد التي تتيحها هذه القدرة البيولوجية.

والنتائج التي توصل إليها الباحثان تثير القلق، فالقدرة البيولوجية للكوكب، كما حسباها، هي 2,1 هكتار عالمي للفرد أي 13,2 مليار هكتار عالمي لعدد 6,3 مليار شخص يعيشون على سطح الأرض. وكان متوسط الاستهلاك العالمي لهذه الموارد في منتصف التسعينيات2,7 هكتار عالمي للفرد، وهو معدل يعني لا توازن خطيرًا بين الاستهلاك والمتوفر. ومع ذلك فمتوسط استهلاك بلدان الثالوث (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) يزيد عن المتوسط العالمي بنسبة أربعة أضعافه، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من القدرة البيولوجية لمجتمعات الجنوب تستهلكها مجتمعات هذه المراكز. وبعبارة أخرى فإن التوسع الحالي للرأسمالية كما هي في الواقع، يدمر الكوكب والبشرية.

والنتيجة المنطقية لهذا التوسع هي إما الإبادة الجماعية لشعوب الجنوب بصفتها سكانًا زائدين عن الحاجة، أو في أحسن الفروض بقائهم في حالة من الفقر المتزايد. وهناك خط من الفكر الفاشي الذي يحاول إضفاء الشرعية على مثل هذا "الحل النهائي" للمشكلة.

وأهمية هذا العمل تتجاوز النتائج التي توصل إليها، فهي طريقة "حسابية" وليست مجرد "خطاب" لتحديد "القيمة الاستعمالية" لموارد الكوكب معبرًا عنها بالهكتارات العالمية لا الدولارات.

وهذا يثبت أنه من الممكن تقدير القيمة الاستعمالية الاجتماعية بالحساب الرقمي. ولهذا الإثبات قيمة حاسمة لأن الاشتراكية تعرف بأنها مجتمع يقوم على أساس القيمة الاستعمالية وليس القيمة التبادلية. وطالما أكد المدافعون عن الرأسمالية أن الاشتراكية مجتمع طوباوي غير ممكن لأن القيمة الاستعمالية لا يمكن قياسها إلا إذا جرى ربطها بالقيمة التبادلية (أي بتعريفها بتعبير "الانتفاع" في الاقتصاد الشائع).

والاعتراف بالقيمة الاستعمالية (وحساب وطأة القدم الاقتصادية مجرد مثال عليها)، يعني أن الاشتراكية يجب أن تكون "حامية للبيئة" (إيكولوجية)، بل لا يمكن إلا أن تكون حامية للبيئة. وهنا نذكر مقولة ألفاتار: "الاشتراكية الشمسية أو لا اشتراكية". ولكنه يعني كذلك أن هذا الاعتراف مستحيل في أي نظام رأسمالي حتى لو كان قد جرى "إصلاحه".

وكان ماركس قد لاحظ وجود هذه المشكلة وعبر عنها عندما أكد التفرقة بين القيمة والثروة اللتين يخلط بينهما الاقتصاد الشائع. وقال ماركس صراحة إن التراكم الرأسمالي يدمر الأساس الطبيعي الذي يقوم عليه هذا التراكم، وهو: الإنسان (أي العامل المستغَل المضطهد والمسود)، والأرض (الرمز للثروات الطبيعية المتاحة للبشرية). وبغض النظر عن محدودية التحليل الذي استخدمه ماركس في وقته، فإنه دليل على الوعي الواضح بالمشكلة (وليس مجرد حدس بها) يجب الاعتراف به.

ومن المؤسف أن المدافعين عن البيئة بمن فيهم فاكرناجل وريس، لم يقرأوا ماركس، وإلا لكانوا طوروا اقتراحاتهم، وأدركوا مضمونها الثوري، وتجاوزوا ماركس في هذا المجال.

وهذا النقص في الحركات البيئية الحديثة يفسر وقوعها في براثن الاقتصاد الشائع الذي يحتل مكانة مهمة في المجتمع المعاصر، وهذا الوقوع مستمر بل متقدم.

والدفاع السياسي عن البيئة (كما عبر عنه ألان ليبتز) كان يقع ضمن مجموعة الفكر

اليساري الميال للاشتراكية، ثم جاءت حركات الخضر (وبعدها الأحزاب) فحددت مكانها في يسار الوسط بالتعبير عن الدفاع عن العدالة الاجتماعية والدولية، وانتقادها لتبديد الموارد، واهتمامها بمصير العمال والشعوب الفقيرة. وبغض النظر عن تعددها فإن أحدًا منها لم يُقم العلاقة الأكيدة بين البعد الاشتراكي الحقيقي وبين البعد البيئي الذي لا يقل أهمية. ولتأكيد هذه العلاقة علينا الرجوع لما أكده ماركس عن التفرقة بين الثروة والقيمة.

ويجري استحواذ الفكر الشائع على البعد البيئي بطريقين، الأول هو جعل قياس القيمة الاستعمالية مجرد أسلوب محسن لقيَاس القيمة التبادلية، والثاني هو ربط التحدي البيئي بأيديولوجية "الوفاق". وبهذه الطريقة يختفي الوضوح الفكري بأن الرأسمالية وحماية البيئة متعارضان بطبيعتهما.

ويسير هذا الاستحواذ على الحسابات البيئية لمصلحة الاقتصاد الشائع بخطى واسعة، وجرى تعبئة الآلاف من شباب الباحثين في أمريكا ومقلديها في أوروبا لهذه القضية.

وفي هذا النمط من التفكير تعتبر "التكلفة البيئية" ضمن الاقتصادات الخارجية.

وتتخذ الطريقة الشائعة لقياس التكلفة/ المنفعة عن طريق القيمة التبادلية (المربوطة بأسعار السوق) أساسًا لتحديد "السعر العادل" الذي يربط الاقتصادات الخارجية بالاقتصادات الخارجية السلبية.

وبالطبع لا يخبرنا هذا الحساب – وهو عبارة عن مجموعة من المعادلات الرياضية – كيف يتحول هذا السعر العادل إلى سعر السوق الفعلي. وهنا يُفترض أن بعض "الحوافز" الضريبية وغيرها تكفي لتحقيق ذلك، ولا يوجد دليل على تحقق ذلك بالفعل.

وفي الواقع فقد استخدمت الاحتكارات قضية البيئة كمبرر لفتح مجالات جديدة لتوسعها المدمر، ويقدم فرانسوا هوتار أدلة دامغة على ذلك في كتابه عن الوقود الحيوي. وقد صارت "الرأسمالية الخضراء" جزءًا لا يتجزأ من خطاب السلطات في بلدان الثالوث سواء على اليمين أو اليسار، وكذلك المديرين في الاحتكارات. وبالطبع فالبيئة المعنية من النوع المعروف "بضعيف الاستدامة" (بمعنى أنه يمكن للسوق أن تجد البدائل لجميع الموارد الطبيعية وبالتالي فهي ليست ضرورية لتحقيق الاستدامة). وبعبارة أخرى التسليع الكامل

"لحق الوصول لموارد الكوكب". ويدافع جوزيف ستيجليتس في تقرير لجنة الأمم المتحدة التي رأسها والصادر في 24 /26 يونيو 2009، عن هذا الموقف مقترحًا "مزادًا" لموارد الأرض (مثل حقوق الصيد، والحق في التلويث، إلخ.). وهذا يعني تأييد الاحتكارات في محاولتها رهن مستقبل شعوب الجنوب.

ووقوع الخطاب البيئي في براثن ثقافة التوافق السياسية (وهي التعبير عن الرأسمالية بوصفها نهاية التاريخ) متقدم كذلك، وهو يحدث بطريقة سهلة، ذلك لأنه يتوافق مع التغريبات والأوهام المرتبطة بالثقافة السائدة. وكذلك لأن هذه الثقافة موجودة وتحتل مكانًا مهمًا في عقول أغلب الناس في الجنوب كما في الشمال.

وفي المقابل يصعب التعبير عن متطلبات الثقافة الاشتراكية المعارضة؛ لأنها ليست قائمة أمام أعيننا. فهي جزء من مستقبل علينا اختراعه، أي مشروع حضاري مفتوح للتصور الخلاق. وتعبيرات (مثل "الاشتراكية عن طريق الديمقراطية وليس السوق"، و"نقل المستوى الحاسم لاتخاذ القرارات من الاقتصاد والسياسة إلى الثقافة") ليست كافية رغم قدرتها على تمهيد الطريق لعملية التحول. فالأمر يتعلق بتحول "قرني" طويل لإعادة البناء الاجتماعي مبني على مبادئ تختلف عن مبادئ الرأسمالية سواء في الشمال أو الجنوب. وهي عملية لا يمكن أن تكون سريعة، ولكن بناء المستقبل مهما كان بعيدًا يبدأ اليوم.

الدفاع عن البيئة والماركسية

تختلف وجهات نظر التيارات السائدة للدفاع عن البيئة (وخاصة تلك الأصولية منها) عن الماركسية رغم أن كليهما يعترض على الأثر المدمر لأساليب "التنمية" الحالية.

ويرجع تيار الدفاع عن البيئة هذا الأثر المدمر لتبني "الحداثة" لفلسفة من المركزية الأوروبية البرومثية (نسبة لبرومثيوس في الأساطير اليونانية) التي ترفض اعتبار الكائن البشري جزءًا من الطبيعة، وتعتبر أنه يعمل علي تذليلها لتوفير احتياجاته. ولهذه الفلسفة نتيجة ثقافية خطيرة، لأنها تدعو بالتبعية لتبني فلسفة أخرى خطيرة هي اعتبار البشر أبناء الطبيعة "الأم". وبهذه الروح يجري في مقابل انتقاد الفلسفة الأوروبية، امتداح

فلسفة أخرى نابعة من قراءة معينة للهندوسية. وهو امتداح مبني على تجاهل أن ممارسات المجتمع الهندي لا تختلف عن المجتمعات الغربية لا في الماضي ولا الحاضر، بما في ذلك ما يتعلق بممارسة العنف (فالمجتمع الهندوسي أبعد ما يكون عما يدعيه من البعد عن العنف)، ولا فيما يتعلق بإخضاع الطبيعة للاستغلال.

أما ماركس فيبني تحليله للموضوع على أساس مختلف تمامًا، فهو يفسر الدور التخريبي للتراكم بالمنطق الرأسمالي المبني على الجري وراء الربح السريع. وهو يقدم الوقائع الدالة على هذا في الجزء الأول من كتاب رأس المال.

وهاتان الطريقتان في قراءة الواقع تؤديان لأسلوبين مختلفين للرد على التحدي (وهو الدور المدمر "للتنمية"). فالمدافعون عن البيئة "يدينون التقدم" كما يفعل "ما بعد الحداثيون" الذين يقيمون التقدم العلمي والتكنولوجي بشكل سلبي. وهذه الإدانة تقود بالتالي لنظرة للمستقبل غير واقعية على أحسن تقدير. وهم يتقدمون بتنبؤات عن نضوب هذا المورد الطبيعي أو ذاك (مثل موارد الطاقة الأحفورية)، ثم يعممون هذه التوقعات ذات الطبيعة المروعة بشأن محدودية موارد الطبيعة. وهذه المحدودية حقيقية بالطبع، ولكن يمكن أن تستخدم للوصول لنتائج لا علاقة لها بالواقع، فهي تتجاهل عن عمد ما قد يحققه التقدم العلمي من حلول تلغي هذه التوقعات المتشائمة.

ومع ذلك فالمستقبل البعيد لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن التأكيد مقدمًا على إمكانية حل أية مشكلة تظهر في المستقبل البعيد. والعلم ليس بديلًا عن الإيمان (الديني أو الفلسفي)، والجدل حول الرد على هذا التحدي على هذا المستوى لا يؤدي لأية حلول.

وفي المقابل عندما نقف على الأرضية التي مهدها ماركس – وهي تحليل الرأسمالية – فيمكن عندئذ مواجهة التحدي. وبالتأكيد سيكون هناك تقدم علمي في المستقبل يسمح بخلق التكنولوجيا التي تسمح بالرد على التحدي الخاص بنضوب بعض موارد الطبيعة، ولكن الأمر الذي يمكن تأكيده هو أنه ما دام العنصر الحاسم في تحقيق هذا التقدم هو منطق الرأسمالية الذي يفرض على المجتمع تطبيق معيار الربحية في المدى القصير، فلن يمكن الاستفادة من هذا التقدم في استخدام الموارد الطبيعية للكوكب إلا بقدر ما يحقق هذه الربحية. وفي هذه الحالة يمكن أن يؤدي ذلك لتدمير البيئة، بل قد يجري التمادي في هذه الممارسات الضارة.

ويمكن القول إن الشرط لنجاح البشرية في الوصول إلى أفضل أساليب التعامل مع الطبيعة، هو تحقيق نظام لإدارة الموارد مبني على استخدام القيمة الاستعمالية وليس على القيمة التبادلية التي يفرضها المنطق الرأسمالي. وأتحدث هنا عن نظام أفضل وليس عن نظام نهائي مبرأ من الخلل الذي لا يخلو منه نشاط أو فكر بشري. والانتقاد الذي قدمته في بعض كتاباتي السابقة للمركزية الأوروبية يقع في نطاق الفكر الماركسي، في مقابل الخطاب الثقافوي ما بعد الحداثي الذي يزعم الدفاع عن البيئة.

واختيار المدافعين عن البيئة للمستوى الخطأ في الدفاع عن القضية يقود إلى مأزق نظري بل سياسي كذلك، فهذا الاختيار يسمح للقوى الرأسمالية المسيطرة بالتلاعب بكل المقترحات السياسية المقدمة. فهذه الضجة المبالغ فيها عن نضوب الموارد تبرر للقوى الإمبريالية التمسك باحتكار موارد الكوكب ومنع شعوب التخوم من استخدام هذه الموارد في تنمية مجتمعاتهم بما يترائى لهم - إن صوابًا أو خطأ.

ولا يصح الرد على الدعاوى التي تنكر خطورة الأوضاع بالقول إنها تعود إلى مراكز الدفاع عن المصالح الخاصة (مثل اللوبي المدافع عن صناعة السيارات)، فهذه المراكز جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي وهي تتنافس طول الوقت دفاعًا عن مصالح هذه الفئة من الرأسماليين أو تلك. وهكذا يعارض اللوبي المدافع عن الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة، اللوبي المدافع عن الرأسمالية "الخضراء". ولا يمكن للمدافعين عن البيئة الخروج من هذا المأزق إلا بأن يفهموا أن عليهم أن يصيروا... ماركسيين!

الصراع بين الشمال والجنوب حول الوصول لموارد الكوكب.

قضية "الريع المنجمي"، أو بصفة عامة، الدخل الذي يمكن أن تحصل عليه البلدان مقابل الموارد الطبيعية الموجودة داخل أراضيها، لا يمكن فصله عن الأشكال التي يفرض بها رأس المال الإمبريالي سيطرته على التخوم المسودة. ولذلك فمعالجة هذه القضية مرتبط تمامًا بتحليل مراحل الإمبريالية، والتحالفات الطبقية الدولية المرتبطة بها، وتقسيم العمل الدولي المبني على هذه التحالفات. وبناء عليه، تنتج كل مرحلة ما يناظرها من ترتيبات للإنتاج والطلب، وهياكل مناسبة لتوزيع الدخل، ومعدلات متدرجة لأجور العمال (أي تنخفض في التخوم عنها في المراكز)، ومستويات ومعدلات الربح، وكميات ومعدلات

ريع الأرض، وكمية الدخل الناتج عن الموارد الطبيعية.

وبعملية مقاربة أولية، نميز بين ثلاث مراحل من تراكم رأس المال في النظام الإمبريالي.

ففي خلال المرحلة الأولى (أي القرن التاسع عشر الطويل، وحتى الثلاثينيات أو الستينيات من القرن العشرين حسب البلد أو المنطقة) يفرض تقسيم العمل الاستعماري التقليدي على التخوم الاكتفاء بتصدير المنتجات الزراعية والمنجمية. وتقسيم العمل هذا المبني على التحالف الطبقي بين الإمبريالية والطبقات الحاكمة المحلية يؤدي إلى هيكل للأسعار النسبية للسلع المباعة على المستوى العالمي، يلائم تراكم رأس المال الصناعي في المركز، بما يسمح بزيادة الأجور (في المركز) في تواز مع تطور قوى الإنتاج. وهيكل الأسعار المناظر لهذا التوازن في التخوم، يفسح مكانًا لريع الأرض الذي يحصل عليه ملاك الأرض المتحالفين مع الإمبريالية، ولكنه لا يسمح بأي ريع منجمي. فرأسمال الاحتكارات الإمبريالية احتفظ لنفسه بحق الحصول على الموارد المنجمية للتخوم، وحصر نمو البرجوازيات في المناطق المسودة في دور الكومبرادور، وكثيرًا ما يُنسى أن النمو السهل للسنوات الثلاثين المجيدة (1945 – 1975) ارتبط بأسعار للطاقة (وخاصة البترول) تقترب من لا شيء.

وتبدأ المرحلة الثانية من العولمة غير المتوازنة مع انتصارات حركات التحرر الوطني في بلدان آسيا وأفريقيا (مرحلة باندونج 1955 – 1980) وتوسع حركة عدم الانحياز. وتتميز هذه المرحلة الثانية بالتصنيع لإحلال الواردات، وفرض ترتيب جديد للتحالفات الطبقية الدولية بحلول البرجوازية القومية محل الطبقات الحاكمة القديمة.

وفي هذه المرحلة يستمر التوازن الديناميكي في الاعتماد أساسًا على التوسع في سوق المركز، المبني على ارتفاع الأجور (في الشمال)، مع استمرار التبادل غير المتكافئ. فالتخوم تستمر في تصدير المواد الأولية مع استمرار ركود أجور العمال، وتستورد بثمنها معدات الإنتاج الصناعية بدلًا من سلع الاستهلاك التي كانت تستوردها من قبل. وفي بعض الحالات يختفي ريع الأرض عندما يُضرب التحالف الإقطاعي عن طريق إصلاح زراعي برجوازي ينتج طبقات جديدة من أغنياء ومتوسطي الفلاحين. ويفيد الانخفاض النسبي لأسعار المنتجات الزراعية الناتج عن هذا الإصلاح مصالح البرجوازية المحلية

القائمة بالتصنيع لإحلال المستوردات، وكذلك للإمبريالية بقدر ما تصدر هذه المنتجات للمركز.

ورغم محدودية "الصحوة الأولى لشعوب الجنوب"، لم تتأخر شعوب باندونج عن إثارة موضوع الدخل المنتظر من مواردها الطبيعية، فقد أعلنت باندونج مبدأ فرض السيادة على تلك الموارد، وفرضت، وإن تأخر ذلك حتى 1973، رفع أسعار النفط الخام.

وهذا التعديل في شروط الحصول على الموارد الطبيعية (ويرمز له رفع سعر البترول) لم يكن ضد مصالح رأس المال، فإضافة ريع (بترولي) لأسعار منتجات الموارد الطبيعية التي يصدرها الجنوب رفع الإمكانيات المالية لبرجوازيات الجنوب، وسمح لها ببدء مرحلة جديدة من التصنيع وتصدير المنتجات الصناعية إلى المركز، ونقل بعض المصانع من الشمال للجنوب مما زاد من أعداد جيش العاطلين الاحتياطي ورفع من معدلات الربح (في الشمال). ومن ثم صار المحرك للتوسع هو صناعات التصدير في الجنوب، والتي دعمت بعض الصناعات الدافعة للنمو في الشمال لمعاودة التوسع. وكان برنامج برجوازيات التخوم في تلك المرحلة هو التغلب على تناقضات النظام العالمي في إطار رأسمالي صرف.

ورفض الثالوث الإمبريالي أية اقتراحات لإقامة "نظام اقتصادي دولي جديد"، وإن كان قبل تعديل أسعار البترول الخام. وقدمت أطروحات متعددة بشأن هذه القضية، وبعضها أبرز تغير الظروف الموضوعية لإنتاج الطاقة، مثل تغير اتجاه أسعار البترول الخام الذي بدأ مرحلة من الارتفاع في الستينيات بعد قرن تقريبًا من الاتجاه النزولي. وبعضها الآخر أبرز التناقضات في المعسكر الإمبريالي، حيث حاولت الولايات المتحدة قلب اتجاه كان يسير ضدها (مثل أزمة الدولار) بتعبئة احتكارات البترول متعدية الجنسية، والبلدان المنتجة للبترول ضد أوروبا واليابان. والبعض حتى تحدث عن استراتيجية الشركات المتعدية الجنسية التي اختارت أن تتحالف مع بلدان العالم الثالث ضد بلدان المركز، وأنها بنقل الصناعات التي تتحكم فيها إلى الجنوب تستهدف رفع معدلات الربح.

وفي الواقع أدت "المواءمات" التي اضطرت لها الاقتصادات الشمالية "لاستيعاب صدمة البترول" لقيام استراتيجيات تعود للهجوم وتلغي الكثير من مكاسب الطبقات العاملة في ظل الحل الوسط الاجتماعي الديمقراطي. وسمحت هذه الاستراتيجيات

بفرض التنازلات على الطبقات العاملة بما يسمح بعودة عملية التراكم التي كانت قد تراجعت.

وهكذا عاد "النظام الجديد" للوجود (ونقل المصانع هو المعبر عنه)، ولكنه لم يكن لصالح البرجوازيات في التخوم ولا لدولها كما كان القصد، بل جرى تحريكه بمعرفة ولصالح الاحتكارات الرأسمالية في المراكز الإمبريالية. وبدأت هذه العملية المرحلة القصيرة المعروفة بالعولمة النيولبرالية والتي سميتها "الزمن الجميل" [1] الثاني. والتدهور السريع المنتظر لهذه المرحلة من العولمة خلقت الظروف "لمرحلة ثانية لصحوة الجنوب" بدأت حتى قبل الانهيار المالي لعام 2008.

استعادت الطبقات الحاكمة لدول الجنوب –أو البازغة منها على الأقل– المبادرة ودخلت مرحلة من التصنيع المكثف، وتحديث الزراعة. والسير في هذا الطريق يقتضي المزيد من الحصول على موارد الكوكب رغم أن تكلفة الحصول عليها تزداد بانتظام نظرًا لتزايد ندرتها. وفضلًا عن مشاكل التكلفة هذه فهناك معركة تدور حول الوصول لها في حد ذاته، فالثالوث الإمبريالي ينوي الاحتفاظ بها لنفسه – وهو أمر ضروري للمحافظة على "أسلوب الحياة" لشعوبهم، وهو الأساس لاستمرار الوفاق الاجتماعي اللازم لاستمرار سيطرة رأس المال – باستخدام القوة العسكرية الغاشمة. وهكذا يصير الصراع بين الشمال والجنوب الصراع الرئيسي في عصرنا الحالي.

والموارد الطبيعية يتسع مداها كثيرًا عما كانت عليه منذ وقت قريب، فهي تتضمن النفط الخام والغاز وإلى جانبهما المعادن النادرة، والماء، والأرض الزراعية – التي حدث الكثير من الصراعات حول الوصول إليها – وحتى الجو (ومن خلاله المناخ).

وفي ظل هذه الظروف يستحيل الوصول إلى تحديد الريع المنجمي (وبصفة عامة تكلفة الحصول على المورد المعين) بشروط عامة، بل يجب أن ينتج من تحليلات محددة لحالات ملموسة. فلكل معدن ظروفه الخاصة التي تحدد الريع الممكن الاتفاق عليه. وكمثال يمكن أن نذكر مشكلة خام الحديد الذي كان يُنتج قديمًا فقط في البلدان المتقدمة لتزويد صناعات الصلب بها، وحيث لم يعد المنتجون الكبار قادرين على تزويد هذه الصناعات بكفايتها من الخام، أمن الغرب لنفسه "حزامًا للمناجم" من عدد من البلدان

(1) Samir Amin, Unequal Development, pp. 104 -136

المضمونة (كندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وأستراليا) التي تستطيع توفير الخام بأسعار تنافسية للمستقبل المنظور. وفي ظل هذه الظروف يجد المنتجون من بلدان العالم الثالث (فنزويلا، وموريتانيا، والهند، وماليزيا) أنفسهم "مهمشين" ومحرومين من أسلحة التفاوض (خاصة إذا لم تؤيدهم البرازيل). ومن الناحية الأخرى تحتاج إقامة صناعات صلب في العالم الثالث إلى موارد وفيرة، وهنا يظهر احتمال قيام تجمع جديد يضم بلدان الأوبك، والصين، ومنتجي الخام من العالم الثالث، وهذا التجمع يدعم الاستقلال الجماعي للعالم الثالث، ويلغي تبعية صناعات الخام/ الصلب في العالم الثالث لتلك القائمة في المركز والتي تسيطر على كليهما حاليًا. وفي مثل هذه الحالة يجري تحديد الريع المنجمي بالتفاوض على أساس دولة لدولة.

والاستخدام للريع المنجمي يتوقف على طبيعة الطبقات المسيطرة، وفي الحالات القصوى، وهي كثيرة، يبدد بالكامل بمعرفة الفئات الحاكمة التي يضمن هذا الريع بقاءها في السلطة، دون أن تستفيد منه الطبقات الشعبية أو حتى البلد (لأنه لا يستثمر في التنمية). وفي حالات أخرى (كدول الخليج) يذهب الريع بكامله لدعم السوق المالي المعولم الذي تسيطر عليه الاحتكارات الإمبريالية. وتناسب هذه الطرق لاستخدام الريع لصالح الدول المعتمدة عليها، أو لأنظمة عتيقة لا حول لها، الإمبريالية المسيطرة. وفي المقابل إذا استخدم الريع لأغراض التنمية حتى الرأسمالية منها كما يحدث في البلدان البازغة، يصير الخلاف أمرًا حتميًا.

هل تعرض الريع الإمبريالي للمساءلة؟

والجزء الظاهر من الريع الإمبريالي –والناتج من تدرج أسعار قوة العمل (أي خفضها في التخوم)– ضخم ويمكن قياسه لمن يتجشم العناء. وهذا الجزء يمكن لبلدان الجنوب أن تستحوذ عليه بقدر ما تمارس سياسة فك الارتباط، ولو جزئيًا، عن طريق إعطاء الأولوية للسوق الداخلي ولاحتياجات الطبقات الشعبية. وهنا فقط ترتبط معاداة الإمبريالية مع بدء مرحلة من تجاوز العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والسير في الطريق الطويل نحو الاشتراكية.

أما الجزء المختفي من الريع، وهو الحصول على موارد الكوكب، وإن كان لا يقاس

(لأنه يقع خارج مجال الاقتصاد) فحاسم هو الآخر، والمعركة هنا تتعلق بتأكيد سيادة بلدان الجنوب على هذه الموارد، مع التعهد بإعطاء الأولوية للتنمية الداخلية. وبهذا الاختيار ترفض بلدان الجنوب سياسة الأبار تهيد على المستوى العالمي التي يفرضها المنطق الإمبريالي.

وانتصار شعوب الجنوب في هذه المعارك يخلق الظروف التي تسمح في الشمال بتحدي الوفاق الطبقي المبني على الأرباح الناتجة من الريع الإمبريالي. وإنجاز التقدم لشعوب الشمال متوقف على هزيمة الدول الإمبريالية في مواجهتها مع أمم الجنوب.

والريع الإمبريالي مرتبط كذلك بالمزايا الاحتكارية الأخرى التي تستحوذ عليها البلدان الإمبريالية، وخاصة تلك المرتبطة بالحصول على التكنولوجيا المتقدمة (التي تحميها قواعد منظمة التجارة العالمية)، والاتصالات، وأسلحة الدمار الشامل. والسياسة والاقتصاد هنا مرتبطان بشكل لا ينفصم.

ملاحظات سياسية ختامية

أولا

يجب أن يبدأ التحليل الانتقادي للعالم الرأسمالي المعاصر، وكذلك الخطاب الدائر حوله، من قراءة لماركس "بلا ضفاف"، الأمر الذي يدعو الماركسيين إلى تعميق وإثراء بل وتصحيح – نعم أعني تصحيح – هذا العمل الذي بدأه ماركس فقط، بإدخال جميع ما أضافه تاريخ العالم الحقيقي من اكتشافات واختراعات منذ أيام ماركس.

ولا يمكن إجراء هذا التحليل بدءًا من الفكر الاجتماعي والاقتصادي السائد مهما ادعى ذلك الفكر من مسوح العلمية. فذلك الفكر، حتى في أفضل أشكاله التي تأخذ في الاعتبار التحولات الحقيقية للنظام، محصور في غلاف فلسفي تجريبي حتى النخاع. وهذا الفكر يفخر بذلك ويرفض ماركس باعتباره ميتافيزيقيًا يحتقر الواقع "التجريبي" الملموس والقابل للتقييم. وماركس لم يكن كذلك، فالمادية التاريخية تبدأ من الواقع ولكنها تتقدم لما هو أبعد منه، وهذا هو مغزى موقفه الانتقادي الأساسي. ومن المؤكد أن الارتباك الحاصل بين النظرة لماركس بلا ضفاف وبين الماركسية التاريخية لمدارس النقل والتأويل قد يسر للفكر البرجوازي عملية رفض ماركس. وقد أثر هذا الرفض على الماركسيين أنفسهم الذين رفضوا هذا الضرب من الماركسية الدوجماطيقية الكنائسية.

ويواجه الخطاب ما بعد ماركس، وخاصة الخطاب المعاصر، تحديات حقيقية مثل الديمقراطية، والنوع، والبيئة وغيرها، ولكن هذا الخطاب يحتوي هذه التحديات الحقيقية في الإطار المحدود لطريقة التفكير التي تلغي فعاليتها. وهذا الخطاب يمنح الشرعية، بوعي أو عن غير وعي، لإجابات للتحدي لا تمس جوهر العلاقات الرأسمالية. وفي مقابل هذا الخطاب اللاسياسي من الضروري تقديم التحليلات الانتقادية التي تبرزها الماركسية بلا ضفاف.

وفضلًا عن ذلك فقد فتح تطور العالم والعلوم مجالات للفكر لم تكن معروفة في أيام ماركس، مثل التحليل النفسي وغيره. كذلك فما حققه العلم الحديث عن تاريخ المجتمعات السابقة لا يقاس بما كان معروفًا عنه في القرن التاسع عشر، أما علوم الذرة والعلوم البيوتقنية فلم تكن قد عُرفت بعد، والماركسية بلا ضفاف لا يمكن أن تتجاهل

ذلك جميعه. بل عليها أن تعطي جميع هذه المعارف قيمتها ومداها، وأن تثري الماركسية بذلك بل أن تصححها إن لزم، أي أن "تخضع الماركسية للانتقاد الماركسي الدائم". والماركسية بلا ضفاف - أي المادية الجدلية - لا تتجاهل أي واقع، أو أي تأثير من هذا الواقع على المجال الفكري، فالجدلية تبدأ من الواقع ولا شيء غير الواقع.

ثانيًا

وماركس لم يكن من بين الأغلبية ممن يتقبلون النظرة المركزية الأوروبية الشائعة في وقته، بل لعله كان من بين أقل كبار المفكرين في عصره تقبلًا لها. وقد حدس ماركس الكثير من التحديات غير المعروفة في عهده بفضل ما تميز به من فضول علمي بلا قيود، وذكاء مدقق وحساس، وكذلك بالإنسانية العميقة وقوة الحدس غير العادية. والمثال على ذلك وصفه للعلاقة بين المجتمع الرأسمالي والطبيعة بالمدمرة قبل "اكتشاف" المدافعين عن البيئة للدور المدمر لهذه العلاقة بوقت طويل، وكذلك موقف التعاطف مع المجتمعات الموصوفة بالبدائية، وهو أمر نادر في زمانه فيما عدا القلائل من آباء علم الأنثروبولوجيا وهو ما عبر عنه إنجلس بصفة خاصة.

ورغم ذلك فقد بقي ماركس أسيرًا للمركزية الأوروبية وهو أمر طبيعي ولا يُنكر عليه. فعند نظرته لتوسع الرأسمالية لتشمل العالم بأكمله كان خطه العام هو "لحاق" المتأخرين بمن سبقوهم حتى وإن كانوا قد سقطوا بسبب تأخرهم في قيود الغزو والاستعمار. وكتابات ماركس عن الهند تشهد بذاك، وكذلك اللمحة العبقرية التي جعلته يتنبأ بأن القوة التالية التي ستذهب لغزو الصين ستقابل بلافتة مكتوب عليها "هنا تبدأ جمهورية الصين البرجوازية".

كما لاحظت في المقدمة، لم أجد عند ماركس إجابات مُقنعة بشأن قضية عولمة الرأسمالية، وقد حاولت مواجهة التحدي بالاعتراف بالحقيقة غير العادية بأن الرأسمالية كما هي اليوم، في توسعها المعولم، قد أنتجت، وأعادت إنتاج، وعمقت بشكل كبير الاستقطاب بين المركز والتخوم.

وقد أعلنت بجرأة أن هذه الحقيقة الخطيرة هي التي تتحكم في جميع الصراعات

السياسية الاجتماعية على جميع المستويات القومية والعالمية. وأعني بهذا أن كلًا من الصراعات الاجتماعية بين الطبقات المستغَلة والطبقات المستغِلة (والتي تتخذ أشكالًا متنوعة)، والصراعات بين السلطات المسيطرة في المراكز والتخوم، متشابكة وتؤثر على بعضها البعض. واختصار هذه الحقيقة، النابعة من التوسع العالمي للرأسمالية، في مجرد التأكيد بأن الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال هو "في التحليل الأخير"، المحدد لجميع الصراعات، يستبعد الأسئلة الحقيقية الصعبة من مجال المناقشة. والاختصار المشابه لهذه الصراعات على أنها مجرد صراعات بين القوى، كما يفعل التحليل الجيوبوليتيقي، لا قيمة له هو الآخر.

والسؤال الصعب يتعلق بالمستقبل الذي تفتحه أو تغلقه صراعات الشعوب (بمعنى الطبقات الشعبية)، والأمم (بمعنى الحقائق التاريخية التي طورت خصائصها الشخصية)، والدول (بمعنى السلطات التي تسيطر بها الطبقات الحاكمة باسم هذه الأمم).

فهل يفتح الباب لمستقبل يمكن فيه "اللحاق" بالرأسماليات المتقدمة في إطار الرأسمالية وبأساليب رأسمالية؟ لو كان ذلك ممكنًا لما استطاعت أية قوة أو أية أيديولوجية، أو أي مشروع ثقافي أن يعطل تقدمها. وفي تلك الحالة تجد نظرية "مراحل النمو" تأكيدها - لا بالطبع عن طريق التطور الهادئ للعولمة، وإنما عن طريق الصراع المتجدد ضد أشكالها المتوالية التي تنتج التباين بين المركز والتخوم. وبعبارة أخرى، فإن البعد المعادي للإمبريالية لتلك الصراعات لن يوحي برفض الحل الرأسمالي بل العكس، إذ سيكون الحل الذي تفرضه هذه الأمم على القوى الإمبريالية هو ذاته في إطار الرأسمالية. وإلا فلن تستطيع هذه الصراعات أن تفتح الطريق "للحاق" في إطار النظام.

فإذا لم تفتح هذه الصراعات الباب أمام فرصة "اللحاق" في إطار النظام، وهو ما أؤكده، ففي هذه الحالة ستشتبك الصراعات ضد الإمبريالية بالصراع من أجل "نظام اجتماعي جديد" (أي في التحليل الأخير من منظور اشتراكي). وهذا التشابك ينعكس على المنافسة على قيادة الجبهة المعادية للإمبريالية بين من جهة، القوى الطبقية المسيطرة التي تصبو بشكل "طبيعي" للازدهار كبرجوازية قومية تفرض مشاركتها في تشكيل مستقبل العالم، ومن جهة أخرى، الكتل التاريخية المركبة البديلة المرتكزة بدرجات متفاوتة على الطبقات الشعبية التي تعبر عن نفسها بطرق متنوعة.

وأزعم هنا أن هذه المسألة الصعبة، والإجابات الواقعية التي قُدمت لها، هي التي تحكمت بشكل أساسي في تطور تاريخ القرن العشرين، وهي التي ستتحكم في تاريخ القرن الواحد والعشرين.

ثالثًا

للمرة الثانية في التاريخ المعاصر، يتعرض البعد الإمبريالي للرأسمالية للتحدي تحت تأثير أزمة العولمة الإمبريالية التي ميزت العقود الأخيرة، وكانت المرة الأولى في غداة الحرب العالمية الثانية.

فمنذ عام 1947 أعلنت الولايات المتحدة، وهي القوة الإمبريالية المسيطرة في ذلك الوقت، انقسام العالم إلى معسكرين: "العالم الحر"، و"الشمولية الشيوعية". وتجاهلت هذه النظرة "العالم الثالث" الذي اعتبرته تابعًا "للعالم الحر" نظرًا لأنه "غير شيوعي"، واقتصرت هذه "الحرية" على حرية تحرك رأس المال متجاهلة الاستبداد الاستعماري أو شبه الاستعماري الذي يتعرض له العالم الثالث. وفي العام التالي صدر تقرير جدانوف الشهير (وهو في الواقع يعود لستالين)، والذي على أساسه جرى تأسيس الكومنفورم (وهو الصيغة المخففة للدولية الثالثة). وقسم هذا التقرير بدوره العالم إلى مجالين: العالم الاشتراكي (الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية)، والعالم الرأسمالي (أي بقية العالم). وتجاهل هذا التقرير التناقضات في داخل المجال الرأسمالي بين المراكز الإمبريالية وبين شعوب وأمم التخوم التي تناضل من أجل التحرر.

وكان الهدف الأساسي لمبدأ جدانوف هو فرض التعايش السلمي وتخفيف التوجهات العدوانية للولايات المتحدة وحلفائها التابعين في أوروبا واليابان. وفي مقابل ذلك قبل الاتحاد السوفييني أن يهدئ من حماسه، وأن يمتنع عن التدخل في شئون المستعمرات التي كانت القوى الإمبريالية تعتبرها من شئونها الداخلية. بل إن حركات التحرر أيامها بما فيها الثورة الصينية، لم تحظ إلا بتأييد محدود من الاتحاد السوفييتي، وفرضت نفسها بجهودها الذاتية. وفرض نجاح هذه الحركات، وبالدرجة الأولى بالطبع، انتصار الثورة الصينية، تغيرًا في علاقات القوى الدولية.

و لم تقدر موسكو هذه التغييرات حق قدرها إلا بعد باندونج، حيث أدت مساعداتها للبلدان التي تناضل ضد الإمبريالية إلى كسر طوق العزلة حولها، وإلى تحولها إلى لاعب رئيسي في الشئون العالمية. وهكذا يمكن القول دون مبالغة، إن التحول الرئيسي في النظام العالمي قد جرى بفضل هذه "الصحوة الأولى للجنوب"، والتي بدونها لا يمكن تقدير عملية ظهور القوى الجديدة "البازغة".

وقد تقبلت الأحزاب الشيوعية في أوروبا وأمريكا اللاتينية في ذلك الوقت تقرير جدانوف بلا تحفظ. وفي المقابل، تعرض التقرير لمعارضة مباشرة من الأحزاب الشيوعية في آسيا والشرق الأوسط، وكانت معارضة مستترة في خطاب تلك المرحلة حيث كانت تؤكد "وحدة المعسكر الاشتراكي" وتقف وراء الاتحاد السوفييتي. ولكن هذه المعارضة بدأت في الظهور مع تطور النضال من أجل الاستقلال، وخاصة بعد انتصار الثورة الصينية (عام 1949). وفيما أعلم، لم تجر كتابة تاريخ صياغة نظرية البدائل التي تبلورت في مؤتمر باندونج عام 1955، ثم في حركة عدم الانحياز ابتداءً من عام 1960 (وهي الحركة المسماة: آسيا وأفريقيا وكوبا). ويبقى هذا التاريخ مستترًا في أرشيفات بعض الأحزاب الشيوعية (في الصين والهند وإندونيسيا ومصر والعراق وإيران وغيرها).

ويمكنني على أية حال ذكر شهادتي الشخصية عن هذا التاريخ، فقد كان من حسن حظي أن شاركت في مجموعة للتأمل والتمحيص تضم بعض الشيوعيين المصريين والعراقيين والإيرانيين وآخرين في عام 1950. و لم تكن قد بلغتنا أنباء الجدل الذي أثاره تشو إن لاي في الصين إلا بعد ذلك بمدة طويلة في عام 1963 عن طريق الرفيق وانغ (الذي كان يمثل حلقة الاتصال مع هيئة تحرير مجلة ريفوليسيون [الثورة] التي كنت عضوًا بها). وكنا قد استمعنا إلى أصداء الجدل الهندي الذي أدى فيما بعد إلى الانقسام الذي انتهى بقيام الحزب الشيوعي الماركسي، كما كنا قد علمنا أن الجدل قائم داخل الحزبين الشيوعيين في إندونيسيا والفلبين بنفس الشأن.

ويقتضي الأمر كتابة هذا التاريخ حتى يصحح الفكرة الخاطئة بأن باندونج قد نتجت عن اختمار الفكرة في رؤوس بعض الزعماء الوطنيين (خاصة نهرو وسوكارنو، وبدرجة أقل عبد الناصر). فالحقيقة هي أنها كانت نتيجة للنقد الراديكالي اليساري من جانب بعض الأحزاب الشيوعية. وقد انتهى تفكير هذه المجموعات إلى النتيجة التالية: إن

النضال ضد الإمبريالية على الصعيد العالمي يجمع القوى الاجتماعية والسياسية التي سيؤدي انتصارها إلى فتح الطريق أمام التقدم نحو الاشتراكية في العالم المعاصر.

وتركت هذه النتيجة الباب مفتوحًا أمام التساؤل: من الذي "سيقود" هذه المعارك ضد الإمبريالية؟ أو بعبارة أخرى: هل ستقودها البرجوازية (المسماة أيامها بالوطنية) وبالتالي على الشيوعيين تأييدها، أو جبهة من الطبقات الشعبية "يقودها" الشيوعيون لا البرجوازية (المعادية للوطنية بالفعل)؟ وبقيت الإجابة على هذا السؤال متراوحة بل ملتبسة أحيانًا. وفي عام 1945 انتظمت الأحزاب الشيوعية المعنية وراء النتيجة التي توصل إليها ستالين، وهي أن البرجوازية في جميع أنحاء العالم (في أوروبا المرتبطة بالولايات المتحدة، كما في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة - طبقًا للتعبير السائد أيامها) قد "ألقت بعلم الوطنية في الوحل" (طبقًا لتعبير ستالين)، وأن الشيوعيين وحدهم هم القادرون على تجميع جبهة متحدة من القوى التي ترفض الخضوع للنظام الأمريكي الإمبريالي/الرأسمالي.

وكانت هذه النتيجة متفقة مع ما توصل إليه ماو في عام 1941، والتي لم نعرفها إلا بعد ترجمة كتابه "الديمقراطية الجديدة" إلى اللغات الأوروبية في عام 1952. وكان معنى هذه الأطروحة أن الطريق الطويل نحو الاشتراكية لأغلب شعوب العالم لا بد أن يمر عبر "ثورة وطنية ديمقراطية شعبية ضد الإقطاع وضد الإمبريالية (بنص العبارات السائدة وقتها) تحت قيادة الشيوعيين". وكان ذلك يعني ضمنًا أن التقدم نحو الاشتراكية غير وارد في المناطق الأخرى بما فيها المراكز الإمبريالية، فلا يمكن توقعها هناك إلا بعد أن توقع شعوب التخوم هزائم حاسمة بالإمبريالية.

وساهم انتصار الثورة الصينية في تأكيد هذه النتيجة. وبدأت الأحزاب الشيوعية في بلدان جنوب شرق آسيا، وخاصة في تايلاند وماليزيا والفلبين حروبًا تحررية مقتدية بالمثال الفيتنامي. وفي عام 1964، اقترح تشي جيفارا في إطار الروح نفسها قيام "فيتنام ثانية وثالثة..".

وكانت الاقتراحات الطليعية بمبادرات "لشعوب آسيا وأفريقيا" مستقلة ومعادية للاستعمار، التي قدمتها المجموعات الشيوعية المعنية مبكرة ودقيقة، وظهرت في برنامج باندونج وعدم الانحياز، والتي عبرت عنها في كتابي "صحوة الجنوب". وتركزت هذه

المقترحات حول ضرورة استعادة السيطرة على عملية التراكم (عن طريق التنمية المرتكزة على الذات وفك الارتباط).

وما حدث هو أن هذه المقترحات قد جرى تبنيها (بل قد أقول اختطافها)، مع الكثير من التخفيف، في الأعوام 1955 /60، بمعرفة أغلبية الطبقات الحاكمة في القارتين، وفي الوقت ذاته، هُزمت جميع حروب التحرر الوطني في بلدان جنوب شرق آسيا (فيما عدا فيتنام بالطبع)، وماذا بعد؟ كانت النتيجة التي بدت منطقية هي أن "البرجوازية الوطنية" لم تستنفذ بعد كل طاقتها للنضال ضد الإمبريالية. وتوصل الاتحاد السوفييتي هو أيضًا لذات النتيجة وقرر دعم جبهة عدم الانحياز في حين أعلن الثالوث الإمبريالي الحرب المفتوحة ضدها.

وهنا انقسم الشيوعيون في البلدان المعنية بين اتجاهين متعارضين وقامت بينهما معارك مؤلمة ملتبسة في كثير من الأحيان. فالبعض استنتجوا ضرورة "تأييد" السلطات القائمة التي تناضل ضد الإمبريالية مع اتخاذ المواقف "الانتقادية"، ودعمت موسكو هذا التوجه باختراع نظرية "الطريق غير الرأسمالي". أما الآخرون فتمسكوا بجوهر النظرية الماوية التي تقول بأن الطبقات الشعبية المستقلة عن البرجوازية هي وحدها القادرة على السير في النضال ضد الإمبريالية. ودعم الصراع بين الحزب الشيوعي الصيني والاتحاد السوفييتي، الذي بدأ منذ عام 1957، ثم ظهر رسميًا إلى العلن في عام 1960 هذا الاتجاه الثاني في صفوف الشيوعيين الآسيويين والأفريقيين.

ولكن بعد ما يقرب من خمسة عشر عامًا كان زخم باندونج قد قارب على الاختفاء دلالة على محدودية البرامج المعادية للإمبريالية "للبرجوازيات الوطنية". وهكذا تحققت الشروط لنجاح الهجمة المضادة للإمبريالية، وتحويل اقتصاديات الجنوب مرة أخرى للكومبرادورية، بل في الحالات الهشة، إلى إعادتها للأوضاع الاستعمارية.

ولكن، في تحول بدا كإنكار للرجوع إلى الأطروحة القائلة بأن "البرجوازيات القومية" قد تخلت تمامًا عن التطلعات الوطنية – حيث كانت مرحلة باندونج مجرد مرحلة عابرة في إطار الحرب الباردة – ها هي بعض بلدان الجنوب تفرض وجودها كبلدان "بازغة" في إطار ذات العولمة التي تسودها الإمبريالية. ويبقى السؤال: "بازغة" بأي معنى؟ هل هي عبارة عن أسواق مفتوحة أمام احتكارات الثالوث في المراكز الإمبريالية، أو هي أمم

بازغة قادرة على فرض مراجعات جادة لشروط العولمة الإمبريالية؟ وهل ستتمكن من الحد من سلطات الاحتكارات في داخل هذه العولمة، وتوجيه التراكم نحو التنمية الوطنية لبلدانها؟ وهكذا يعود التساؤل حول المضمون الطبقي للسلطات الحاكمة في البلدان البازغة (وفي غيرها من بلدان التخوم) للأولوية على جدول الأعمال للنقاش الحتمي حول ما سيكون – أو يمكن أن يكون – عليه العالم "بعد الأزمة".

إن الأزمة المتأخرة لبلدان الإمبريالية للاحتكارات المعممة المأمولة والمعولمة باتت مفتوحة. ولكن حتى قبل أن تدخل المرحلة الجديدة التي أنتجها الانهيار المالي في عام 2008، كانت الشعوب قد بدأت تنفض عنها حالة السبات التي رزحت تحتها بعد استنفاد زخم الموجة الأولى من نضالها لتحرير العمال والشعوب.

وتبدو أمريكا اللاتينية (التي غابت عن مرحلة باندونج (رغم جهود كوبا وحركة القارات الثلاث) (Tricontinental) وقد حققت سبقًا ملحوظًا في هذا الاتجاه.

وتعود إلى جدول الأعمال، وإنما في ظروف مغايرة بشكل كبير، ذات الأسئلة التي كانت قائمة في أعوام الخمسينيات. فهل سيستطيع الجنوب (ببلدانه البازغة وغيرها) اتخاذ مبادرات استراتيجية مستقلة؟ وهل ستستطيع القوى الشعبية فرض التحولات في الأنظمة الحاكمة التي ستسمح دون غيرها بالتقدم الثابت في الاتجاه الصحيح؟ وهل سيمكن إقامة الجسور التي تربط بين النضال الشعبي للجنوب ضد الإمبريالية، وبين تقدم الوعي بحتمية الاشتراكية في الشمال؟

ولا أستطيع أن أتقدم هنا بإجابات متسرعة على هذه الأسئلة الصعبة التي لن يحسمها إلا النضال. وهنا لن نقلل من أهمية النقاش الذي يجب أن يخوضه المثقفون الراديكاليون المعاصرون والمقترحات التي قد تنتج عن هذا النقاش.

والنتائج التي توصلت إليها مجموعات النقاش في الخمسينيات، قد عبرت عن التحدي باستنتاجات لا تختلف كثيرًا عن تلك الصحيحة اليوم، ألا وهي: على شعوب التخوم أن تقوم ببناء اقتصادها الوطني بالاعتماد على الذات مع فك الارتباط (مستندة إلى التجمعات الإقليمية وإلى الجنوب ككل)؛ وأنها لا يمكن أن تحقق ذلك إلا في إطار التوجه نحو الاشتراكية؛ وأنها في سبيل ذلك، عليها أن تتحرر من الوهم البديل وهو

"اللحاق" في إطار النظام الرأسمالي المعولم. وقد جسدت باندونج اختيار الاستقلال في الحدود التي بينها تاريخ تلك الحقبة.

فهل سيكون الرد أفضل اليوم مع قيام "الصحوة الثانية للجنوب"؟ وخصوصًا هل سيمكن هذه المرة تحقيق الالتقاء بين نضالات الشمال والجنوب؟

والواقع أن هذا الالتقاء كان مفتقدًا بشدة في مرحلة باندونج، فقد بقيت شعوب الشمال حينئذ سائرة وراء طبقاتها الحاكمة الإمبريالية. والبرنامج الاجتماعي الديمقراطي لتلك الحقبة لم يكن ممكنًا دون الاستناد إلى الريع الإمبريالي الذي استفادت منه مجتمعات الشمال المرفهة. وفي الشمال كان يُنظر إلى باندونج في تلك الأيام على أنها مجرد حلقة في الحرب الباردة، بل ربما أنها من ألاعيب موسكو، وتعذر عليهم فهم أن البعد الحقيقي لهذه الموجة الأولى من حركات التحرر في آسيا وأفريقيا هو الذي أقنع موسكو بدعمها.

ويبقى تحدي إقامة الدولية المعادية للإمبريالية للعمال والشعوب على جدول الأعمال.

والارتباط بالفكر الماركسي بلا ضفاف لا يعطي المرء "كرة بللورية" تعطي تنبؤات أكيدة عن المستقبل، كما لا تعطينا "النظرية الصحيحة" التي تمكننا من رسم استراتيجيات فعالة وأكيدة (وقد رأينا مثالًا واضحًا على ذلك في التقييمات المتباينة للشيوعيين لمشروع باندونج). فهذا الفكر إنما يعطينا الأدوات التحليلية التي تفوق جميع الأدوات الأخرى. لقد علمنا ماركس أن مسارات التاريخ ترسمها نتائج الصراعات، فالتاريخ لا يُكتب قبل حدوثه. كذلك علمنا ماركس أن حل أعنف التناقضات يجري إما بتجاوز النظام الاجتماعي الذي عفا عليه الزمن، وإما بالتدمير الذاتي لهذا المجتمع. واليوم أكثر من أي وقت مضى، ينحصر البديل بين الاشتراكية أو البربرية. واليوم تظهر بوضوح حقيقة الرأسمالية كمرحلة عابرة في التاريخ لا يؤدي استمرارها إلا إلى الموت.

وهناك من الأسباب ما يدفعنا لتوقع أن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (وهم أقلية تشمل 80 % من الجنس البشري!) ستحمل الرسالة وتصل عبر ما أسميه "الموجة الثانية لصحوة الجنوب" إلى وضع حد للريع الإمبريالي. كذلك هناك من الأسباب ما يجعلنا نتوقع أن شعوب الشمال – وهي ليست بالطبيعة شريرة – عندما تحرم من المزايا

التي يوفرها الريع الإمبريالي الذي يدفعها حتى الآن للقبول بشروط الخضوع لسيادة الإمبريالية، ستتمكن من تنظيم نفسها في كتل تاريخية بديلة في إطار المنظور الاشتراكي. وقد تبدو السلطات الاحتكارية التي تحكمهم الآن قوية إلا أنها ليست بالضرورة ثابتة مستقرة.

وسيقول المتشككون بالتأكيد إننا أبعد ما نكون عن البدء في هذا الطريق، فلم تظهر بعد جبهات معادية للاحتكارات أو الإمبريالية في الشمال، كما لا نرى القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطبقات الشعبية قادرة على "قلب" القوى المسيطرة في الجنوب. وبصفة عامة نجد حركات الاحتجاج والنضال في الشمال كما في الجنوب، مفتتة وتتخذ مواقف الدفاع. وبالتالي فالمبادرة ما زالت في أيدي السلطات الحاكمة التي تحتل وحدها واجهة المسرح في الشمال والجنوب. ولكن تفاؤل الإرادة، كما يقول جرامشي، يقوم على إمكان تجاوز هذه المراحل الأولية من المواجهة.

والحقيقة أنه "لا بديل" عن السير على الطريق الطويل نحو الاشتراكية.

رابعًا (*)

الاشتراكية (ومن باب أولى الشيوعية) تمثل مرحلة أرقى من الحضارة الإنسانية أمكن تصورها بعد الانتقاد الأساسي للرأسمالية الذي بدأه ماركس. ولما كان اختراع مرحلة الرأسمالية من الحضارة قد تعثر لعدة قرون قبل اكتشاف الشكل الخاص الذي ضمن لها النجاح، لماذا لا يكون اختراع الاشتراكية ذاته نتيجة عدد من الموجات المتتابعة؟ وقد اقترحت قراءة لتاريخ القرن العشرين - بما فيه الثورات (الروسية والصينية)، والموجة الأولى من صحوة الجنوب (أمم آسيا وأفريقيا) - على أنه التأكيد الأول على الضرورة الموضوعية للاشتراكية. ذلك أنها البديل الوحيد في مواجهة الانحدار نحو البربرية وهي المصير الحتمي لتوسع الرأسمالية التاريخية الإمبريالية بطبيعتها.

كان التناقض بين المركز المسيطر (مستفيدًا من الريع الإمبريالي) والتخوم المسودة في

(*) الملاحظات الواردة تحت البند رابعًا لم ترد في الطبعة الفرنسية من الكتاب، وقد أضافها المؤلف للطبعة الإنجليزية. وقد رأينا إضافتها هنا استكمالًا للفائدة. - المترجم

النظام الرأسمالي التاريخي، هو السبب في مأساة الموجة الأولى من الثورات في القرن العشرين. فقد واجهت أهدافًا متباينة، فمن جهة محاولة تنمية قوى الإنتاج التي كانت قد حرفتها وعرقلتها السيطرة الإمبريالية، ومن جهة أخرى التقدم في بناء علاقات اجتماعية ما بعد الرأسمالية تسير في الطريق الطويل نحو الاشتراكية. وهنا أيضًا نجد أن تحول العالم يبدأ في تخوم النظام القائم.

وهذا سيفرض على شعوب الجنوب أن تتعلم كيف تربط بين السوق والخطة، فعندما تضطر للتحكم في التنمية الاقتصادية عن طريق السوق، عليها ألا تنسى أن السوق اليوم ما زال "سوقًا رأسماليًا" يدعم العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والتغريب المرتبط بها. والتخطيط هو الطريق الوحيد للتقليل من مخاطر الانحراف القاتل، وهذا التخطيط يجب ألا يكون نوعًا من الإدارة البيروقراطية "لاشتراكية الدولة" (وهي في الحقيقة رأسمالية دولة بدون رأسماليين، انتظارًا لتحولها لرأسمالية برأسماليين). وأشكال هذا التخطيط يجب أن تُخترع، وتعتمد على المشاركة النشطة للطبقات الشعبية في جميع خطوات اتخاذ القرار والإدارة، من المؤسسة والقرية، لأعلى حتى قيادة الأمة. ومن هذا المنظور يجمع السوق والخطة بين أساليب في العمل متكاملة ومتضاربة في الوقت نفسه.

وطالما بقيت شعوب وأمم التخوم عاجزة عن استبعاد الريع الإمبريالي أو تخفيضه بدرجة كبيرة، فمن المستبعد أن يصل الرأي العام في مجتمعات الشمال المرفهة إلى تصور الضرورة الحتمية لتأميم الاحتكارات.

ويحتاج الأمر لهذا التكامل في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة التي لا ينتظر أن يكون تحولها سريعًا. ولكن الأساليب المتبعة هناك ستختلف بالضرورة لأن المطلوب هناك هو إعادة توجيه لا تنمية، ولكن المبادئ الأساسية التي تقود التوجه في الطريق نحو الاشتراكية بالوسائل الديمقراطية متطابقة.

والرأسمالية وهي أبعد من أن تكون "نهاية التاريخ"، هي مرحلة عابرة في التاريخ، وقد حققت في فترة قصيرة نسبيًا من الزمن، تنمية لقوى الإنتاج تكفي بصفة عامة لجعل المشروع الاشتراكي لمرحلة أرقى من الحضارة، أمرًا متصورًا وواقعيًا. ولا يمكن "الهروب من أزمة الرأسمالية"، ولكن الهروب من الرأسمالية ذاتها موضوعيًا أمر ممكن بل ضروري.

ويحتاج البدء في الخروج من الرأسمالية والسير في الطريق الطويل نحو الاشتراكية، أولًا إلى إلغاء الملكية الخاصة بتأميم الاحتكارات، وبهذا يمكن الاختراع التدريجي لأساليب إدارتها المؤدية نحو الاشتراكية، أما الإصلاحات التي لا ترقى لهذا المستوى، فلن تستطيع الحد من القوة المدمرة لأساليب الإدارة الرأسمالية للاحتكارات.

أما الحجة القائلة بأن قوى الإنتاج لم تصل بعد لمرحلة تسمح بإلغاء علاقات الإنتاج الرأسمالية فغير قائمة، وقد كذبت كوميونة باريس (عام 1871) هذه الحجة. والوسائل "التقنية" لحل جميع المشاكل المادية للجنس البشري متوافرة حاليًا ولكن منطق الرأسمالية يمنعها من الانطلاق، كما أن شروط قيام "توافق عالمي" بهذا الشأن غير موجودة كما تبين في مؤتمر كوبنهاجن الأخير بشأن التغير المناخي. وهكذا يتأكد أن التنمية الرأسمالية غير المتكافئة على المستوى العالمي (أي إملاق التخوم) تفرض ضرورة توجيه تنمية قوى الإنتاج لا في اتجاه "اللحاق"، وإنما في اتجاه تصحيح التشويه الناتج عن السيطرة الإمبريالية على النظام العالمي.

لا يمكن اختصار مفهوم الرأسمالية في أنها "نظام اقتصادي" ومن باب أولى على أنها "اقتصاد السوق"، وهو مفهوم أكثر تبسيطًا. ويظهر خلف تراكم رأس المال الذي يتحكم فيها، الاستلاب السلعي الذي يحدد شروط تحركها. والاستلاب السلعي مفهوم مركب لا يمكن اختزاله في القانون التبسيطي القائل بأن "الأسواق تفرض قانونها". والاستلاب السلعي يتخذ أشكالًا متعددة، فهو يفرض نفسه مع ظهور رأس المال، ويصير مثله مثل بقية عناصر الإنتاج (العمل والطبيعة والعلم)، هو أيضًا، عنصرًا من "عناصر الإنتاج". وهو يؤكد نفسه في الوهم الذي يجعل العامل الذي يبيع قدرته على العمل، يتوهم أنه يبيع عمله، وهو يؤكد نفسه بدرجة أكبر من التجريد في مظهر أن السلع تنتج سلعًا دون الحاجة للعمل، وأن النقود في حد ذاتها منتجة (النقود تلد أطفالًا من النقود)، وأن الوقت "منتج" (الوقت من ذهب). وقد مررنا بكل من هذه القسمات لهذا التغريب الخاص بالرأسمالية في جميع مراحل تحليل هذه التحولات في مفهوم القيمة. وقد رأينا أن الاقتصاد الشائع يعجز عن فهم المغزى الكامل للتوسع في التراكم، لأنه يتجاهل الاستلاب السلعي. وهذا الاستلاب هو العمود الفقري لأيديولوجية الطبقة الحاكمة التي صارت (كما يقول جرامشي) الأيديولوجية السائدة في المجتمع، وبهذا يصير عنصرًا لا غنى عنه لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية.

والتوازن بين العرض والطلب لكل من القطاعين المتوسعين (كثافة أو حجمًا) يجب أن يتحقق من فترة لأخرى، سواء أكانت تلك الفترة قصيرة (سنة مثلًا)، أو طويلة لتغطي فترة استهلاك المعدات الرأسمالية المستثمرة بالكامل (10 سنوات مثلًا) قبل الإحلال. ومعادلات التوازن الموسع - بتقدير القيمة، أو بعد تحويلها إلى أسعار الإنتاج، ثم إلى أسعار السوق، ثم إلى الأسعار المعولمة - تجعل من الممكن تحديد الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق ذلك التوازن (وهي توزيع الاستثمارات وقوة العمل بين القطاعين، ومستوى الأجور، وهي متوقفة على معدلات ارتفاع الإنتاجية في كل من القطاعين). ومعرفة هذه الشروط (وهي ممكنة هنا) مفيدة جدًا عند التخطيط لإعادة الإنتاج الاقتصادي، ولكن الرأسمالية بطبيعتها تتجاهل التخطيط الذي يترادف مع سيطرة المجتمع على الاقتصاد، فتطورها الاقتصادي ("النمو") يتوقف على القرارات اللامركزية التي يتخذها "متخذو القرارات" أي الرأسماليين.

ويدعي المدافعون عن النظام القائم (مثل هايك) أن هذه العملية اللامركزية "فعالة" لأنها "تكشف" شروط التوازن، وفي نهاية المطاف تضمن حدوثه. وفي المقابل يثبت ماركس أن الرأسمالية بطبيعتها غير مستقرة، وأن القرارات التي تتخذ في لحظة معينة، وهي تحدث أصلًا في إطار تحدده نتائج صراع الطبقات، والصدامات بين الدول، تدفع النظام من حالة عدم توازن إلى حالة عدم توازن أخرى دون أن "تتجه" أبدًا إلى حالة التوازن.

وهكذا فالعلم الاقتصادي البرجوازي (أي الاقتصاد الشائع) الذي يحاول اكتشاف الشروط التي يتحقق تحتها التوازن، في الحقيقة يبحث عن الحل "الصحيح" لسؤال خاطئ بل غير منطقي. لهذا قارنت ذلك بالسؤال عن "جنس الملائكة" الذي كان علماء الدين في القرون الوسطى يحاولون الإجابة عليه حتى يفهموا العالم الخيالي الذي أغلقوا على أنفسهم داخله. وهروبًا للأمام بحثًا عن الشروط التي تضمن الاستقرار لنظام غير مستقر بطبيعته، اضطر الاقتصاديون التقليديون لاختراع مفهوم "التوقعات"، وهكذا صار النظام يتحدد في تطوره طبقًا "لتوقعات" الفاعلين الاقتصاديين. وهي ملاحظة واضحة الضحالة إذ تمكنهم من تصور جميع أنواع التطورات الممكنة وبالتالي عدم الوصول لأية نتيجة. فالنظام سيتجه إلى حالة من التوازن المتوهم إذا كانت التوقعات تقود إلى ذلك، ولا يمكن تصور تفاهة أكثر من ذلك.

والرأسمالية تتخذ شكلها النهائي عتدما تحقق ثورتها المزدوجة، فمن جهة الثورة السياسية التي تؤكد السلطة السياسية الحاسمة للبرجوازية (وذلك في الثورة الإنجليزية "المجيدة" لعام 1688، وحرب الاستقلال الأمريكية، وخاصة الثورة الفرنسية لعام 1789، والأخيرة هي بداية السياسة الحديثة). ومن جهة أخرى، الثورة الصناعية التي أكدت سيطرتها على الحياة الاقتصادية، والاستلاب السلعي الذي تستخدمه لتحقيق تلك السيطرة، وذلك بعد أن توسعت في الصناعة الكبيرة. وباتخاذ الشكل النهائي يصير النظام الاقتصادي لأول مرة في التاريخ، نظامًا اقتصاديًا معممًا يضم منتجات العمل الاجتماعي، وقوة العمل، والحق في ملكية أنصبة (أسهم) في رأس المال. وتعبير "اقتصاد السوق" يخفي حقيقة النظام الذي يجدر أن يسمى "النظام الاقتصادي للأسواق الرأسمالية". وهذا الشكل الذي يعبر عن حقيقة علاقات الإنتاج الرأسمالية جديد تمامًا في التاريخ.

والرأسمالية ليست على الإطلاق ما يتخيله دهاقنتها، فهي مجرد مرحلة عابرة في التاريخ، ولكنها مرحلة حاسمة. وقد مرت الرأسمالية بمرحلة حضانة طويلة – سبعة أو ثمانية قرون قبل الثورة الفرنسية والثورة الصناعية – شملت جميع مجتمعات أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا، من الصين إلى الشرق الأوسط ومدن إيطاليا، إلى أن تجمعت في شكلها التاريخي المتمثل في الرأسمالية الأوروبية. وكانت مرحلة ازدهار العالم الرأسمالي، أي المرحلة الخلاقة، قصيرة للغاية فاستغرقت أقل من قرن واحد، من الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، وحتى كوميونة باريس في 1871.

وهكذا دخلت الرأسمالية أزمتها الطويلة الأولى من 1873 (كما يقول الاقتصاديون، أما أنا فأقول منذ 1871وهو تاريخ الكوميونة) وحتى 1945. وهي أزمة بالغة الطول، تصور لنين بقدر من التفاؤل أن تكون الأخيرة. وعايش الجزء الأخير من هذه الأزمة (من 1914 /1945)، الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية، وأزمة 1929، وقيام النازية واليابان الإمبراطورية، والحرب العالمية الثانية، ولحقتها الثورة الصينية والثورة الفيتنامية، وهي التي أثارت حركات تحرير أسيا وأفريقيا. وهذه "الأحداث" الجسيمة كانت "الاستجابة للأزمة الطويلة الأولى".

أما الأزمة الطويلة الثانية، التي بدأت مع وقف الولايات المتحدة التحويل الحر للدولار

إلى الذهب في 1971، فقد سارت في طريق مماثل للجزء الأول من الثورة السابقة، وهو تركيز رأس المال، والإسراع بالعولمة بشكل عنيف، والأمولة. وهي تدخل الآن مرحلتها الثانية التي ستتشكل طبقًا للصراع المتزايد بين الدول (خاصة بين الشمال والجنوب) والصراعات الطبقية. وأشير هنا إلى كتابي الذي يصف هاتين الأزمتين بالمتوازيتين(*). وبعيدًا عن التشابهات، دفعت هذه الأزمة التحولات الكيفية للنظام من أزمة للتالية، وخاصة بظهور الإمبريالية الجماعية للثالوث (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان).

وقراءتي لتاريخ الرأسمالية تتمشى مع الاستنتاجات التي توصل لها باران وسويزي وماجدوف (ثم انضم إليهم فريق مجلة المونثلي ريفيو) من تحليلهم المبكر لرأسمالية الاحتكارات. وهي:

1) الرأسمالية بطبيعتها نظام يتجه لإنتاج فائض لا يمكن استثماره في توسيع وتعميق النظام الإنتاجي؛

2) النمو الاقتصادي هو لذلك، الاستثناء الذي يجب استقصاء دوافعه في كل حالة، وليس القاعدة المستمدة من "المنطق الأساسي" لهذا النظام، والذي يدعي أنه "بلا بديل"، وأنه لذلك مرادف "لنهاية التاريخ"؛

3) تاريخ القرن التاسع عشر هو تاريخ قيام الرأسمالية في شكلها النهائي التي انتشرت في إطار تغلب ممارسات المنافسة على الممارسات الاحتكارية، وهذا كان سر النمو السريع في الاقتصادات المركزية للنظام. وذلك إلى حين أن فرض منطق تركيز رأس المال اللصيق بالنظام، أن تلغي الاحتكارات نظام الرأسمالية التنافسية القديم؛

4) منذ نهاية القرن التاسع عشر وظهور الرأسمالية الاحتكارية الأولى أظهر الاتجاه للركود آثاره العنيدة، التي لا يمكن التغلب عليها إلا بالنمو الطفيلي للقطاع الثالث الذي يمتص الفائض؛

5) رغم أن الأزمة الطويلة الأولى لم تنته باختفاء الرأسمالية، فإنه من الصحيح أن النمو الكبير "للثلاثين عامًا المجيدة" ترجع أسبابه لظروف خاصة أنتجتها الحرب العالمية الثانية؛

(*) سمير أمين: "Sortir de la Crise ou Sortir du Capitalisme en Crise?"، 2009.

6) والاتجاه للركود الذي ظهر للسطح مع بداية الأزمة الطويلة الثانية لرأسمالية الاحتكارات في السبعينيات من القرن العشرين، يجري التغلب عليه جزئيًا بالأمولة، وهي ليست "انحرافًا" يمكن تصحيحه بإجراءات تقنينية مناسبة، بل هو لصيق بضرورات استمرار النظام.

وقد وسعت هذه التحليلات في المجالات الأربعة التالية:

1) تحديد اللحظتين اللتين توسعت فيهما الرأسمالية الاحتكارية والمرتبطتين بأزمتيها الطويلتين (الأولى 1873 – 1945، والثانية 1971 وحتى اليوم)، وتحديد الأشكال الجديدة التي تعبر عن تعمق أزمة النظام. وهو اليوم "الرأسمالية المتأخرة المعممة والمأمولة والمعولمة للاحتكارات"؛

2) تحليل التشابه بين أسلوبي مواجهة الاحتكارات لهاتين الأزمتين المتلاحقتين، وهو: تركيز رأس المال، والأمولة، وتعميق العولمة. وحققت هذه الاستجابات نجاحًا براقًا ولكنه قصير، لمرحلة من "الزمن الجميل" والتقاط الأنفاس (1895 – 1914، ثم 1991 – 2008)؛

3) الانتقال من مرحلة الصراعات بين الاحتكارات القومية (واستمر حتى 1945) إلى الإمبريالية الجماعية للثالوث؛

4) الاعتراف بالمواجهة الحاسمة بين إمبريالية الثالوث وبين صحوة أمم الجنوب التي ظهرت أولًا من خلال الموجة الأولى من الثورات الاشتراكية (من روسيا شبه التخومية إلى بلدان التخوم: الصين، وفيتنام، وكوبا)، وانتشار مشروعات باندونج (1955– 1985). وتحول قانون القيمة إلى قانون القيمة المعولمة يشرح طبيعة التحدي، وتناقضات وحدود الموجة الأولى لمحاولة الهروب من الرأسمالية.

وهكذا يتبين بوضوح أن "الرد الفعال على الأزمة الحالية"، لن يتحقق عن طريق "سياسات اقتصادية فاعلة" يضعها التكنوقراط في خدمة رأس المال، ولا حتى مشروعات إصلاحية حقيقية يضعها يساريون حسنو النية.

خامسًا

إن التحليل الصارم للتحديات شرط ضروري لا يمكن تجاوزه لرسم استراتيجيات يمكنها أن تؤدي لتغيير العالم وبناء عالم أفضل. ومثل هذا التحليل صعب بالتأكيد ولا توجد "نظرية" أيًا كانت، تضمن عدم الوقوع في أخطاء، والفكر المتحرر هو الوسيلة الوحيدة للتقليل من خطر الخطأ. ولا يحتكر أي أسلوب للتحليل الحق في الوصول "للفكر الصحيح"، حتى لو جرى ذلك باسم قراءة ماركس بلا ضفاف، ومن باب أولى باسم أي فكر أخلاقي أو ديني. كذلك لا يحق لأي فلسفة ما أن تدعي أنه يمكن للبشر بتبني فكرها وتطبيقاتها أن "يغيروا العالم" كما لو كانوا متحررين، في حين أنهم في الواقع مبرمجين بشكل كبير في إسار النظام الذي يحتويهم حتى مع تصورهم أنهم من معارضيه المنتقدين. ومن جهتي أقترح الصرامة الشديدة، وبهذه الروح أرى أن الجدلية المادية التي تتضمن الصراع بين الأفكار في معالجتها للواقع هي الأكثر صرامة بين أساليب التفكير، والخطاب الإنساني أو الأخلاقي لا يصلح بديلًا عن هذه الصرامة، فلا يكفي القول: "نريد مجتمعًا مبنيًا على التضامن لا المنافسة"، أو "نريد مجتمعًا مبنيًا على احترام الطبيعة والبيئة"، أو "نريد مجتمعًا مبنيًا على احترام حقوق الشعوب". فهذه جميعًا مجرد أمنيات حسنة النية وغير مجدية ما دامت أغلبية المناضلين المتنوعين من أجل "عالم آخر ممكن" لم يتبنوا الأفكار المتقدمة للفكر الانتقادي وخاصة للماركسية بلا ضفاف. أما العظات الدينية أو الأخلاقية للفكر السائد – الممثل للطبقات السائدة – فلا تقود إلا لحصار احتجاجات الضحايا في إسار العجز والفشل كما أثبته جرامشي بوضوح. وهو نفس ما يواجهه الفكر السياسي في الولايات المتحدة وهو بدوره مبني على المواعظ الأخلاقية. وردًا على الاعتراضات الشعبية في عصرنا الحالي، ظهرت بالفعل أيديولوجيات مثل "اقتصاد التضامن"، والأصولية المدافعة عن البيئة، والمناداة بإحلال التسامح الديني محل العلمانية الجذرية، وحتى الرأسمالية الخضراء.

كلمة أخيرة

في مقدمة هذا الكتاب ذكرت أن قراءة "رأس المال" قد أشعرتني بالكثير من الرضا، ولكنها لم تعطني تفسيرًا شافيًا "لتخلف" مجتمعات آسيا وأفريقيا المعاصرة. وأضفت أن جميع أعمالي التحليلية التالية خلال نصف قرن، قد حاولت استكمال هذا النقص.

وفي رأيي أن عمل ماركس بقي غير مكتمل، ولست وحدي الذي يقول بذلك. وماركس نفسه، في رسالة إلى لاسال يقول: "والعمل بكامله ينقسم إلى ستة أجزاء: 1) رأس المال؛ 2) ملكية الأرض؛ 3) العمل المأجور؛ 4) الدولة؛ 5) التجارة الدولية؛ 6) السوق العالمي"[1]. وكما هو معروف فقد نشر ماركس في حياته الجزء الأول فقط من رأس المال، ونشر إنجلس مخطوطات الجزئين الثاني والثالث (ويتضمنان أجزاء تتعلق بملكية الأرض والعمل المأجور) بعد وفاة ماركس. ونشر كاوتسكي بعد ذلك مذكرات الجزء الرابع وتتضمن تاريخ نظريات فائض القيمة، أما الأجزاء التي تتعلق بالدولة وبنظام الرأسمالية المعولمة فلم تُكتب أصلًا.

وأنا أفسر "ما سكت عنه" كتاب رأس المال الناقص، وأنا مدين لميخائيل ليبوفتس مؤلف كتاب "في أعقاب ماركس" بهذا التعبير[2]. ورأس المال - وهنا يشاركني ليبوفتس وآخرون منهم الإنجليزي تومبسون الرأي - يشرح (أو يعيد تركيب) منطق رأس المال، ويقدم انتقاد الاقتصاد السياسي (وهو العنوان الفرعي للكتاب). وتعبير "انتقاد" يجب ألا يؤخذ بمعنى إحلال اقتصاد جيد بدلًا من اقتصاد سيئ (أو بالقليل ناقص)، وإنما بمعنى تحديد أن الاقتصاد السياسي (في أرقى معانيه) ليس إلا الأساس للأيديولوجية البرجوازية.

(1) ماركس إلى فردناند لاسال في 22 فبراير 1858. من أرشيف خطابات ماركس على الإنترنت.
(2) مايكل ليبوفتس: "Following Marx"، Brill, Leiden، 2009.

وهذا التشريح يسمح لماركس بكشف ما يخبئه الاقتصاد السياسي ألا وهو القيمة وفائض القيمة، اللذان يظهران في الاقتصاد السياسي على شكل السعر والربح، وهي عملية أساسية. وبدون هذه العملية لا يمكن فهم حقيقة الرأسمالية، بل ستبدو وكأنها نظام "رشيد" لتنظيم الإنتاج.

وهكذا انتوى ماركس أن يستكمل هذا الجانب من تحليل رأس المال بكتاب عن العمل المأجور (وهو الكتاب الثالث المذكور في الخطاب للاسال). وهنا كان ماركس ينتوي إدخال الصراع الطبقي الجديد (الصراع بين البرولتاريا المأجورة والبرجوازية الرأسمالية) في بناء "مادية تاريخية" أو "تاريخ مادي" وليس "اقتصاد سياسي" (وأنا أقصد هنا بوضوح التعبير مادي وليس تحديدية اقتصادية).

وبالطبع فالعمل المأجور ليس من "حقائق الطبيعة" والبشر يحاولون دائمًا الهروب منه كلما أمكن. وكما يشير ماركس عند الحديث عن "الاستيطان الجديد" (الاستعمار الاستيطاني لأمريكا الشمالية) فإن الإنتاج "الطبيعي" لقوة العمل المأجور يصطدم بعقبة هروبه للعمل كفلاحين مستقلين في أراضٍ مفتوحة.

إن تحرير العمل المأجور الخاضع لرأس المال المستغِل له لا يتحقق إلا بإلغاء العمل المأجور (في ظل الشيوعية) وليس عن طريق "الإدارة الإنسانية". وأجزاء تحليل العمل المأجور الواردة في رأس المال (وكتابات أخرى لماركس وإنجلس في مقالات صحفية ورسائل) تشير إلى تلك النية بوضوح، ولكنها مجرد إشارات، وربما كان هذا "الصمت" سيصحح في الجزء الثالث من الكتاب الذي لم يظهر أبدًا.

ويتكرر القول نفسه بشأن الكتاب الثاني حول "ملكية الأرض". والرأسمالية ليست من إنتاج "الفكر النظري الرشيد" كما تصور المفكرون التنويريون، ولكنها بُنيت بالتدريج، ثم فُرضت سيادتها عن طريق صراع البرجوازية ضد النظام القديم، وفي ظروف تاريخية وزمنية ملموسة، اختلفت من بلد لآخر. وقد أكدت دائمًا أن تناقضات مشابهة كانت تعمل قي بلدان أخرى، من الصين وحتى الشرق الأوسط الإسلامي، وأشير هنا إلى إضافتي إلى المناقشات حول التاريخ العالمي والعولمة في كتابي "الطبقة والأمة"، وإلى انتقادي المبكر للمركزية الأوروبية، ولكن هذه المناقشات تعتبر جانبية هنا. فمناقشة ماركس لملكية الأرض تتعلق بتحول الملكية الإقطاعية (بالعلاقة بين حقوق

السادة والفلاحين – رقيقًا أو أحرارًا) إلى ملكية زراعية رأسمالية بسيطة. ويركز ماركس على هذا التحول الذي يحلله بالتفصيل في كتاباته (رأس المال وغيرها). وأناقش في هذا العمل ما استنتجه ماركس بهذا الخصوص وأطوره، بل "أصححه".

ولم يتحدث ماركس عن المجتمعات الأخرى – الآسيوية – إلا في "الأشكال" (Formen). وهذا العمل الذي كتبه ماركس في 58/1857 حول الأشكال السابقة للرأسمالية، لم يُنشر إلا مؤخرًا (كملحق للمخطوطة بشأن المبادئ لانتقاد الاقتصاد السياسي) على يد ماكسمليان روبل[1]. وقد أعيد نشره في إحدى مطبوعات مركز الأبحاث والدراسات التابع للحزب الشيوعي الفرنسي. وقد رفضت هذه الأقوال التي لم ينشرها ماركس ولم يتوسع فيها. ولو كان ماركس قد كتب الجزء الثاني فربما كان قد ألقى مزيدًا من الضوء على الموضوع، ولكن ليس من سبيل لمعرفة ذلك.

ورغم أن الكتاب الرابع حول الدولة لم يُكتب هو الآخر، إلا أن أفكار ماركس بشأن هذا الموضوع مفهومة أكثر من غيرها. فالدولة البرجوازية هي التعبير المكثف عن حقيقتها الاقتصادية كما عبر لنين عن ذلك. ولا أعني بهذا أنها مجرد دولة رأس المال (أي "في خدمة رأس المال")، ولكنها منظمة "الكل" كذلك، التي تستطيع العمل ضد الكثير من المصالح الرأسمالية عندما تتعامل مع قوة العمل. ومع ذلك فربما لو كان ماركس قد كتب ذلك الجزء لكان قد قال الكثير عن الموضوع، متجاوزًا التحليل الملموس لأوضاع ملموسة، وخاصة بشأن الأوضاع السياسية لفرنسا بين ثورة 1848 والكوميونة. وقد قدمت بعض الاقتراحات بشأن نظرية تتعلق بالدولة (الطبقية) في المجتمعات السابقة للرأسمالية (التي سميتها "بالخراجية") مؤكدًا انقلاب العلاقات بين السياسة والاقتصاد بعد حلول الدولة البرجوازية محل الدولة الخراجية[2].

وأعمالي تتعلق بالدرجة الأولى بالجزئين الخامس والسادس المشار إليهما في خطاب ماركس إلى لاسال. وهو هنا يقسم قضية واحدة إلى جزءين الأول يتعلق بالتجارة الدولية، والثاني بالسوق العالمي. وتبدو هذه للوهلة الأولى طريقة غريبة للتعامل مع الموضوع،

(1) أشكال ماركس متوفرة باللغة الإنجليزية في "Precapitalist Economic Forms"، تحرير إريك هوبزباوم، لندن Lawrence Wishart، 1965.

(2) سمير أمين: "Unequal Development"، نيويورك، دار نشر المونثلي ريفيو، 1976.

ومع ذلك فقد سرت على خطى ماركس في هذه القضية. ففي 1973 قدمت مساهمة في النقاش حول "التبادل غير المتكافئ" حددت فيها أن هذا النوع من التبادل هو علاقة بين "بلدان" حيث يزيد التباين بين سعر قوة العمل (الأجر الحقيقي) كثيرًا عن التباين بين الإنتاجيات للعمل الاجتماعي (بالمعنى الماركسي الذي يختلف كثيرًا عما يسميه الاقتصاديون البرجوازيون "إنتاجية عنصر العمل"). والتبادل غير المتكافئ (واختصارًا بين الشمال والجنوب) هو مجرد قمة جبل الجليد. ومفهوم "الريع الإمبريالي"، وهو مركزي بالنسبة لبناء ما أسميه قانون القيمة المعولمة، يفترض تفكيك كل ما يتعلق "بالاقتصاديات الرأسمالية المعولمة". ولعل ماركس كان سيقدم بعض الأطروحات لو كتب ذلك الجزء السادس عن "السوق العالمي"، وبالطبع لا نستطيع أن نخمن حقيقة ذلك.

إذن هل يمكن اعتبار هذا الكتاب "الجزء السادس من كتاب رأس المال"؟ إذا عنينا بذلك أنه "تصور" لما قد يكتبه ماركس حول الموضوع، فالإجابة ستكون بالنفي، فأنا لم أحاول هنا أن أشرح وأؤول الكتابات المتفرقة لماركس حول "السوق العالمي" (أي النظام الرأسمالي المعولم) لتقديم جزء سادس يكون أقرب ما يمكن لما قد يكتبه ماركس. ولا أستطيع أن أحدس أنه كان سيكتشف ديناميكية الاستقطاب، أو أنه كان سيؤكد الدور الموحد لعملية العولمة. وبدءًا من تحليلي لتطور العولمة الرأسمالية قدمت تحديدًا نظريًا لقانون القيمة المعولمة، هو امتداد لقانون القيمة. أي بعبارة أخرى، عندما أكتب هذا "الجزء السادس" من كتاب رأس المال، فأنا أضع نفسي بكل وضوح في العالم المعاصر وليس عالم 1875.

وللقارئ أن يحكم ما إذا كانت هذه النظرية الماركسية بشأن النظام الرأسمالي العالمي، وبشأن قانون القيمة المعولمة، هي امتداد لأعمال ماركس، وتحترم روحها. وعلى أية حال، آمل أن نشر هذا العمل سيثير مناقشة حول الموضوع.

المؤلف في سطور:

سمير أمين

- تخرج من جامعات فرنسا وعمل أستاذا للاقتصاد والعلوم السياسية بعدة جامعات فرنسية.
- عمل خلال السبعينيات من القرن الماضى أستاذا ثم مديرا لمعهد التخطيط التابع للأمم المتحدة فى داكار.

أما مؤلفاته المنشورة باللغة العربية فتتجاوز حتى اليوم الأربعين كتابا منها:

- "التراكم على الصعيد العالمي"، بيروت 1973؛
- "التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة"، بيروت 1974؛
- "التطور اللامتكافئ"، بيروت، 1974؛
- "ما بعد الرأسمالية"، بيروت، 1988؛
- "الأمة العربية"، الجزائر، 1990؛
- "من نقد الدولة السوفييتية إلى نقد الدولة الوطنية"، القاهرة، 1992؛
- "مناخ العصر"، رؤية نقدية، القاهرة، 1999؛
- "ما بعد الرأسمالية المتهالكة"، دار الفارابي، 2003.

ساهم مع آخرين في تأليف أكثر من عشرين كتابا باللغة العربية.

أما مقالاته ومساهماته الأخرى فيصعب حصرها!

المترجم في سطور:

سعد الطويل

- عمل مترجما باليونسكو والأمم المتحدة لفترات غير متصلة خلال السنوات 1984 إلى 1992.
- ترجم لهيئة الكتاب: "الأصولية اليهودية"

"الهوية الإسرائيلية"

- ترجم للمركز الثقافي الفرنسي: "الشمس"، و"العطور عند الفراعنة"، و"العلماء في الإسكندرية الهلنية".
- ترجم كتاب "التوجيهات العامة" (Manaual) لمنظمة العفو الدولية.

وكتاب "الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها" للمركز القومي للترجمة.

ترجم كتاب "خطيئة إسرائيل الأولى" لدار نشر سطور.

ترجم "مذكرات الدكتور سمير أمين" (جزآن نشرا في لبنان).

ترجم عددًا من الكتب لمركز البحوث العربية والأفريقية، منها:

"في مواجهة دافوس".

"مناهضة العولمة".

"الماء إرث مشترك".

"الفلاحون وتحديات القرن الواحد والعشرين".

"أفريقيا 2000 / 2025".

قانون القيمة المعولمة

يرى الكاتب سمير أمين أن كون المرء ماركسياً لا يعني التوقف عند النتائج التي توصل إليها ماركس رغم جوهريتها، وما أحدثته من آثار خطيرة على مسار العالم منذ مائة وستين عاماً وحتى اليوم، وإنما استكمالها والتوصل للنتائج التي يؤدي إليها منهج التفكير الماركسي في عالم اليوم، عالم الرأسمالية الاحتكارية الإمبريالية المعولمة، وهو في هذا الكتاب يشرح أن ماركس عندما وجه انتقاده الجذري لعلم الاقتصاد الشائع، كان يثبت أن هذا العلم، الذي لم ينشأ إلا في ظل نشأة الرأسمالية، كان الهدف الرئيسي منه هو تبرير ممارسات الرأسمالية، وتغطية الاستغلال الذي تمارسه الرأسمالية للطبقة العاملة وبقية الطبقات الشعبية، يقدم الكتاب قانون القيمة المعولمة بوصفه الشكل الجديد لقانون القيمة الماركسي ولكن في ظروف الأوضاع الرأسمالية الحالية، ولعل الشكل الرئيسي لصراع الطبقات على المستوى العالمي اليوم، هو الصراع بين القوى الإمبريالية للثالوث المركزي (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) وبين شعوب وأمم العالم الثالث على الحصول غير المشروط للموارد الطبيعية للكوكب، ولا يمكن تصور اشتراك الطبقات العاملة في الشمال في الصراع ضد الإمبريالية إلا بعد نجاح شعوب وأمم الجنوب في انتزاع السيطرة على مواردها الطبيعية (أو جزء كبير منها على الأقل)، بما يقلل من الريع الإمبريالي الذي يستخدم جزئياً لإعادة إنتاج مجتمعات الشمال. وهنا فقط يمكن أن تشعر الطبقات العاملة في الشمال بأنها هي الأخرى تتعرض للاستغلال الإمبريالي وتنضم لنضال 80 % من سكان العالم من أجل التحرر من هذا الاستغلال وتشارك في السير في طريق الاشتراكية.

الغلاف: بسمة صلاح

علي مولا

9 789774 901874

دار العين للنشر
El Ain Publishing House